الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

(المجلد الثاني)

معيار المحاسبة للقطاع العام 28

"الأدوات المالية: العرض"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
60ج	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
60ط	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 16	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التطبيق 17	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التطبيق 56	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	2-1
النطاق	8-3
تعريفات	12-9
العرض	37-13
الالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية	14-13
الأدوات المالية القابلة للإعادة	16-15
الأدوات -أو مكونات الأدوات - التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية	18-17
إعادة تصنيف الأدوات القابلة للإعادة والأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية	20-19
عدم وجود واجب تعاقدي لتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر	24-21
التسوية باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (الفقرة 14(ب))	29-25
مخصصات التسوية المحتملة	30
خيارات التسوية	32-31
الأدوات المالية المركبة	37-33
أسهم الخزينة	39-38
الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب	46-40
المقاصة بين أصل مالي والتزام مالي أيضاً	55-47
أحكام انتقالية	58-56
تاريخ السريان	62-59
سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 15 (2001)	62
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض" في الفقرات 1-62. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 28 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 28 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو صافي أصول/ حقوق ملكية، ولإجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. فهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من وجهة نظر الجهة المُصدرة، إلى أصول مالية، والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية؛ وعلى تصنيف ما يتعلق بها من فوائد، وتوزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة، وخسائر ومكاسب؛ وعلى الظروف التي ينبغي فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

2. تكمل المبادئ الواردة في هذا المعيار مبادئ الإثبات والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*، ومبادئ الإفصاح عن معلومات بشأن الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*.

النطاق (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 3-9)

3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تُطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية، باستثناء ما يلي:
   أ. الحصص في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة. وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات، يتطلب أو يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 34، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36 أن تُحاسب الجهة عن الحصص في الجهات المسيطر عليها، والجهات الزميلة، والمشاريع المشتركة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ في تلك الحالات، يجب على الجهات أن تُطبق متطلبات هذا المعيار. يجب على الجهات أن تطبق - أيضاً - هذا المعيار على جميع المشتقات المرتبطة بحصص في الجهات المسيطر عليها، أو الجهات الزميلة، أو المشاريع المشتركة.
   ب. حقوق وواجبات أصحاب العمل بموجب برامج منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين.
   ج. الواجبات الناشئة عن عقود التأمين. وبالرغم من ذلك، ينطبق، هذا المعيار على:
      (1) المشتقات التي تكون مُضمنة في عقود التأمين إذا تطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من الجهة أن تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل؛ و
      (2) عقود الضمان المالي إذا قامت الجهة المصدرة بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 عند إثبات العقود وقياسها، إلا أنه يجب عليها تطبيق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا اختارت الجهة المصدرة تطبيق ذلك المعيار عند إثباتها وقياسها.

   بالإضافة إلى البندين (1) و (2) أعلاه، يمكن أن تطبق الجهة هذا المعيار على عقود التأمين التي تتضمن تحويل المخاطر المالية.
   د. الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين لأنها تشتمل على خاصية المشاركة الاختيارية. تعفى الجهة المُصدرة لهذه الأدوات من أن تُطبق على هذه الخصائص الفقرات 13-37 من المعيار وفقرات إرشادات التطبيق 49 – 60 فيما يتعلق بالتمييز بين الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. بالرغم من ذلك، تخضع هذه الأدوات لجميع المتطلبات الأخرى لهذا

المعيار. علاوة على ذلك، ينطبق هذا المعيار على المشتقات التي تنطوي عليها هذه الأدوات (راجع معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

هـ. الأدوات المالية، والعقود، والواجبات بموجب معاملات الدفع المبنية على أساس الأسهم التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذو الصلة الذي يتناول معاملات الدفع المبنية على أساس الأسهم، باستثناء:

(1) العقود ضمن نطاق الفقرات 4-6 من هذا المعيار والتي ينطبق عليها هذا المعيار؛ أو

(2) الفقرتان 38 و39 من هذا المعيار، والتي يجب تطبيقها على أسهم الخزينة المشتراة أو المباعة أو المصدرة أو الملغاة فيما يتعلق ببرامج خيار أسهم للموظفين، وبرامج شراء أسهم للموظفين، وجميع ترتيبات الدفع الأخرى المبنية على أساس الأسهم.

4. يجب تطبيق هذا المعيار على العقود التي تتضمن بيع وشراء بند غير مالي يمكن تسوية صافي قيمته نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو عن طريق تبادل أدوات مالية -كما لو كانت العقود أدوات مالية -باستثناء العقود التي أبرمت ومازالت يحتفظ بها بغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقًا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة. ومع ذلك، يجب تطبيق هذا المعيار على تلك العقود التي تعينها الجهة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا للفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

5. هناك طرق متنوعة يمكن من خلالها تسوية صافي عقد لشراء أو بيع بند غير مالي نقداً أو أداة مالية أخرى أو من خلال تبادل الأدوات المالية. تشمل هذه الطرق ما يلي:

أ. عندما تجيز شروط العقد لأي من الطرفين تسوية صافي قيمته نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بتبادل أدوات مالية؛ و

ب. عندما تكون القدرة على تسوية صافي قيمة العقد نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بتبادل أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة في شروط العقد، ولكن لدى الجهة ممارسة سابقة في تسوية صافي عقود مشابهة نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بتبادل أدوات مالية (سواء مع الطرف المقابل أو من خلال إبرام عقود مقاصة أو من خلال بيع العقد قبل تنفيذه أو انقضائه)؛ و

ج. عندما يكون للجهة ممارسات مع عقود مشابهة في استلام البند موضوع العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد الحصول عليه بهدف توليد ربح من تقلبات السعر القصيرة الأجل أو من هامش المتعامل؛ و

د. عندما يكون البند غير المالي موضوع العقد قابلاً للتحويل إلى نقد بسهولة.

ولا يُبْرَمُ العقد الذي تنطبق عليه (ب) و(ج) بهدف استلام أو تسليم بند غير مالي وفقًا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة، وبالتالي، تدخل في نطاق هذا المعيار. تُقَوّم العقود الأخرى التي تنطبق عليها الفقرة 4 لتحديد ما إذا كانت قد أُبْرِمَت ولا يزال يحتفظ بها بغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة، وبالتالي، ما إذا كانت تدخل في نطاق هذا المعيار.

6. يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بتبادل أدوات مالية، وفقًا للفقرة 5 (أ) أو (د) ضمن نطاق هذا المعيار. مثل هذا العقد لا يمكن إبرامه بهدف استلام أو تسليم بند غير مالي وفقًا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة.

7. [حذفت].

8. [حذفت].

تعريفات (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 10-48)

9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها.

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى الجهات والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية، لجهة أخرى.

الأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن:

أ. نقد؛ أو

ب. أدوات حقوق ملكية في جهة أخرى؛ أو

ج. حق تعاقدي:

(1) لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من جهة أخرى؛ أو

(2) حق تعاقدي لتبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع جهة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون في صالح الجهة؛ أو

د. عقد ستتم تسويته أو يمكن تسويته بأدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة ذاتها، والذي هو:

(1) أداة غير مشتقة وتلتزم الجهة مقابلها أو قد تلتزم باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها؛ أو

(2) أداة مشتقة من الممكن أن تتم – أو ستتم – تسويتها بطريقة أخرى، عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات الملكية الخاصة بالجهة ذاتها. ولهذا الغرض، فإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة لا تتضمن أدوات مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16، أو الأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية وتُصنَّف على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 17 و18 أو أدوات تكون عبارة عن عقود للحصول على أو تسليم أدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة نفسها في المستقبل.

الالتزام المالي هو أي التزام يكون:

أ. واجباً تعاقدياً:

(1) لتسليم نقد أو أصل مالي آخر لجهة أخرى؛ أو

(2) تبادل أصول مالية والتزامات مالية مع جهة أخرى بموجب شروط من المحتمل ألا تكون في صالح الجهة؛ أو

ب. عقد من الممكن أن -أو ستتم -تسويته في أدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة ذاتها ويكون:

(1) أداة من غير المشتقات تلتزم الجهة مقابلها – أو سوف تلتزم – باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها؛ أو

(2) أداة مشتقة من الممكن أن تتم – أو ستتم – تسويتها بطريقة أخرى عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو كمية ثابتة من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات الملكية الخاصة بالجهة ذاتها. لهذا الغرض، تعتبر الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب للحصول على عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة

مقابل مبلغ ثابت من أي عملة هي أدوات حقوق ملكية إذا كانت الجهة تقدم الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب بشكل تناسبي لجميع مالكيها الحاليين الحاملين لنفس فئة أدوات حقوق الملكية غير المشتقة الخاصة بها. أيضا، لهذه الأغراض، فإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة لا تشمل أدوات مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15 و16، أو أدوات تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية وتُصَنَّف على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 17 و18 أو أدوات تكون عبارة عن عقود للحصول على أو تسليم لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها في المستقبل.

وكاستثناء، تُصَنَّف الأداة التي تستوفي تعريف الالتزام المالي على أنها أداة حقوق ملكية إن كانت تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18.

10. عُرِّفَت المصطلحات التالية في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وتستخدم في هذا المعيار بالمعنى المحدد في ذلك المعيار.
    أ. التكلفة المستنفدة للأصل المالي أو الالتزام المالي؛ و
    ب. الإلغاء الإثبات؛ و
    ج. مشتقة؛ و
    د. طريقة سعر الفائدة الفعلي؛ و
    هـ. الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و
    و. عقد الضمان المالي؛ و
    ز. ارتباط ملزم؛ و
    ح. معاملة متوقعة؛ و
    ط. فاعلية التحوط؛ و
    ي. بند متحوط له؛ و
    ك. أداة تحوط؛ و
    ل. مُحتفظ به للمتاجرة؛ و
    م. البيع أو الشراء بالطريقة العادية؛ و
    ن. تكاليف المعاملة.

11. في هذا المعيار، يشير مصطلح "عقد" و"تعاقدي" إلى اتفاقية بين طرفين أو أكثر تكون لها نتائج اقتصادية واضحة والتي يملك الأطراف خياراً محدوداً – إن وجد – لتجنبها، وذلك لأن الاتفاقية عادة تكون قابلة للإنفاذ بموجب الأنظمة. يمكن للعقود، بما فيها الأدوات المالية، أن تتخذ أشكالاً متنوعة ولا يلزم أن تكون مكتوبة.

12. في هذا المعيار، يشمل مصطلح "الجهة" جهات القطاع العام، والأفراد، وشركات التضامن، والجهات ذات الشخصية الاعتبارية، وصناديق الأمانة الاستثمارية (الصناديق الوقفية).

العرض

الالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 49-54)

13. **يجب على الجهة التي تصدر الأداة المالية تصنيف الأداة، أو الأجزاء المكونة لها-عند الإثبات الأولي -على أنها التزام مالي أو أصل مالي أو حق ملكية بحسب جوهر الترتيب التعاقدي، ووفقاً لتعريفات الالتزام المالي، والأصل المالي، وأداة حقوق الملكية.**

14. عندما تطبق الجهة المصدرة التعريفات الواردة في الفقرة 9 لتحديد، إذا كانت الأداة المالية تُعَدُّ أداة حقوق ملكية وليست التزامًا ماليًا، تكون الأداة أداة حقوق ملكية فقط إذا تحقق الشرطان (أ) و(ب) أدناه مجتمعين.
أ. لا تشمل الأداة واجباً تعاقديًا:
(1) لتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى جهة أخرى؛ أو
(2) لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع جهة أخرى بموجب شروط من الممكن ألا تكون في صالح الجهة المصدرة.
ب. إذا كان يمكن أو سيتم تسوية الأداة باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة المصدرة، فإنها تكون:
(1) أداة غير مشتقة لا تشتمل على واجب تعاقدي للجهة المصدرة بأن تسلم عددًا متغيرًا من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها؛ أو
(2) أداة مشتقة يتم تسويتها فقط من خلال مبادلة الجهة المصدرة لمبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها. لهذا الغرض، تعتبر الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب للحصول على عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة مقابل مبلغ ثابت من أي عملة هي أدوات حقوق ملكية إذا كانت الجهة تقدم الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب بشكل تناسبي لجميع مالكيها الحاليين الحاملين لنفس فئة أدوات حقوق الملكية غير المشتقة الخاصة بها. أيضا، لهذه الأغراض، فإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة المصدرة لا تتضمن الأدوات التي تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18، أو الأدوات التي تكون عبارة عن عقود استلام أو تسليم أدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة ذاتها في المستقبل.

ولا يعد الواجب التعاقدي، الناتج عن أداة مالية مشتقة، الذي من الممكن أو سينتج عنه استلام أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة المُصدِرة في المستقبل، ولكن لا يحقق الشرطين (أ) و(ب) أعلاه، أداة حقوق ملكية. كاستثناء، تُصَنَّف الأداة التي تستوفي تعريف الالتزام المالي على أنها أداة حقوق ملكية إن توافرت فيها جميع الخصائص وتستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرتين 15و16 أو الفقرتين 17 و18.

الأدوات المالية القابلة للإعادة

15. تتضمن الأداة المالية القابلة للإعادة واجباً تعاقديًا للجهة المصدرة لإعادة شراء أو تسديد تلك الأداة مقابل نقد أو أصل مالي آخر عند ممارسة حق الرد. كاستثناء من تعريف الالتزام المالي، تُصَنَّفُ الأداة التي تتضمن مثل هذا الواجب على أنها أداة حقوق ملكية إن كانت تمتلك جميع الخصائص التالية:
أ. إن كانت تعطى لحاملها حق استلام حصة تناسبية في صافي أصول الجهة في حالة تصفية الجهة. يقصد بصافي أصول الجهة تلك الأصول المتبقية بعد طرح جميع الحقوق الأخرى المترتبة على أصول الجهة. تُحَدَّد الحصة التناسبية عن طريق:
(1) تقسيم صافي أصول الجهة عند التصفية إلى وحدات متساوية القيمة؛ و
(2) ضرب تلك القيمة في عدد الوحدات التي يحتفظ بها حامل الأداة المالية.
ب. تقع الأداة ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث أولوية التسوية. لتقع ضمن فئة كهذه فإن الأداة:

(1) لا تكون لها أولوية على الحقوق الأخرى على أصول الجهة عند التصفية؛ و
(2) لا يلزم تحويلها إلى أداة أخرى قبل أن تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث أولوية التسوية.

ج. تملك جميع الأدوات المالية التي تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث أولوية التسوية خصائص متماثلة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون جميعها قابلة للإعادة، وأن تكون المعادلة أو الطريقة الأخرى المستخدمة لحساب سعر إعادة الشراء أو الاسترداد هي نفسها لجميع الأدوات ضمن تلك الفئة.

د. باستثناء الواجب التعاقدي للجهة المصدرة لإعادة بيع أو تسديد الأداة مقابل نقد أو أصل مالي آخر، لا تتضمن الأداة أي واجب تعاقدي لتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى جهة أخرى أو لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع جهة أخرى في ظل ظروف قد تكون غير مواتية للجهة، ولا تعد عقدًا سيتم أو يمكن أن تتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة كما هو وارد في الفقرة الفرعية (ب) من تعريف الالتزام المالي.

هـ. يعتمد إجمالي التدفقات النقدية المنسوبة للأداة على مدى عمر الأداة بشكل جوهري إلى الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة الخاصة بالجهة على مدى عمر الأداة (مع استبعاد أي آثار للأداة).

16. حتى تُصَنَّف أداة على أنها أداة حقوق ملكية -إضافة إلى امتلاك الأداة جميع الخصائص الواردة أعلاه – يجب ألا يكون لدى الجهة المصدرة أداة مالية أخرى أو عقد آخر تتوافر فيها (فيه) ما يلي:

أ. يستند إجمالي التدفقات النقدية بشكل جوهري إلى الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة الخاصة بالجهة (مع استبعاد أي آثار لمثل هذه الأداة أو العقد)؛ و

ب. يكون لها أثر بتقييد أو تثبيت العائد المتبقي لحاملي الأدوات القابلة للإعادة بشكل جوهري.

لأغراض تطبيق هذا الشرط، لا يجب على الجهة الأخذ في الحسبان العقود غير المالية مع حامل أداة ينطبق عليها الوصف الوارد في الفقرة 15، والتي تحتوي على أحكام وشروط تعاقدية مشابهة للأحكام والشروط التعاقدية لعقد معادل يمكن إبرامه بين الجهة غير الحاملة للأداة والجهة المصدرة. إذا لم تتمكن الجهة من تحديد ما إذا كان هذا الشرط قد استُوفيَ، فلا يجوز لها تصنيف الأداة القابلة للإعادة على أنها أداة حقوق ملكية.

الأدوات أو مكونات الأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية

17. تتضمن بعض الأدوات المالية واجباً تعاقديًا على الجهة المصدرة لتسليم حصة تناسبية من صافي أصولها إلى جهة أخرى فقط عند التصفية. ينشأ الواجب نتيجة لكون التصفية إما مؤكدة الحدوث وخارجة عن سيطرة الجهة (على سبيل المثال: جهة محدودة العمر)، أو لكونها غير مؤكدة الحدوث ولكن تخضع لاختيار حامل الأداة. كاستثناء من تعريف الالتزام المالي، تُصَنَّف الأداة التي تتضمن مثل هذا الواجب على أنها أداة حقوق ملكية إذا توافرت فيها جميع الخصائص التالية:

أ. تعطى حاملها حق استلام حصة تناسبية من صافي أصول الجهة في حالة تصفية الجهة. يقصد بصافي أصول الجهة تلك الأصول المتبقية بعد خصم جميع الحقوق الأخرى المترتبة على أصول الجهة. تُحَدَّد الحصة التناسبية عن طريق:

(1) تقسيم صافي أصول الجهة عند التصفية إلى وحدات متساوية القيمة؛ و
(2) ضرب تلك القيمة في عدد الوحدات التي يحتفظ بها حامل الأداة المالية.

ب. تقع الأداة ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية. ولتقع ضمن فئة كهذه فإن الأداة:
(1) لا تكون لها أولوية على الحقوق الأخرى على أصول الجهة عند التصفية؛ و
(2) لا يلزم تحويلها إلى أداة أخرى قبل أن تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية.

ج. يجب أن تتضمن جميع الأدوات المالية التي تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية واجباً تعاقدياً متجانساً للجهة المصدرة لتسليم حصة تناسبية من صافي أصولها عند التصفية.

18. حتى تُصَنَّف أداة على أنها أداة حقوق ملكية إضافة إلى امتلاك الأداة جميع الخصائص الواردة أعلاه يجب ألا يكون لدى الجهة المصدرة أداة مالية أخرى أو عقد آخر يتوافر فيها (فيه) ما يلي:
أ. يستند إجمالي التدفقات النقدية بشكل جوهري إلى الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة الخاصة بالجهة (مع استبعاد أي آثار لمثل هذه الأداة أو العقد)؛ و
ب. يكون لها أثر بتقييد أو تثبيت العائد المتبقي لحاملي الأدوات بشكل جوهري.

لأغراض تطبيق هذا الشرط، لا يجب على الجهة الأخذ في الحسبان العقود غير المالية مع حامل أداة وُصِفَت في الفقرة 17 والتي تحتوي على أحكام وشروط تعاقدية لعقد مماثل مشابهة للأحكام والشروط التعاقدية لعقد معادل يمكن إبرامه بين جهة غير حاملة للأداة والجهة المصدرة. إذا لم تتمكن الجهة من تحديد ما إذا كان هذا الشرط قد استُوفِيَ، فلا يجوز لها تصنيف الأداة القابلة للإعادة على أنها أداة حقوق ملكية.

إعادة تصنيف الأدوات القابلة للإعادة والأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية

19. يجب على الجهة تصنيف الأداة المالية على أنها أداة حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 اعتباراً من التاريخ الذي تتوافر فيه في الأداة جميع الخصائص وتستوفي الشروط المنصوص عليها في تلك الفقرات. يجب على الجهة إعادة تصنيف الأداة المالية من التاريخ الذي لم تعد فيه الأداة تتوافر فيها جميع الخصائص أو تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في تلك الفقرات. فعلى سبيل المثال، إذا قامت الجهة بتسديد جميع أدواتها الصادرة غير القابلة للإعادة وأي أدوات قابلة للإعادة لا تزال مستحقة وتتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16، فإنه يجب على الجهة إعادة تصنيف الأدوات القابلة للإعادة على أنها أدوات حقوق ملكية من التاريخ الذي تقوم فيه بتسديد الأدوات غير القابلة للإعادة.

20. يجب على الجهة المحاسبة عن إعادة تصنيف أداة وفقاً للفقرة 19 على النحو التالي:
أ. أن تعيد تصنيف أداة حقوق الملكية على أنها التزام مالي من التاريخ الذي لم تعد تتوافر فيه في الأداة جميع الخصائص أو تستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. يجب قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة في تاريخ إعادة التصنيف. يجب على الجهة إثبات أي فرق بين القيمة المسجلة لأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة للالتزام المالي في تاريخ إعادة التصنيف في صافي الأصول/ حقوق الملكية.
ب. يجب عليها إعادة تصنيف الالتزام المالي على أنه أداة حقوق ملكية من التاريخ الذي

تكون فيه الأداة متسمة بجميع الخصائص ومستوفية للشروط المنصوص عليها في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. يجب قياس أداة حقوق الملكية بالقيمة الدفترية للالتزام المالي في تاريخ إعادة التصنيف.

عدم وجود واجب تعاقدي لتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر (الفقرة 14(أ))

21. باستثناء الظروف الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18، فإن الخاصية الحاسمة في التمييز بين الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية هي وجود واجب تعاقدي على طرف واحد للأداة المالية (الجهة المصدرة) إما لتسليم نقد أو أصل مالي آخر للطرف الآخر (حامل الأداة) أو لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع حامل الأداة في ظروف من المحتمل أن تكون في غير صالح الجهة المصدرة. بالرغم من أن صاحب أداة حقوق الملكية يحق له استلام حصة تناسبية من أي توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة معلنة أو توزيعات لصافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنه ليس على الجهة المصدرة واجب تعاقدي بتقديم هذه التوزيعات لأنه لا يمكن أن يطلَب منها أن تسلم نقد أو أصل مالي آخر إلى طرف آخر.

22. إن جوهر الأداة المالية، وليس شكلها النظامي، هو الذي يحكم تصنيفها في قائمة المركز المالي للجهة، ويكون الجوهر والشكل النظامي عادة، وليس دائماً، متسقين. تتخذ بعض الأدوات المالية الشكل النظامي لأدوات حقوق الملكية إلا أنها في جوهرها التزامات، وهناك أدوات أخرى قد تجمع بين خصائص أدوات حقوق الملكية وخصائص الالتزامات المالية، على سبيل المثال:

أ. عندما ينص سهم ممتاز على التسديد الإلزامي من قبل الجهة المصدرة مقابل مبلغ ثابت أو قابل للتحديد في تاريخ مستقبلي محدد أو قابل للتحديد، أو يمنح حامله الحق في مطالبة الجهة المصدرة بتسديد الأداة في أو بعد تاريخ محدد بمبلغ ثابت أو قابل للتحديد فإن الأداة تعد التزامًا ماليًا.

ب. تعد الأداة المالية التي تمنح حاملها الحق في إعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي آخر ("أداة قابلة للإعادة") على أنها التزام مالي باستثناء تلك الأدوات المصنفة كأدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرات 15 و16 أو الفقرات 17 و18. تعد الأداة المالية التزاماً حتى عندما يتم تحديد قيمة النقد أو الأصول المالية الأخرى على أساس مؤشر أو بند آخر قابل للزيادة أو النقص. يعني وجود خيار لحامل الأداة لإعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي أن الأداة القابلة للإعادة تستوفي تعريف الالتزام المالي باستثناء تلك الأدوات المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. على سبيل المثال، يمكن أن تمنح الصناديق المشتركة ذات رأس المال غير المحددة، وصناديق الأمانة الاستثمارية، وشركات التضامن، وبعض الجهات التعاونية، حملة الوحدات فيها أو أعضائها الحق في تسديد حصصهم في الجهة المصدرة في أي وقت مقابل نقد، مما يؤدي إلى تصنيف حصص حملة الوحدات أو الأعضاء كالتزامات مالية باستثناء تلك الأدوات المصنفة كأدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. مع ذلك، فإن التصنيف كالتزام مالي لا يحول دون استخدام كلمات التعريف مثل "قيمة صافي الأصل المنسوبة إلى حملة الوحدات" و "التغير في قيمة صافي الأصل المنسوبة لحملة الوحدات" في صلب القوائم المالية للجهة التي لا تملك حقوق ملكية/صافي أصول مساهم بها (كبعض الصناديق المشتركة ذات رأس المال غير المحدد وصناديق الأمانة الاستثمارية، انظر المثال التوضيحي رقم 7) أو استخدام إفصاح إضافي لإظهار إجمالي حصص الأعضاء التي تحتوي على بنود مثل الاحتياطي الذي يستوفي تعريف صافي الأصول/ حقوق الملكية والأدوات القابلة للإعادة التي لا تستوفي ذلك التعريف (انظر المثال التوضيحي رقم 8).

23. إذا لم يكن للجهة حق غير مشروط بتجنب تسليم نقد أو أصل مالي آخر لتسوية واجب تعاقدي، فإن الواجب يستوفي تعريف الالتزام المالي، باستثناء تلك الأدوات المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. على سبيل المثال:
أ. وجود قيد على قدرة الجهة على الوفاء بالواجب التعاقدي، مثل عدم إمكانية الوصول إلى العملة الأجنبية أو الحاجة إلى الحصول على الموافقة على الدفعات من سلطة تنظيمية، لا يبطل واجب الجهة التعاقدي أو حق حامل الأداة التعاقدي بموجب الأداة.
ب. الواجب التعاقدي المشروط بممارسة الطرف المقابل لحقه بالرد يعد التزامًا ماليًا لأن الجهة لا تملك الحق غير المشروط بتجنب تسليم نقد أو أي أصل مالي آخر.

24. يمكن للأداة المالية التي لا تنشئ صراحة واجباً تعاقديًا بتسليم نقد أو أصل مالي آخر، أن تنشئ واجباً بشكل غير مباشر من خلال شروطها وأحكامها. على سبيل المثال:
أ. يمكن أن تتضمن الأداة المالية واجباً غير مالي يجب تسويته فقط إذا أخفقت الجهة في القيام بالتوزيعات أو استرداد الأداة. إذا كانت الجهة تستطيع تجنب تحويل النقد أو أصل مالي آخر فقط من خلال تسوية الواجب غير المالي، فإن الأداة المالية تُعَدُّ التزامًا ماليًا.
ب. تعد الأداة المالية التزامًا ماليًا إذا تضمنت قيام الجهة عند التسوية بتسليم إما:
(1) نقد أو أصل مالي آخر؛ أو
(2) أسهمها الخاصة والتي حددت قيمتها بأنها تتجاوز بشكل جوهري قيمة النقد أو الأصل المالي الآخر.
على الرغم من عدم وجود واجب تعاقدي صريح على الجهة بتسليم نقد أو أصل مالي آخر، فإن قيمة بديل التسوية باستخدام الأسهم تدفع الجهة إلى القيام بالتسوية نقداً. على أي حال، فإن حامل الأداة قد ضمن – من حيث الجوهر -استلام مبلغ يساوي على الأقل خيار التسوية بالنقد (انظر الفقرة 25).

التسوية باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (الفقرة 14(ب))

25. لا يُعَدُّ العقد أداة حقوق ملكية لمجرد أنه قد ينتج عنه استلام أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة. قد يكون للجهة حق أو واجب تعاقدي باستلام أو تسليم عدد من أسهمها أو أدوات حقوق الملكية الأخرى الخاصة بها ويتغير هذا العدد بحيث تكون القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة التي سيتم الحصول عليها أو تسليمها مساوية لمبلغ الحق أو الواجب التعاقدي. يمكن أن يكون مثل هذا الحق أو الواجب التعاقدي مقابل مبلغ ثابت أو مبلغ يتقلب جزئيًا أو كليًا استجابة للتغيرات في متغير آخر بخلاف سعر السوق لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (مثلاً، معدل الفائدة أو سعر سلعة أو سعر أداة مالية). مثالان على ذلك: (أ) عقد لتسليم أكبر عدد ممكن من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة بما تساوي قيمته 100 ريال سعودي و(ب) عقد لتسليم أكبر عدد ممكن من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة بما تساوى قيمته 100 برميل نفط. يُعَدُّ مثل هذا العقد التزامًا ماليًا على الجهة حتى وإن كان يجب عليها أو يمكن لها تسويته عن طريق تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بها. لا يعد مثل هذا العقد أداة حقوق ملكية لأن الجهة تستخدم عددًا متغيراً من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها كوسيلة لتسوية العقد. تبعًا لذلك، لا يقدم العقد دليلاً على وجود حصة متبقية في أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها.

26. باستثناء ما هو وارد في الفقرة 27، فإن العقد الذي تتم تسويته من خلال استلام الجهة أو تسليمها لعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر، يعد أداة حقوق ملكية. على سبيل المثال، فإن خيار الأسهم المصدر الذي يعطي

الطرف المقابل الحق في شراء عدد ثابت من أسهم الجهة مقابل سعر ثابت، أو مقابل المبلغ الأصلي الثابت المنصوص عليه لسند، يعد أداة حقوق ملكية. لا تحول التغيرات في القيمة العادلة للعقد والناشئة من التغيرات في معدلات الفائدة في السوق التي لا تؤثر على المبلغ النقدي أو الأصول المالية الأخرى واجبة السداد أو التسليم، أو عدد أدوات حقوق الملكية أو الأصول المالية الأخرى التي سيتم استلامها أو تسليمها عند تسوية العقد، دون أن يكون العقد أداة حقوق ملكية. يضاف أي عوض يُستَلم (مثل العلاوة المستلمة مقابل خيار مكتوب أو مذكرة حق اكتتاب على أسهم الجهة) مباشرةً إلى صافي الأصول/ حقوق الملكية. يخصم أي عوض مسدد (مثل العلاوة المسددة مقابل الخيار الذي تم شراؤه) مباشرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية. لا تُثبت التغيرات في القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية في القوائم المالية.

27. إذا كانت أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة التي ستقوم بالحصول عليها أو تسليمها عند تسوية عقد عبارة عن أدوات مالية قابلة للإعادة تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16، أو أدوات تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية والتي تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 17 و18، فعندها يكون العقد أصلاً ماليًا أو التزامًا ماليًا. يتضمن هذا العقد الذي ستتم تسويته بحصول الجهة أو تسليمها عددًا ثابتًا من مثل هذه الأدوات في مقابل مبلغ نقد ثابت أو أصل مالي آخر.

28. باستثناء الظروف الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرة 17 و18، فإن العقد الذي يتضمن واجباً على الجهة بشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل نقد أو أصل مالي آخر يؤدي إلى نشوء التزام مالي بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد (مثلاً، بالقيمة الحالية لسعر إعادة الشراء الآجل، سعر ممارسة الخيار، أو مبلغ استرداد آخر). هذه هي الحالة حتى ولو كان العقد نفسه هو أداة حقوق ملكية. كمثال على ذلك، واجب الجهة بموجب عقد آجل لشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها نقدًا. يثبت الالتزام المالي بشكل أولي بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد، ويُعاد تصنيفه من صافي الأصول/ حقوق الملكية. يُقاس لاحقًا الالتزام المالي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. إذا انقضت مدة العقد دون تسليم أدوات مالية، يُعاد تصنيف القيمة الدفترية للالتزام المالي في صافي الأصول/ حقوق الملكية. يؤدي واجب الجهة التعاقدي بشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها إلى نشوء التزام مالي بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد حتى ولو كان الواجب بالشراء مشروطًا بممارسة الطرف المقابل لحق الاسترداد (مثلا، خيار الإعادة المكتوب الذي يمنح الطرف المقابل الحق ببيع أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة إلى الجهة مقابل سعر ثابت).

29. إن العقد الذي سيتم تسويته من خلال استلام أو تسليم الجهة عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ متغير من النقد أو أصل مالي آخر، يُعَد أصلاً مالياً أو التزامًا ماليًا. مثال ذلك، عقد يتضمن تسليم الجهة 100 وحدة من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ من النقد يحتسب بما يساوى قيمة 100 برميل نفط.

مخصصات التسوية المحتملة

30. قد تتطلب الأداة المالية من الجهة تسليم نقد أو أصل مالي آخر، أو أن يتم تسويتها بطريقة تجعلها التزامًا ماليًا، في حالة وقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة (أو نتائج ظروف غير مؤكدة) والتي تكون خارجة عن سيطرة كل من الجهة المصدرة وحامل الأداة، مثل

التغيير في مؤشر سوق الأسهم، أو المؤشر القياسي لأسعار المستهلك، أو معدل الفائدة، أو متطلبات الضرائب، أو إيرادات الجهة المصدرة المستقبلية، أو الفائض أو العجز، أو نسبة الديون إلى حقوقه الملكية. ولا تملك الجهة المصدرة لمثل هذه الأداة الحق غير المشروط لتجنب تسليم النقد أو الأصل المالي الآخر (أو التسوية بطريقة تجعل منها التزامًا ماليًا). بالتالي، فإنها تعد التزامًا ماليًا على الجهة المصدرة إلا إذا:

أ. كان الجزء من مخصص التسوية المحتملة الذي قد يقتضي التسوية بالنقد أو بأصل مالي آخر (أو بطريقة تجعل منها التزامًا ماليًا) غير قابل للتطبيق؛

ب. كان يمكن أن يطلب من الجهة المصدرة أن تقوم بتسوية الواجب نقدا أو بأصل مالي آخر (أو أن يتم تسويتها بطريقة تجعل منها التزامًا ماليًا) فقط في حالة تصفية الجهة المصدرة؛ أو

ج. تتوافر في الأداة جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16.

خيارات التسوية

31. **عندما تمنح الأداة المالية المشتقة أحد الأطراف خيارًا بكيفية تسويتها (على سبيل المثال، أن يكون من الممكن للجهة المصدرة أو حامل الأداة اختيار التسوية بصافي النقد أو مبادلة الأسهم بالنقد)، فإنها تعتبر أصلاً أو التزاماً مالياً، إلا إذا كانت جميع بدائل التسوية ستؤدي إلى اعتبارها أداة حقوق ملكية.**

32. إن أحد الأمثلة على الأداة المالية المشتقة التي تنطوي على خيار تسوية وتمثل التزامًا ماليًا هو خيار الأسهم الذي تستطيع الجهة المصدرة أن تقرر تسويته على أساس الصافي بالنقد أو من خلال مبادلة أسهمها بالنقد. بالمثل، فإن بعض عقود شراء أو بيع بند غير مالي مقابل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة تدخل في نطاق هذا المعيار لأنه يمكن تسويتها إما من خلال تسليم البند غير المالي أو تسوية صافي القيمة نقدا أو بأداة مالية أخرى (انظر الفقرات 4-6). تُعَدُّ مثل هذه العقود أصولًا أو التزامات مالية وليست أدوات حقوق ملكية.

الأدوات المالية المركبة (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 55-60 والفقرات 9-12 من الأمثلة التوضيحية)

33. **تقوم الجهة المصدرة لأداة مالية غير مشتقة بتقويم شروط الأداة المالية لتحديد ما إذا كانت تتضمن مكون التزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية معاً. تصنف مثل هذه المكونات بشكل منفصل على أنها التزامات مالية، أو أصول مالية، أو أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرة 13.**

34. تعترف الجهة المصدرة بشكل منفصل بمكونات الأداة المالية التي (أ) تنشئ التزامًا ماليًا على الجهة (ب) وتمنح خيارًا لحامل الأداة لتحويلها إلى أداة حقوق ملكية للجهة. على سبيل المثال، السند أو الأداة المشابهة القابلة للتحويل من قبل حاملها إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للجهة يعد أداة مالية مركبة. تتكون مثل هذه الأداة من منظور الجهة من مكونين: التزام مالي (ترتيبٍ تعاقديٍّ لتسليم نقد أو أصول مالية أخرى) وأداة حقوق ملكية (خيار شراء يمنح حامل الأداة الحق لفترة زمنية محددة في التحويل إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للجهة). يكون الأثر الاقتصادي لإصدار مثل هذه الأداة بدرجة كبيرة هو نفس أثر الإصدار المتزامن لأداة دين ذات شرط يسمح بإجراء تسوية مبكرة ومذكرات حق اكتتاب لشراء أسهم عادية، أو إصدار أداة دين مع مذكرات حق اكتتاب لشراء أسهم قابلة للفصل. تبعًا لذلك، وفي جميع الحالات، تعرض

الجهة مكون الالتزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية بشكل منفصل في قائمة مركزها المالي.

35. لا يُعَدَّل تصنيف الأداة القابلة للتحويل إلى مكوناتها نتيجة للتغير في احتمال أن يُمارَس خيار التحويل حتى وإن كان من الممكن أن يظهر الخيار مجدياً من الناحية الاقتصادية لبعض حملة الأدوات. قد لا يتصرف حملة الأدوات دائمًا بالأسلوب الممكن توقعه لأنه، على سبيل المثال، قد تختلف الأثار الضريبية الناجمة عن التحويل فيما بين حملة الأدوات. علاوة على ذلك، قد يختلف احتمال التحويل من وقت لآخر. يظل الواجب التعاقدي للجهة المصدرة لإجراء الدفعات المستقبلية قائمًا، إلى أن يتم الوفاء به من خلال التحويل، أو استحقاق الأداة، أو من خلال معاملة أخرى.

36. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 قياس الأصول المالية والالتزامات المالية. أدوات حقوق الملكية هي تلك الأدوات التي تثبت الحصة المتبقية لأصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها. لذلك، عندما يتم تخصيص القيم الدفترية الأولية لأداة مالية مركبة إلى مكوناتها، فإنه تُحَدَّد قيمة مكون صافي الأصول / حقوق الملكية بالقيمة المتبقية بعد طرح المبلغ المحدد لمكوّن الالتزام من القيمة العادلة للأداة ككل. أما قيمة أي خصائص مشتقة (مثل خيار الشراء) مُضمنة في الأداة المالية المركبة فيتم تضمينها في مكوّن الالتزام ما لم تكن تشكل جزءاً من مكون صافي الأصول/ حقوق الملكية (مثل خيار تحويل حقوق الملكية). يكون مجموع القيم الدفترية المخصصة لمكوّن الالتزام ومكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية عند الإثبات الأولي مساوياً دائماً للقيمة العادلة للأداة ككل. ولا ينشأ أي مكسب أو خسارة من الإثبات الأولى لمكوني الأداة بشكل منفصل.

37. بموجب المدخل الموضح في الفقرة 36، تحدد الجهة المصدرة للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية أولًا القيمة الدفترية لمكون الالتزام من خلال قياس القيمة العادلة لالتزام مماثل (بما في ذلك أي خصائص مشتقة مُضمنة ليست حقوق الملكية) لا يكون هناك مكوّن من مكونات صافي الأصول/ حقوق الملكية مرتبط به. تُحَدَّد القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية بخيار تحويل الأداة إلى أسهم عادية وذلك بخصم القيمة الدفترية للالتزام المالي من القيمة العادلة للأداة المالية المركبة ككل.

أسهم الخزينة (انظر أيضاً فقرة إرشادات التطبيق 61)

38. **إذا أعادت جهة اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، فيُخْصَم تلك الأدوات (أسهم الخزينة) من صافي الأصول/ حقوق الملكية. لا يُثبت أي مكسب أو خسارة في الفائض أو العجز من بيع، أو إصدار، أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة. يمكن اقتناء أسهم الخزينة هذه والاحتفاظ بها من قبل الجهة أو الأعضاء الآخرين في الجهة الاقتصادية. يُثبت العوض المسدد أو المستلم مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.**

39. يتم الإفصاح عن مبلغ أسهم الخزينة المحتفظ به بشكل منفصل إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1. تقدم الجهة إفصاحًا وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة إذا أعادت الجهة اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها من الأطراف ذوي العلاقة.

الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب (انظر أيضاً فقرة إرشادات التطبيق 62)

40. **تدرج الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب المتعلقة بأداة مالية أو بمكوّن يعد التزاماً مالياً كمصروف أو إيراد في الفائض أو العجز. يجب إثبات التوزيعات لحاملي أداة حقوق ملكية من قبل الجهة في صافي الأصول/ حقوق الملكية مباشرة. يجب المحاسبة عن تكاليف المعاملة المتكبدة على معاملات في صافي الأصول/ حقوق الملكية بالحسم من صافي الأصول/ حقوق الملكية.**

40أ. يتم احتساب ضريبة الدخل المتعلقة بالتوزيعات على حاملي أداة حقوق ملكية وبتكاليف المعاملة لمعاملة حقوق ملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل.

41. يحدد تصنيف أداة مالية كالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية ما إذا كانت الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب المتعلقة بتلك الأداة تُثبَت كإيراد أو مصروف في الفائض أو العجز. لذلك، فإن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة على الأسهم المثبَتة بالكامل كالتزامات تُثبت كمصروف بنفس الطريقة التي تُثْبَت بها الفائدة على السندات. على نحو مماثل، تُثْبَتُ المكاسب أو الخسائر المرتبطة باسترداد أو إعادة تمويل الالتزامات المالية في الفائض أو العجز، في حين يُثبَت استرداد أو إعادة تمويل أدوات حقوق الملكية كتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية. ولا تُثْبَتُ التغيرات في القيمة العادلة لأداة حقوق ملكية في القوائم المالية.

42. تتكبد الجهة عادة تكاليف متنوعة عند إصدار أو شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها. قد تتضمن تلك التكاليف رسوم التسجيل والرسوم التنظيمية الأخرى، والمبالغ المدفوعة للمستشارين القانونيين والمحاسبيين وغيرهم من المستشارين المهنيين، وتكاليف الطباعة، ورسوم الدمغة. تتم المحاسبة عن أي تكاليف معاملة ذات علاقة بالحسم من صافي الأصول/ حقوق الملكية لكونها تعد فيه تكاليف إضافية ناتجة عن معاملة تتعلق مباشرة بحقوق الملكية كانت ستُتَجَنَّب لو لم تكن المعاملة. تُثبت تكاليف تلك المعاملة التي لم تستكمل كمصروف.

43. تُخَصَّص تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار أداة مالية مركبة إلى مكوّن الالتزام ومكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية الخاصة بالأداة بالتناسب مع تخصيص المتحصلات من إصدار الأداة المركبة. تُخصَّص تكاليف المعاملة المرتبطة بشكل مشترك بأكثر من معاملة واحدة لتلك المعاملات باستخدام أساس تخصيص منطقي ومتسق مع معاملات مشابهة.

44. يتم الإفصاح بشكل منفصل عن مبلغ تكاليف المعاملة الذي تتم المحاسبة عنه على أنه حسم من صافي الأصول/ حقوق الملكية في الفترة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1.

45. تُعرَضُ توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المصنفة كمصروف في قائمة الأداء المالي إما ضمن الفائدة على الالتزامات الأخرى أو في بند منفصل. بالإضافة إلى متطلبات هذا المعيار، يخضع الإفصاح عن الفائدة وتوزيعات الأرباح لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30. في بعض الظروف، ونظرًا للفروق بين الفائدة وتوزيعات الأرباح

أو التوزيعات المماثلة، فيما يتعلق ببعض الأمور مثل إمكانية حسمها لأغراض الضريبة فإنه من المفضل الإفصاح عنها بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي.

46. تُثبت المكاسب والخسائر المرتبطة بالتغيرات في القيمة الدفترية للالتزام المالي على أنها إيراد أو مصروف في الفائض أو العجز حتى وإن كانت ترتبط بأداة تتضمن حقًا في الحصة المتبقية في أصول الجهة مقابل نقد أو أصل مالي آخر (انظر الفقرة 22 (ب)). تعرض الجهة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أي مكسب أو خسارة ناشئة عن إعادة قياس مثل هذه الأداة بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي عندما يكون ذلك ملائما لتوضيح أداء الجهة.

المقاصة بين أصل مالي والتزام مالي (انظر أيضاً فقرتي إرشادات التطبيق 63 و64).

47. **يجب إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المالي وعرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما:**

أ. يكون للجهة حق قابل للإنفاذ نظاماً لمقاصة المبالغ المثبتة؛ و

ب. تنوي الجهة إما أن تقوم بالتسوية على أساس صافي المبلغ أو أن تحقق الأصل وتسوي الالتزام بشكل متزامن.

عند المحاسبة عن تحويل أصل مالي غير مؤهل لإلغاء الإثبات، فإنه يجب ألا تقوم الجهة بإجراء مقاصة بين الأصل المحوّل والالتزام الذي يتعلق به (انظر الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

48. يتطلب هذا المعيار عرض الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي المبلغ عندما يعكس ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للجهة من تسوية أداتين ماليتين منفصلتين أو أكثر. عندما يكون للجهة الحق في استلام أو دفع مبلغ صافي واحد وتنوي القيام بذلك، فإنه يكون لديها من الناحية الفعليّة أصل مالي واحد أو التزام مالي واحد فقط. في الظروف الأخرى، تُعرَض الأصول المالية والالتزامات المالية بشكل منفصل عن بعضها بما يتسق مع خصائصها كموارد للجهة أو واجبات عليها. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرات 17ب - 17هـ من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للأدوات المالية المُثبتة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.

49. يختلف إجراء مقاصة بين أصل مالي مثبت والتزام مالي مثبت وعرض صافي القيمة، عن إلغاء إثبات أصل مالي أو التزام مالي. بينما لا ينشأ عن المقاصة تحقيق لمكسب أو خسارة، فإن إلغاء إثبات أداة مالية لا ينجم عنه فقط إزالة البند المثبت سابقًا من قائمة المركز المالي ولكن يمكن أن ينجم عنه كذلك إثبات مكسب أو خسارة.

50. إن حق إجراء المقاصة هو حق نظامي للمدين سواء عن طريق عقد أو خلافه لتسوية أو استبعاد مبلغ بكامله أو جزءًا منه مستحق للدائن وذلك بخصم المبالغ المستحقة على الدائن من ذلك المبلغ. في حالات غير عادية، فإنه من الممكن أن يكون للمدين الحق النظامي بخصم مبلغ مستحق على طرف ثالث مقابل المبلغ المستحق للدائن شريطة وجود اتفاقية بين الأطراف الثلاثة تحدد بشكل واضح حق المدين في المقاصة. لأن حق المقاصة حق نظامي فإن الشروط التي تدعم هذا الحق قد تختلف من دائرة اختصاص قانوني إلى أخرى، ويجب بذل العناية لتحديد أي أنظمة تنطبق على العلاقات بين الأطراف.

51. يؤثر وجود حق قابل للإنفاذ لإجراء مقاصة لأصل مالي والتزام مالي على الحقوق والواجبات المرتبطة بأصل مالي والتزام مالي، وقد يؤثر على تعرض الجهة لمخاطر الائتمان والسيولة. مع ذلك، فإن وجود هذا الحق في حد ذاته ليس أساسًا كافيًا لإجراء المقاصة. في غياب النية لممارسة الحق أو التسديد بشكل متزامن فإن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للجهة لا يتأثران. عندما تنوي الجهة ممارسة هذا الحق أو التسوية بشكل متزامن فإن عرض

الأصول والالتزامات على أساس صافي المبلغ يعكس بشكل مناسب بدرجة أكبر مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وكذلك المخاطر التي تتعرض لها هذه التدفقات النقدية. لا يُعَدُّ توافر النية لدى طرف أو كلا الطرفين للتسوية على أساس صافي المبلغ بدون وجود الحق النظامي لإجراء المقاصة كافيًا لتبرير إجراء المقاصة، حيث إن الحقوق والواجبات المرتبطة بأصل مالي بعينه أو بالتزام مالي بعينه تظل بدون تغيير.

52. قد تتأثر نوايا الجهة فيما يتعلق بتسديد أصول والتزامات معينة بالممارسات التشغيلية الاعتيادية، ومتطلبات الأسواق المالية، والظروف الأخرى التي قد تحد من القدرة على إجراء تسوية بالمبلغ الصافي أو التسوية بشكل متزامن. عندما يكون للجهة حق إجراء مقاصة ولكنها لا تنوي التسوية على أساس المبلغ الصافي، أو تحقيق الأصل وتسوية التزام بشكل متزامن، فإنه يجب الإفصاح عن أثر هذا الحق على تعرض الجهة لمخاطر الائتمان بموجب الفقرة 42 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.

53. قد تحدث التسوية بشكل متزامن لأداتين ماليتين مثلاً من خلال عمل الجهة المسؤولة عن المقاصة في سوق مالي منظم أو المبادلة المباشرة. في هذه الظروف، تكون التدفقات النقدية من الناحية الفعلية معادلة لمبلغ صافي واحد ولا يوجد هناك تعرض لمخاطر الائتمان أو السيولة. في ظروف أخرى، يمكن للجهة تسوية أداتين بتحصيل ودفع مبالغ منفصلة، وتصبح بذلك معرضة لمخاطر الائتمان لمبلغ الأصل بكامله أو لمخاطر السيولة لمبلغ الالتزام بكامله. هذا التعرض للمخاطر قد يكون كبيراً بالرغم من كونها لفترة قصيرة. بناء على ذلك، يُعَدُّ تحقق أصل مالي وتسوية التزام مالي قد تم بشكل متزامن فقط عندما تحدث هاتان المعاملتان في نفس اللحظة.

54. بشكل عام، لا تتحقَّق الشروط الواردة في الفقرة 47 ويكون إجراء المقاصة عادةً غير مناسب عندما:

أ. تُستَخدَم عدة أدوات مالية مختلفة لتضاهي خصائص أداة مالية واحدة (أي "أداة مصطنعة")؛ أو

ب. تنشأ الأصول المالية والالتزامات المالية من الأدوات المالية التي لها نفس درجة التعرض الرئيس للمخاطر (على سبيل المثال الأصول والالتزامات ضمن محفظة عقود آجلة أو أدوات مشتقة أخرى)، إلا أنها تتضمن أطرافاً مقابلة مختلفة؛ أو

ج. الأصول المالية أو الأصول الأخرى المرهونة كضمان لالتزامات مالية بدون حق الرجوع؛ أو

د. الأصول المالية التي جُنِّبَت في صندوق أمانة استثماري من قبل المدين بغرض الوفاء بالواجبات دون أن يكون هناك قبول من الدائن لاستخدام هذه الأصول في تسوية الواجب (مثل إنشاء صندوق لسداد الدين)؛ أو

هـ. واجبات متكبدة نتيجة لأحداث نتج عنها خسائر من المتوقع استردادها من طرف ثالث بموجب مطالبة تغطيها وثيقة تأمين.

55. إن الجهة التي تقوم بعدد من معاملات الأدوات المالية مع طرف واحد قد تدخل في "اتفاقية مقاصة رئيسة" مع ذلك الطرف. تقتضي مثل هذه الاتفاقية تسوية واحدة على أساس المبلغ الصافي لكل الأدوات المالية التي تشملها الاتفاقية في حالة التخلف عن الوفاء أو إنهاء أي من العقود. يمكن استخدام هذه الترتيبات عادة لتوفير حماية ضد الخسارة في حالة الإفلاس أو نتيجة أحداث أخرى ينتج عنها عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بواجباته. تنشئ اتفاقية المقاصة الرئيسة عمومًا حق مقاصة يصبح قابلاً للإنفاذ ويؤثر على تحقق أو تسوية أصول مالية والتزامات مالية فردية فقط بعد حدوث حالة محددة للتخلف عن الوفاء أو في حالات أخرى لا يتوقع حدوثها في الظروف الاعتيادية للعمليات. ولا توفر اتفاقية المقاصة الرئيسة

أساسًا لإجراء المقاصة إلا إذا تَحقَّقَ كلا الشرطين الواردين في الفقرة 47. عند عدم إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية الخاضعة لاتفاقية مقاصة رئيسة فإنه يجب الإفصاح عن أثر الاتفاقية على التعرض لمخاطر الائتمان للفقرة 42 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.

أحكام انتقالية

56. [حذفت].

57. [حذفت].

58. [حذفت].

تاريخ السريان

59. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

60. يجب على الجهة ألا تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022 ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 29 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30.

60أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60هـ [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].

60ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 فقرتي إرشادات التطبيق 16 و17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

60ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 فقرة إرشادات التطبيق 56. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

61. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام*

المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 15 (2001)

62. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].

الدراسة المرفقة
معيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. ملحق (أ): إرشادات تطبيق
6. ملحق (ب): حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة
7. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام ، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقًا لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "الأدوات المالية: العرض".

وبهدف اقتراح معيار "الأدوات المالية: العرض" الملائم؛ أجرِيت دراسة لمعيار "الأدوات المالية: العرض" الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "الأدوات المالية: العرض" أن يكون متوافقًا مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس*، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلًا، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعِدَّ استبيان إلكتروني ووزِّعَ على عدد 189 جهة، (واستُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 3% من الجهات تقوم بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة، و1% من الجهات تقوم بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي. كما أن 3% من الجهات لديها حالياً أو تنوي إصدار أدوات مالية (صكوك، سندات).

ويُعَدُّ موضوع المعيار من الموضوعات المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل معايير المحاسبة للقطاع العام، وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	الهيئة العامة للطيران المدني	4	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	هيئة العامة للأوقاف
2	التجهيزات الأساسية والنقل	مؤسسة البريد السعودي	5	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للإعلام المرئي المسموع
3	قطاع البلديات	أمانة منطقة حائل			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	**59. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.**	59. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**60أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].**	60A.Paragraphs 40, 42 and 44 were amended and paragraph 40A added by *Improvements to IPSASs 2014* issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2015. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2015, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**60ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].**	60B.Paragraphs 56, 57, 58 and 61 were amended by IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**60ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].**	60C.IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements* and IPSAS 37, *Joint Arrangements* issued in January 2015, amended paragraphs 3(a) and AG53. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35, and IPSAS 37.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	60د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].	60D.Paragraphs 7 and 8 were deleted by *The Applicability of IPSASs*, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	60هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].	60E.Paragraph 3 was amended by IPSAS 39, *Employee Benefits*, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	60و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].	60F. Paragraphs 2, 3, 4, 9, 10, 14, 28, 36, 47, 48, AG2 and AG55 were amended, paragraph AG63 was deleted and paragraphs AG63A, AG63B, AG63C, AG63D, AG63E and AG63F were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2022 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	60ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].	60G. Paragraph AG23 was amended by IPSAS 42, Social Benefits, issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في	62. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 28].	62. This Standard and IPSAS 30 supersede IPSAS 15, issued in 2001. IPSAS 15 remains applicable until IPSAS 28 and IPSAS 30 are applied or become effective, whichever is earlier.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	60ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 فقرتي إرشادات التطبيق 16 و17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	60H. Paragraphs AG16 and AG17 were amended by IPSAS 43, *Leases* issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	60ط.عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 فقرة إرشادات التطبيق 56. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	60I. Paragraph AG56 was amended by IPSAS 46, *Measurement*, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to establish principles for presenting financial instruments as liabilities or net assets/equity and for offsetting financial assets and financial liabilities. It applies to the classification of financial instruments, from the perspective of the issuer, into financial assets, financial liabilities and equity instruments; the classification of related interest, dividends or similar distributions, losses and gains; and the circumstances in which financial assets and financial liabilities should be offset.	1. هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو صافي أصول/ حقوق ملكية، ولإجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. فهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من وجهة نظر الجهة المُصدرة، إلى أصول مالية، والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية؛ وعلى تصنيف ما يتعلق بها من فوائد، وتوزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة، وخسائر ومكاسب؛ وعلى الظروف التي ينبغي فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.	لا	
2. The principles in this Standard complement the principles for recognizing and measuring financial assets and financial liabilities in IPSAS 41, *Financial Instruments*, and for disclosing information about them in IPSAS 30, *Financial Instruments: Disclosures*.	2. تكمل المبادئ الواردة في هذا المعيار مبادئ الإثبات والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*، ومبادئ الإفصاح عن معلومات بشأن الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*.	لا	
Scope (see also paragraphs AG3-AG9)	النطاق (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 3-9)		
3. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard to all types of financial instruments except: a. Those interests in controlled entities, associates or joint ventures that are accounted for in	3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تُطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية، باستثناء ما يلي: أ. الحصص في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات، يتطلب أو يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 34، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36 أن تُحاسب الجهة عن الحصص في الجهات المسيطر عليها، والجهات الزميلة، والمشاريع المشتركة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ في تلك الحالات، يجب على الجهات أن تُطبق متطلبات هذا المعيار. يجب على الجهات أن تطبق – أيضًا – هذا المعيار على جميع المشتقات المرتبطة بحصص في الجهات المسيطر عليها، أو الجهات الزميلة، أو المشاريع المشتركة. ب. حقوق وواجبات أصحاب العمل بموجب برامج منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*. ج. الواجبات الناشئة عن عقود التأمين. وبالرغم من ذلك، ينطبق، هذا المعيار على: (1) المشتقات التي تكون مُضمنة في عقود التأمين إذا تطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من الجهة أن تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل؛ و	accordance with IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements*, IPSAS 34, *Separate Financial Statements*, IPSAS 36, *Investments in Associates and Joint Ventures*. However, in some cases, IPSAS 34, IPSAS 35, or IPSAS 36 require or permits an entity to account for an interest in a controlled entity, associate, or joint venture using IPSAS 41; in those cases, entities shall apply the requirements of this Standard. Entities shall also apply this Standard to all derivatives linked to interests in controlled entities, associates, or joint ventures. b. Employers' rights and obligations under employee benefit plans, to which IPSAS 39, *Employee Benefits applies*. c. Obligations arising from insurance contracts. However, this Standard applies to: i. Derivatives that are embedded in insurance contracts if IPSAS 41 requires the entity to account for them separately; and ii. Financial guarantee contracts, if the issuer applies IPSAS 41 in recognizing and measuring the contracts, but shall apply the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts if the issuer elects to apply that standard in recognizing and measuring them.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		(2) عقود الضمان المالي إذا قامت الجهة المصدرة بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 عند إثبات العقود وقياسها، إلا أنه يجب عليها تطبيق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا اختارت الجهة المصدرة تطبيق ذلك المعيار عند إثباتها وقياسها. بالإضافة إلى البندين (1) و (2) أعلاه، يمكن أن تطبق الجهة هذا المعيار على عقود التأمين التي تتضمن تحويل المخاطر المالية. د. الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين لأنها تشتمل على خاصية المشاركة الاختيارية. تعفى الجهة المُصدرة لهذه الأدوات من أن تُطبق على هذه الخصائص الفقرات 13-37 من المعيار وفقرات إرشادات التطبيق 49 – 60 فيما يتعلق بالتمييز بين الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. بالرغم من ذلك، تخضع هذه الأدوات لجميع المتطلبات الأخرى لهذا المعيار. علاوة على ذلك، ينطبق هذا المعيار على المشتقات التي تنطوي عليها هذه الأدوات (راجع معيار المحاسبة للقطاع العام 41). هـ. الأدوات المالية، والعقود، والواجبات بموجب معاملات الدفع المبنية على أساس الأسهم التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي أو	In addition to (i) and (ii) above, an entity may apply this Standard to insurance contracts which involve the transfer of financial risk. d. Financial instruments that are within the scope of the international or national accounting standard dealing with insurance contracts because they contain a discretionary participation feature. The issuer of these instruments is exempt from applying to these features paragraphs 13–37 and AG49–AG60 of this Standard regarding the distinction between financial liabilities and equity instruments. However, these instruments are subject to all other requirements of this Standard. Furthermore, this Standard applies to derivatives that are embedded in these instruments (see IPSAS 41). e. Financial instruments, contracts and obligations under share- based payment transactions to which the relevant international or national accounting standard dealing with share-based payments applies, except for: i. Contracts within the scope of paragraphs 4–6 of this Standard, to which this Standard applies; or ii. Paragraphs 38 and 39 of this Standard, which shall be applied to treasury shares purchased, sold, issued, or cancelled in connection with employee share option

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
plans, employee share purchase plans, and all other share-based payment arrangements.	**الوطني ذو الصلة الذي يتناول معاملات الدفع المبنية على أساس الأسهم، باستثناء:** (1) **العقود ضمن نطاق الفقرات 4-6 من هذا المعيار والتي ينطبق عليها هذا المعيار؛ أو** (2) الفقرتان 38 و39 من هذا المعيار، والتي يجب تطبيقها على أسهم الخزينة المشتراة أو المباعة أو المصدرة أو الملغاة فيما يتعلق ببرامج خيار أسهم للموظفين، وبرامج شراء أسهم للموظفين، وجميع ترتيبات الدفع الأخرى المبنية على أساس الأسهم.		
4. This Standard shall be applied to those contracts to buy or sell a non-financial item that can be settled net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, as if the contracts were financial instruments, with the exception of contracts that were entered into and continue to be held for the purpose of the receipt or delivery of a non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale, or usage requirements. However, this Standard shall be applied to those contracts that an entity designates as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 6 of IPSAS 41.	4. يجب تطبيق هذا المعيار على العقود التي تتضمن بيع وشراء بند غير مالي يمكن تسوية صافي قيمته نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو عن طريق تبادل أدوات مالية -كما لو كانت العقود أدوات مالية -باستثناء العقود التي أبرمت ومازالت يحتفظ بها بغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقًا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة. ومع ذلك، يجب تطبيق هذا المعيار على تلك العقود التي تعينها الجهة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا للفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
5. There are various ways in which a contract to buy or sell a non-financial item can be settled net in cash or another financial instrument or by exchanging financial instruments. These include:	5. هناك طرق متنوعة يمكن من خلالها تسوية صافي عقد لشراء أو بيع بند غير مالي نقداً أو أداة مالية أخرى أو من خلال تبادل الأدوات المالية. تشمل هذه الطرق ما يلي:	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		أ. عندما تجيز شروط العقد لأي من الطرفين تسوية صافي قيمته نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بتبادل أدوات مالية؛ و ب. عندما تكون القدرة على تسوية صافي قيمة العقد نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بتبادل أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة في شروط العقد، ولكن لدى الجهة ممارسة سابقة في تسوية صافي عقود مشابهة نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بتبادل أدوات مالية (سواء مع الطرف المقابل أو من خلال إبرام عقود مقاصة أو من خلال بيع العقد قبل تنفيذه أو انقضائه)؛ و ج. عندما يكون للجهة ممارسات مع عقود مشابهة في استلام البند موضوع العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد الحصول عليه بهدف توليد ربح من تقلبات السعر القصيرة الأجل أو من هامش المتعامل؛ و د. عندما يكون البند غير المالي موضوع العقد قابلاً للتحويل إلى نقد بسهولة. ولا يُبْرَمُ العقد الذي تنطبق عليه (ب) و(ج) بهدف استلام أو تسليم بند غير مالي وفقًا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة، وبالتالي، تدخل في نطاق هذا المعيار. تُقَوّم العقود الأخرى التي تنطبق عليها الفقرة 4 لتحديد ما إذا كانت قد أُبْرِمَت ولا يزال يحتفظ بها بغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة، وبالتالي، ما إذا كانت تدخل في نطاق هذا المعيار.	a. When the terms of the contract permit either party to settle it net in cash or another financial instrument or by exchanging financial instruments; b. When the ability to settle net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, is not explicit in the terms of the contract, but the entity has a practice of settling similar contracts net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments (whether with the counterparty, by entering into offsetting contracts or by selling the contract before its exercise or lapse); c. When, for similar contracts, the entity has a practice of taking delivery of the underlying and selling it within a short period after delivery for the purpose of generating a profit from short-term fluctuations in price or dealer's margin; and d. When the non-financial item that is the subject of the contract is readily convertible to cash. A contract to which (b) or (c) applies is not entered into for the purpose of the receipt or delivery of the non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale, or usage requirements, and, accordingly, is within

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the scope of this Standard. Other contracts to which paragraph 4 applies are evaluated to determine whether they were entered into and continue to be held for the purpose of the receipt or delivery of the non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale, or usage requirement, and accordingly, whether they are within the scope of this Standard.			
6. A written option to buy or sell a non-financial item that can be settled net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, in accordance with paragraph 5(a) or (d) is within the scope of this Standard. Such a contract cannot be entered into for the purpose of the receipt or delivery of the non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale, or usage requirements.	6. يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بتبادل أدوات مالية، وفقًا للفقرة 5 (أ) أو (د) ضمن نطاق هذا المعيار. مثل هذا العقد لا يمكن إبرامه بهدف استلام أو تسليم بند غير مالي وفقًا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها الجهة.	لا	
7. [Deleted].	7. [حذفت].	لا	
8. [Deleted].	8. [حذفت].	لا	
Definitions (see also Paragraphs AG10-AG48)	تعريفات (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 10-48)		
9. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: An equity instrument is any contract that evidences a residual interest in the assets of an entity after deducting all of its liabilities. A financial instrument is any contract that gives rise to both a financial asset of one entity and a financial liability or equity instrument of another entity. A financial asset is any asset that is: a. Cash;	9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها. الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى الجهات والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية، لجهة أخرى. الأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن: أ. نقد؛ أو ب. أدوات حقوق ملكية في جهة أخرى؛ أو	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		ج. حق تعاقدي: (1) لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من جهة أخرى؛ أو (2) حق تعاقدي لتبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع جهة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون في صالح الجهة؛ أو د. عقد ستتم تسويته أو يمكن تسويته بأدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة ذاتها، والذي هو: (1) أداة غير مشتقة وتلتزم الجهة مقابلها أو قد تلتزم باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها؛ أو (2) أداة مشتقة من الممكن أن تتم – أو ستتم – تسويتها بطريقة أخرى، عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات الملكية الخاصة بالجهة ذاتها. ولهذا الغرض، فإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة لا تتضمن أدوات مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16، أو الأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية وتُصنَّفُ على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 17 و18 أو أدوات تكون عبارة عن عقود للحصول على أو تسليم أدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة نفسها في المستقبل. الالتزام المالي هو أي التزام يكون:	b. An equity instrument of another entity; c. A contractual right: i. To receive cash or another financial asset from another entity; or ii. To exchange financial assets or financial liabilities with another entity under conditions that are potentially favorable to the entity; or d. A contract that will or may be settled in the entity's own equity instruments and is: i. A non-derivative for which the entity is or may be obliged to receive a variable number of the entity's own equity instruments; or ii. A derivative that will or may be settled other than by the exchange of a fixed amount of cash or another financial asset for a fixed number of the entity's own equity instruments. For this purpose the entity's own equity instruments do not include puttable financial instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16, instruments that impose on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata share of the net assets of the entity only on liquidation and are classified as equity instruments in accordance with paragraphs 17 and 18, or instruments that are contracts for the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		أ. واجباً تعاقدياً: (1) لتسليم نقد أو أصل مالي آخر لجهة أخرى؛ أو (2) تبادل أصول مالية والتزامات مالية مع جهة أخرى بموجب شروط من المحتمل ألا تكون في صالح الجهة؛ أو ب. عقد من الممكن أن – أو ستتم – تسويته في أدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة ذاتها ويكون: (1) أداة من غير المشتقات تلتزم الجهة مقابلها – أو سوف تلتزم – باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها؛ أو (2) أداة مشتقة من الممكن أن تتم – أو ستتم – تسويتها بطريقة أخرى عدا تبادل مبلغ نقدي ثابت أو كمية ثابتة من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات الملكية الخاصة بالجهة ذاتها. لهذا الغرض، تعتبر الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب للحصول على عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة مقابل مبلغ ثابت من أي عملة هي أدوات حقوق ملكية إذا كانت الجهة تقدم الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب بشكل تناسبي لجميع مالكيها الحاليين الحاملين لنفس فئة أدوات حقوق الملكية غير المشتقة الخاصة بها. أيضا، لهذه الأغراض فإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة لا	future receipt or delivery of the entity's own equity instruments. A financial liability is any liability that is: a. A contractual obligation: i. To deliver cash or another financial asset to another entity; or ii. To exchange financial assets or financial liabilities with another entity under conditions that are potentially unfavorable to the entity; or b. A contract that will or may be settled in the entity's own equity instruments and is: i. A non-derivative for which the entity is or may be obliged to deliver a variable number of the entity's own equity instruments; or ii. A derivative that will or may be settled other than by the exchange of a fixed amount of cash or another financial asset for a fixed number of the entity's own equity instruments. For this purpose, rights, options or warrants to acquire a fixed number of the entity's own equity instruments for a fixed amount of any currency are equity instruments if the entity offers the rights, options or warrants pro rata to all of its existing owners of the same class of its own non-derivative equity instruments. Also, for these purposes the entity's own equity instruments do not

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		تشمل أدوات مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15 و16، أو أدوات تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية وتُصَنَّفُ على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 17 و18 أو أدوات تكون عبارة عن عقود للحصول على أو تسليم لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها في المستقبل. وكاستثناء، تُصَنَّف الأداة التي تستوفي تعريف الالتزام المالي على أنها أداة حقوق ملكية إن كانت تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18.	include puttable financial instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16, instruments that impose on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata share of the net assets of the entity only on liquidation and are classified as equity instruments in accordance with paragraphs 17 and 18, or instruments that are contracts for the future receipt or delivery of the entity's own equity instruments. As an exception, an instrument that meets the definition of a financial liability is classified as an equity instrument if it has all the features and meets the conditions in paragraph 15 and 16 or paragraphs 17 and 18.
	لا	10. عُرِّفَت المصطلحات التالية في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وتستخدم في هذا المعيار بالمعنى المحدد في ذلك المعيار. أ. التكلفة المستنفدة للأصل المالي أو الالتزام المالي؛ و ب. إلغاء الإثبات؛ و ج. أداة مالية مشتقة؛ و د. طريقة سعر الفائدة الفعلي؛ و هـ. الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و و. عقد الضمان المالي؛ و ز. ارتباط ملزم؛ و	10. The following terms are defined in paragraph 9 of IPSAS 41 or paragraph 10 of IPSAS 29, *Financial Instruments: Recognition and Measurement*, and are used in this Standard with the meaning specified in those Standards. • Amortized cost of a financial asset or financial liability; • Derecognition; • Derivative; • Effective interest method; • Financial liability at fair value through surplus or deficit;

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
• Financial guarantee contract; • Firm commitment; • Forecast transaction; • Hedge effectiveness; • Hedged item; • Hedging instrument; • Held for trading; • Regular way purchase or sale; and • Transaction costs.	ح. معاملة متوقعة؛ و ط. فاعلية التحوط؛ و ي. بند متحوط له؛ و ك. أداة تحوط؛ و ل. مُحتفظ به للمتاجرة؛ و م. البيع أو الشراء بالطريقة العادية؛ و ن. تكاليف المعاملة.		
11. In this Standard, "contract" and "contractual" refer to an agreement between two or more parties that has clear economic consequences that the parties have little, if any, discretion to avoid, usually because the agreement is enforceable by law. Contracts, and thus financial instruments, may take a variety of forms and need not be in writing.	11. في هذا المعيار، يشير مصطلح "عقد" و"تعاقدي" إلى اتفاقية بين طرفين أو أكثر تكون لها نتائج اقتصادية واضحة والتي يملك الأطراف خياراً محدوداً – إن وجد – لتجنبها، وذلك لأن الاتفاقية عادة تكون قابلة للإنفاذ بموجب الأنظمة. يمكن للعقود، بما فيها الأدوات المالية، أن تتخذ أشكالاً متنوعة ولا يلزم أن تكون مكتوبة.	لا	
12. In this Standard, "entity" includes public sector entities, individuals, partnerships, incorporated bodies and trusts.	12. في هذا المعيار، يشمل مصطلح "الجهة" جهات القطاع العام، والأفراد، وشركات التضامن، والجهات ذات الشخصية الاعتبارية، وصناديق الأمانة الاستثمارية (الصناديق الوقفية).	لا	
Presentation	**العرض**		
Liabilities and Net Assets/Equity (see also paragraphs AG49–AG54)	**الالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 49-54)**		
13. **The issuer of a financial instrument shall classify the instrument, or its component parts, on initial recognition as a financial liability, a financial asset or an equity instrument in accordance with the**	13. **يجب على الجهة التي تصدر الأداة المالية تصنيف الأداة، أو الأجزاء المكونة لها-عند الإثبات الأولى - على أنها التزام مالي أو أصل مالي أو حق ملكية بحسب جوهر الترتيب التعاقدي، ووفقاً لتعريفات**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
substance of the contractual arrangement and the definitions of a financial liability, a financial asset and an equity instrument.	**الالتزام المالي، والأصل المالي، وأداة حقوق الملكية.**		
14. When an issuer applies the definitions in paragraph 9 to determine whether a financial instrument is an equity instrument rather than a financial liability, the instrument is an equity instrument if, and only if, both conditions (a) and (b) below are met. a. The instrument includes no contractual obligation: i. To deliver cash or another financial asset to another entity; or ii. To exchange financial assets or financial liabilities with another entity under conditions that are potentially unfavorable to the issuer. b. If the instrument will or may be settled in the issuer's own equity instruments, it is: i. A non-derivative that includes no contractual obligation for the issuer to deliver a variable number of its own equity instruments; or ii. A derivative that will be settled only by the issuer exchanging a fixed amount of cash or another financial asset for a fixed number of its own equity instruments. For this purpose, rights, options or warrants to acquire a fixed number of the entity's own equity instruments for a fixed amount of any	14. عندما تطبق الجهة المصدرة التعريفات الواردة في الفقرة 9 لتحديد، إذا كانت الأداة المالية تُعَدُّ أداة حقوق ملكية وليست التزامًا ماليًا، تكون الأداة أداة حقوق ملكية فقط إذا تحقق الشرطان (أ) و(ب) أدناه مجتمعين. أ. لا تشمل الأداة واجباً تعاقديًا: (1) لتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى جهة أخرى؛ أو (2) لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع جهة أخرى بموجب شروط من الممكن ألا تكون في صالح الجهة المصدرة. ب. إذا كان يمكن أو سيتم تسوية الأداة باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة المصدرة، فإنها تكون: (1) أداة غير مشتقة لا تشتمل على واجب تعاقدي للجهة المصدرة بأن تسلم عددًا متغيرًا من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها؛ أو (2) أداة مشتقة يتم تسويتها فقط من خلال مبادلة الجهة المصدرة لمبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها. لهذا الغرض، تعتبر الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب للحصول على عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		الخاصة بالجهة مقابل مبلغ ثابت من أي عملة هي أدوات حقوق ملكية إذا كانت الجهة تقدم الحقوق، أو الخيارات، أو مذكرات حق الاكتتاب بشكل تناسبي لجميع مالكيها الحاليين الحاملين لنفس فئة أدوات حقوق الملكية غير المشتقة الخاصة بها. أيضا، لهذه الأغراضفإن أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة المصدرة لا تتضمن الأدوات التي تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18، أو الأدوات التي تكون عبارة عن عقود استلام أو تسليم أدوات حقوق ملكية خاصة بالجهة ذاتها في المستقبل. ولا يعد الواجب التعاقدي، الناتج عن أداة مالية مشتقة، الذي من الممكن أو سينتج عنه استلام أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة المُصدرة في المستقبل، ولكن لا يحقق الشرطين (أ) و(ب) أعلاه، أداة حقوق ملكية. كاستثناء، تُصَنَّف الأداة التي تستوفي تعريف الالتزام المالي على أنها أداة حقوق ملكية إن توافرت فيها جميع الخصائص وتستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرتين 15و16 أو الفقرتين 17 و18.	currency are equity instruments if the entity offers the rights, options or warrants pro rata to all of its existing owners of the same class of its own non-derivative equity instruments. Also, for these purposes the issuer's own equity instruments do not include instruments that have all the features and meet the conditions described in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18, or instruments that are contracts for the future receipt or delivery of the issuer's own equity instruments. A contractual obligation, including one arising from a derivative financial instrument, that will or may result in the future receipt or delivery of the issuer's own equity instruments, but does not meet conditions (a) and (b) above, is not an equity instrument. As an exception, an instrument that meets the definition of a financial liability is classified as an equity instrument if it has all the features and meets the conditions in paragraph 15 and 16 or paragraphs 17 and 18.
		الأدوات المالية القابلة للإعادة	**Puttable Instruments**
	لا	15. تتضمن الأداة المالية القابلة للإعادة واجباً تعاقديّا للجهة المصدرة لإعادة شراء أو تسديد تلك الأداة مقابل نقد أو أصل مالي آخر عند ممارسة حق الرد. كاستثناء من تعريف الالتزام المالي، تُصَنَّفُ الأداة التي تتضمن مثل هذا الواجب على أنها أداة حقوق	15. A puttable financial instrument includes a contractual obligation for the issuer to repurchase or redeem that instrument for cash or another financial asset on exercise of the put. As an exception to the definition of a financial liability, an instrument that includes

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		ملكية إن كانت تمتلك جميع الخصائص التالية: أ. إن كانت تعطى لحاملها حق استلام حصة تناسبية في صافي أصول الجهة في حالة تصفية الجهة. يقصد بصافي أصول الجهة تلك الأصول المتبقية بعد طرح جميع الحقوق الأخرى المترتبة على أصول الجهة. تُحَدَّد الحصة التناسبية عن طريق: (1) تقسيم صافي أصول الجهة عند التصفية إلى وحدات متساوية القيمة؛ و (2) ضرب تلك القيمة في عدد الوحدات التي يحتفظ بها حامل الأداة المالية. ب. تقع الأداة ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث أولوية التسوية. لتقع ضمن فئة كهذه فإن الأداة: (1) لا تكون لها أولوية على الحقوق الأخرى على أصول الجهة عند التصفية؛ و (2) لا يلزم تحويلها إلى أداة أخرى قبل أن تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث أولوية التسوية. ج. تملك جميع الأدوات المالية التي تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث أولوية التسوية خصائص متماثلة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون جميعها قابلة للإعادة، وأن تكون المعادلة أو الطريقة الأخرى المستخدمة لحساب سعر إعادة الشراء أو الاسترداد هي نفسها لجميع الأدوات ضمن تلك الفئة.	such an obligation is classified as an equity instrument if it has all of the following features: a. It entitles the holder to a pro rata share of the entity's net assets in the event of the entity's liquidation. The entity's net assets are those assets that remain after deducting all other claims on its assets. A pro rata share is determined by: i. Dividing the entity's net assets on liquidation into units of equal amount; and ii. Multiplying that amount by the number of the units held by the financial instrument holder. b. The instrument is in the class of instruments that is subordinate to all other classes of instruments. To be in such a class the instrument: i. Has no priority over other claims to the assets of the entity on liquidation; and ii. Does not need to be converted into another instrument before it is in the class of instruments that is subordinate to all other classes of instruments. c. All financial instruments in the class of instruments that is subordinate to all other classes of instruments have identical features. For example, they must all be puttable, and the formula or other method used to calculate the repurchase or redemption price is the same for all instruments in that class.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. Apart from the contractual obligation for the issuer to repurchase or redeem the instrument for cash or another financial asset, the instrument does not include any contractual obligation to deliver cash or another financial asset to another entity, or to exchange financial assets or financial liabilities with another entity under conditions that are potentially unfavorable to the entity, and it is not a contract that will or may be settled in the entity's own equity instruments as set out in subparagraph (b) of the definition of a financial liability. e. The total expected cash flows attributable to the instrument over the life of the instrument are based substantially on the surplus or deficit, the change in the recognized net assets or the change in the fair value of the recognized and un-recognized net assets of the entity over the life of the instrument (excluding any effects of the instrument).	د. باستثناء الواجب التعاقدي للجهة المصدرة لإعادة بيع أو تسديد الأداة مقابل نقد أو أصل مالي آخر، لا تتضمن الأداة أي واجب تعاقدي لتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى جهة أخرى أو لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع جهة أخرى في ظل ظروف قد تكون غير مواتية للجهة، ولا تعد عقدًا سيتم أو يمكن أن تتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة كما هو وارد في الفقرة الفرعية (ب) من تعريف الالتزام المالي. هـ. يعتمد إجمالي التدفقات النقدية المنسوبة للأداة على مدى عمر الأداة بشكل جوهري إلى الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة الخاصة بالجهة على مدى عمر الأداة (مع استبعاد أي آثار للأداة).		
16. For an instrument to be classified as an equity instrument, in addition to the instrument having all the above features, the issuer must have no other financial instrument or contract that has: a. Total cash flows based substantially on the surplus or deficit, the change in the recognized net assets, or the change in the fair value of the recognized and unrecognized net assets of the	16. حتى تُصَنَّف أداة على أنها أداة حقوق ملكية – إضافة إلى امتلاك الأداة جميع الخصائص الواردة أعلاه – يجب ألا يكون لدى الجهة المصدرة أداة مالية أخرى أو عقد آخر تتوافر فيها (فيه) ما يلي: أ. يستند إجمالي التدفقات النقدية بشكل جوهري إلى الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity (excluding any effects of such instrument or contract); and b. The effect of substantially restricting or fixing the residual return to the puttable instrument holders. For the purposes of applying this condition, the entity shall not consider non- financial contracts with a holder of an instrument described in paragraph 15 that have contractual terms and conditions that are similar to the contractual terms and conditions of an equivalent contract that might occur between a non-instrument holder and the issuing entity. If the entity cannot determine that this condition is met, it shall not classify the puttable instrument as an equity instrument.	الخاصة بالجهة (مع استبعاد أي آثار لمثل هذه الأداة أو العقد)؛ و ب. يكون لها أثر بتقييد أو تثبيت العائد المتبقي لحاملي الأدوات القابلة للإعادة بشكل جوهري. لأغراض تطبيق هذا الشرط، لا يجب على الجهة الأخذ في الحسبان العقود غير المالية مع حامل أداة ينطبق عليها الوصف الوارد في الفقرة 15، والتي تحتوي على أحكام وشروط تعاقدية مشابهة للأحكام والشروط التعاقدية لعقد معادل يمكن إبرامه بين الجهة غير الحاملة للأداة والجهة المصدرة. إذا لم تتمكن الجهة من تحديد ما إذا كان هذا الشرط قد استُوفيَ، فلا يجوز لها تصنيف الأداة القابلة للإعادة على أنها أداة حقوق ملكية.		
Instruments, or Components of Instruments, that Impose on the Entity an Obligation to Deliver to Another Party a pro rata Share of the Net Assets of the Entity only on Liquidation	**الأدوات أو مكونات الأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية**		
17. Some financial instruments include a contractual obligation for the issuing entity to deliver to another entity a pro rata share of its net assets only on liquidation. The obligation arises because liquidation either is certain to occur and outside the control of the entity (e.g., a limited life entity) or is uncertain to occur but is at the option of the instrument holder. As an exception to the definition of a financial liability, an instrument that includes such an obligation is	17. تتضمن بعض الأدوات المالية واجباً تعاقدياً على الجهة المصدرة لتسليم حصة تناسبية من صافي أصولها إلى جهة أخرى فقط عند التصفية. ينشأ الواجب نتيجة لكون التصفية إما مؤكدة الحدوث وخارجة عن سيطرة الجهة (على سبيل المثال: جهة محدودة العمر)، أو لكونها غير مؤكدة الحدوث ولكن تخضع لاختيار حامل الأداة. كاستثناء من تعريف الالتزام المالي، تُصَنَّف الأداة التي تتضمن مثل هذا الواجب على أنها أداة حقوق ملكية إذا توافرت فيها جميع الخصائص التالية:	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		أ. تعطى حاملها حق استلام حصة تناسبية من صافي أصول الجهة في حالة تصفية الجهة. يقصد بصافي أصول الجهة تلك الأصول المتبقية بعد خصم جميع الحقوق الأخرى المترتبة على أصول الجهة. تُحَدَّد الحصة التناسبية عن طريق: (1) تقسيم صافي أصول الجهة عند التصفية إلى وحدات متساوية القيمة؛ و (2) ضرب تلك القيمة في عدد الوحدات التي يحتفظ بها حامل الأداة المالية. ب. تقع الأداة ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية. ولتقع ضمن فئة كهذه فإن الأداة: (1) لا تكون لها أولوية على الحقوق الأخرى على أصول الجهة عند التصفية؛ و (2) لا يلزم تحويلها إلى أداة أخرى قبل أن تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية. ج. يجب أن تتضمن جميع الأدوات المالية التي تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع فئات الأدوات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية واجباً تعاقديًا متجانساً للجهة المصدرة لتسليم حصة تناسبية من صافي أصولها عند التصفية.	classified as an equity instrument if it has all of the following features: a. It entitles the holder to a pro rata share of the entity's net assets in the event of the entity's liquidation. The entity's net assets are those assets that remain after deducting all other claims on its assets. A pro rata share is determined by: i. Dividing the net assets of the entity on liquidation into units of equal amount; and ii. Multiplying that amount by the number of the units held by the financial instrument holder. b. The instrument is in the class of instruments that is subordinate to all other classes of instruments. To be in such a class the instrument: i. Has no priority over other claims to the assets of the entity on liquidation; and ii. Does not need to be converted into another instrument before it is in the class of instruments that is subordinate to all other classes of instruments. c. All financial instruments in the class of instruments that is subordinate to all other classes of instruments must have an identical contractual obligation for the issuing entity to deliver a pro rata share of its net assets on liquidation.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
18. For an instrument to be classified as an equity instrument, in addition to the instrument having all the above features, the issuer must have no other financial instrument or contract that has: a. Total cash flows based substantially on the surplus or deficit, the change in the recognized net assets or the change in the fair value of the recognized and unrecognized net assets of the entity (excluding any effects of such instrument or contract); and b. The effect of substantially restricting or fixing the residual return to the instrument holders. For the purposes of applying this condition, the entity shall not consider non- financial contracts with a holder of an instrument described in paragraph 17 that have contractual terms and conditions that are similar to the contractual terms and conditions of an equivalent contract that might occur between a non-instrument holder and the issuing entity. If the entity cannot determine that this condition is met, it shall not classify the instrument as an equity instrument.	18. حتى تُصَنَّف أداة على أنها أداة حقوق ملكية إضافة إلى امتلاك الأداة جميع الخصائص الواردة أعلاه يجب ألا يكون لدى الجهة المصدرة أداة مالية أخرى أو عقد آخر يتوافر فيها (فيه) ما يلي: أ. يستند إجمالي التدفقات النقدية بشكل جوهري إلى الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة الخاصة بالجهة (مع استبعاد أي آثار لمثل هذه الأداة أو العقد)؛ و ب. يكون لها أثر بتقييد أو تثبيت العائد المتبقي لحاملي الأدوات بشكل جوهري. لأغراض تطبيق هذا الشرط، لا يجب على الجهة الأخذ في الحسبان العقود غير المالية مع حامل أداة وُصِفَت في الفقرة 17 والتي تحتوي على أحكام وشروط تعاقدية لعقد مماثل مشابهة للأحكام والشروط التعاقدية لعقد معادل يمكن إبرامه بين جهة غير حاملة للأداة والجهة المصدرة. إذا لم تتمكن الجهة من تحديد ما إذا كان هذا الشرط قد استُوفِيَ، فلا يجوز لها تصنيف الأداة القابلة للإعادة على أنها أداة حقوق ملكية.	لا	
Reclassification of Puttable Instruments and Instruments that Impose on the Entity an Obligation to Deliver to Another Party a pro rata Share of the Net Assets of the Entity only on Liquidation	**إعادة تصنيف الأدوات القابلة للإعادة والأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية**		
19. An entity shall classify a financial instrument as an equity instrument in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 from the date when the instrument has all the features and meets the	19. يجب على الجهة تصنيف الأداة المالية على أنها أداة حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 اعتباراً من التاريخ الذي تتوافر فيه في الأداة جميع الخصائص وتستوفي الشروط	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
conditions set out in those paragraphs. An entity shall reclassify a financial instrument from the date when the instrument ceases to have all the features or meet all the conditions set out in those paragraphs. For example, if an entity redeems all its issued non-puttable instruments and any puttable instruments that remain outstanding have all of the features and meet all the conditions in paragraphs 15 and 16, the entity shall reclassify the puttable instruments as equity instruments from the date when it redeems the non-puttable instruments.	المنصوص عليها في تلك الفقرات. يجب على الجهة إعادة تصنيف الأداة المالية من التاريخ الذي لم تعد فيه الأداة تتوافر فيها جميع الخصائص أو تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في تلك الفقرات. فعلى سبيل المثال، إذا قامت الجهة بتسديد جميع أدواتها الصادرة غير القابلة للإعادة وأي أدوات قابلة للإعادة لا تزال مستحقة وتتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي جميع الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16، فإنه يجب على الجهة إعادة تصنيف الأدوات القابلة للإعادة على أنها أدوات حقوق ملكية من التاريخ الذي تقوم فيه بتسديد الأدوات غير القابلة للإعادة.		
20. An entity shall account as follows for the reclassification of an instrument in accordance with paragraph 19: a. It shall reclassify an equity instrument as a financial liability from the date when the instrument ceases to have all of the features or meet the conditions in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. The financial liability shall be measured at the instrument's fair value at the date of reclassification. The entity shall recognize in net assets/equity any difference between the carrying value of the equity instrument and the fair value of the financial liability at the date of reclassification. b. It shall reclassify a financial liability as an equity instrument from the date when the instrument has all of the features and meets the conditions	20. يجب على الجهة المحاسبة عن إعادة تصنيف أداة وفقاً للفقرة 19 على النحو التالي: أ. أن تعيد تصنيف أداة حقوق الملكية على أنها التزام مالي من التاريخ الذي لم تعد تتوافر فيه في الأداة جميع الخصائص أو تستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. يجب قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة في تاريخ إعادة التصنيف. يجب على الجهة إثبات أي فرق بين القيمة المسجلة لأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة للالتزام المالي في تاريخ إعادة التصنيف في صافي الأصول/ حقوق الملكية. ب. يجب عليها إعادة تصنيف الالتزام المالي على أنه أداة حقوق ملكية من التاريخ الذي تكون فيه الأداة متسمة بجميع الخصائص ومستوفية للشروط المنصوص عليها في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
set out in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. An equity instrument shall be measured at the carrying value of the financial liability at the date of reclassification.	الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. يجب قياس أداة حقوق الملكية بالقيمة الدفترية للالتزام المالي في تاريخ إعادة التصنيف.		
No Contractual Obligation to Deliver Cash or Another Financial Asset (Paragraph 14(a))	**عدم وجود واجب تعاقدي لتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر (الفقرة 14(أ))**		
21. With the exception of the circumstances described in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18, a critical feature in differentiating a financial liability from an equity instrument is the existence of a contractual obligation of one party to the financial instrument (the issuer) either to deliver cash or another financial asset to the other party (the holder) or to exchange financial assets or financial liabilities with the holder under conditions that are potentially unfavorable to the issuer. Although the holder of an equity instrument may be entitled to receive a pro rata share of any dividends or similar distributions declared, or distributions of the net assets/equity, the issuer does not have a contractual obligation to make such distributions because it cannot be required to deliver cash or another financial asset to another party.	21. باستثناء الظروف الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18، فإن الخاصية الحاسمة في التمييز بين الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية هي وجود واجب تعاقدي على طرف واحد للأداة المالية (الجهة المصدرة) إما لتسليم نقد أو أصل مالي آخر للطرف الآخر (حامل الأداة) أو لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع حامل الأداة في ظروف من المحتمل أن تكون في غير صالح الجهة المصدرة. بالرغم من أن صاحب أداة حقوق الملكية يحق له استلام حصة تناسبية من أي توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة معلنة أو توزيعات لصافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنه ليس على الجهة المصدرة واجب تعاقدي بتقديم هذه التوزيعات لأنه لا يمكن أن يطلّب منها أن تسلم نقد أو أصل مالي آخر إلى طرف آخر.	لا	
22. The substance of a financial instrument, rather than its legal form, governs its classification on the entity's statement of financial position. Substance and legal form are commonly consistent, but not always. Some financial instruments take the legal form of equity	22. إن جوهر الأداة المالية، وليس شكلها النظامي، هو الذي يحكم تصنيفها في قائمة المركز المالي للجهة، ويكون الجوهر والشكل النظامي عادة، وليس دائماً، متسقين. تتخذ بعض الأدوات المالية الشكل النظامي لأدوات حقوق الملكية إلا أنها	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		في جوهرها التزامات، وهناك أدوات أخرى قد تجمع بين خصائص أدوات حقوق الملكية وخصائص الالتزامات المالية، على سبيل المثال: أ. عندما ينص سهم ممتاز على التسديد الإلزامي من قبل الجهة المصدرة مقابل مبلغ ثابت أو قابل للتحديد في تاريخ مستقبلي محدد أو قابل للتحديد، أو يمنح حامله الحق في مطالبة الجهة المصدرة بتسديد الأداة في أو بعد تاريخ محدد بمبلغ ثابت أو قابل للتحديد فإن الأداة تعد التزامًا ماليًا. ب. تعد الأداة المالية التي تمنح حاملها الحق في إعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي آخر ("أداة قابلة للإعادة") على أنها التزام مالي باستثناء تلك الأدوات المصنفة كأدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرات 15 و16 أو الفقرات 17 و18. تعد الأداة المالية التزاماً حتى عندما يتم تحديد قيمة النقد أو الأصول المالية الأخرى على أساس مؤشر أو بند آخر قابل للزيادة أو النقص. يعنى وجود خيار لحامل الأداة لإعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي أن الأداة القابلة للإعادة تستوفي تعريف الالتزام المالي باستثناء تلك الأدوات المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. على سبيل المثال، يمكن أن تمنح الصناديق المشتركة ذات رأس المال غير المحددة، وصناديق الأمانة الاستثمارية، وشركات التضامن، وبعض الجهات التعاونية، حملة الوحدات فيها أو أعضائها الحق في	instruments but are liabilities in substance and others may combine features associated with equity instruments and features associated with financial liabilities. For example: a. A preference share that provides for mandatory redemption by the issuer for a fixed or determinable amount at a fixed or determinable future date, or gives the holder the right to require the issuer to redeem the instrument at or after a particular date for a fixed or determinable amount, is a financial liability. b. A financial instrument that gives the holder the right to put it back to the issuer for cash or another financial asset (a "puttable instrument") is a financial liability, except for those instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. The financial instrument is a financial liability even when the amount of cash or other financial assets is determined on the basis of an index or other item that has the potential to increase or decrease. The existence of an option for the holder to put the instrument back to the issuer for cash or another financial asset means that the puttable instrument meets the definition of a financial liability, except for those instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. For example,

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
open- ended mutual funds, unit trusts, partnerships and some co-operative entities may provide their unitholders or members with a right to redeem their interests in the issuer at any time for cash, which results in the unitholders' or members' interests being classified as financial liabilities, except for those instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. However, classification as a financial liability does not preclude the use of descriptors such as "net asset value attributable to unitholders" and "change in net asset value attributable to unitholders" on the face of the financial statements of an entity that has no contributed net assets/equity (such as some mutual funds and unit trusts, see Illustrative Example 7) or the use of additional disclosure to show that total members' interests comprise items such as reserves that meet the definition of net assets/equity and puttable instruments that do not (see Illustrative Example 8).	تسديد حصصهم في الجهة المصدرة في أي وقت مقابل نقد، مما يؤدي إلى تصنيف حصص حملة الوحدات أو الأعضاء كالتزامات مالية باستثناء تلك الأدوات المصنفة كأدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. مع ذلك، فإن التصنيف كالتزام مالي لا يحول دون استخدام كلمات التعريف مثل "قيمة صافي الأصل المنسوبة إلى حملة الوحدات" و "التغير في قيمة صافي الأصل المنسوبة لحملة الوحدات" في صلب القوائم المالية للجهة التي لا تملك حقوق ملكية/صافي أصول مساهم بها (كبعض الصناديق المشتركة ذات رأس المال غير المحدد وصناديق الأمانة الاستثمارية، انظر المثال التوضيحي رقم 7) أو استخدام إفصاح إضافي لإظهار إجمالي حصص الأعضاء التي تحتوي على بنود مثل الاحتياطي الذي يستوفي تعريف صافي الأصول/ حقوق الملكية والأدوات القابلة للإعادة التي لا تستوفي ذلك التعريف (انظر المثال التوضيحي رقم 8).		
23. If an entity does not have an unconditional right to avoid delivering cash or another financial asset to settle a contractual obligation, the obligation meets the definition of a financial liability, except for those instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. For example:	23. إذا لم يكن للجهة حق غير مشروط بتجنب تسليم نقد أو أصل مالي آخر لتسوية واجب تعاقدي، فإن الواجب يستوفي تعريف الالتزام المالي، باستثناء تلك الأدوات المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. على سبيل المثال:	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		أ. وجود قيد على قدرة الجهة على الوفاء بالواجب التعاقدي، مثل عدم إمكانية الوصول إلى العملة الأجنبية أو الحاجة إلى الحصول على الموافقة على الدفعات من سلطة تنظيمية، لا يبطل واجب الجهة التعاقدي أو حق حامل الأداة التعاقدي بموجب الأداة. ب. الواجب التعاقدي المشروط بممارسة الطرف المقابل لحقه بالرد يعد التزامًا ماليًا لأن الجهة لا تملك الحق غير المشروط بتجنب تسليم نقد أو أي أصل مالي آخر.	a. A restriction on the ability of an entity to satisfy a contractual obligation, such as lack of access to foreign currency or the need to obtain approval for payment from a regulatory authority, does not negate the entity's contractual obligation or the holder's contractual right under the instrument. b. A contractual obligation that is conditional on a counterparty exercising its right to redeem is a financial liability because the entity does not have the unconditional right to avoid delivering cash or another financial asset.
	لا	24. يمكن للأداة المالية التي لا تنشئ صراحة واجباً تعاقديًا بتسليم نقد أو أصل مالي آخر، أن تنشئ واجباً بشكل غير مباشر من خلال شروطها وأحكامها. على سبيل المثال: أ. يمكن أن تتضمن الأداة المالية واجباً غير مالي يجب تسويته فقط إذا أخفقت الجهة في القيام بالتوزيعات أو استرداد الأداة. إذا كانت الجهة تستطيع تجنب تحويل النقد أو أصل مالي آخر فقط من خلال تسوية الواجب غير المالي، فإن الأداة المالية تُعَدُّ التزامًا ماليًا. ب. تعد الأداة المالية التزامًا ماليًا إذا تضمنت قيام الجهة عند التسوية بتسليم إما: (1) نقد أو أصل مالي آخر؛ أو (2) أسهمها الخاصة والتي حددت قيمتها بأنها تتجاوز بشكل جوهري قيمة النقد أو الأصل المالي الآخر. على الرغم من عدم وجود واجب تعاقدي صريح على الجهة بتسليم نقد أو أصل مالي آخر، فإن	24. A financial instrument that does not explicitly establish a contractual obligation to deliver cash or another financial asset may establish an obligation indirectly through its terms and conditions. For example: a. A financial instrument may contain a non-financial obligation that must be settled if, and only if, the entity fails to make distributions or to redeem the instrument. If the entity can avoid a transfer of cash or another financial asset only by settling the non-financial obligation, the financial instrument is a financial liability. b. A financial instrument is a financial liability if it provides that on settlement the entity will deliver either: i. Cash or another financial asset; or

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
ii. Its own shares whose value is determined to exceed substantially the value of the cash or other financial asset. Although the entity does not have an explicit contractual obligation to deliver cash or another financial asset, the value of the share settlement alternative is such that the entity will settle in cash. In any event, the holder has in substance been guaranteed receipt of an amount that is at least equal to the cash settlement option (see paragraph 25).	قيمة بديل التسوية باستخدام الأسهم تدفع الجهة إلى القيام بالتسوية نقداً. على أي حال، فإن حامل الأداة قد ضمن – من حيث الجوهر – استلام مبلغ يساوي على الأقل خيار التسوية بالنقد (انظر الفقرة 25).		
Settlement in the Entity's Own Equity Instruments (Paragraph 14(b))	*التسوية باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (الفقرة 14(ب))*		
25. A contract is not an equity instrument solely because it may result in the receipt or delivery of the entity's own equity instruments. An entity may have a contractual right or obligation to receive or deliver a number of its own shares or other equity instruments that varies so that the fair value of the entity's own equity instruments to be received or delivered equals the amount of the contractual right or obligation. Such a contractual right or obligation may be for a fixed amount or an amount that fluctuates in part or in full in response to changes in a variable other than the market price of the entity's own equity instruments (e.g., an interest rate, a commodity price, or a financial instrument price). Two examples are (a) a contract to deliver as many of the entity's own equity instruments as are equal in value to CU100, and (b) a contract to deliver as many of the entity's	25. لا يُعَدُّ العقد أداة حقوق ملكية لمجرد أنه قد ينتج عنه استلام أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة. قد يكون للجهة حق أو واجب تعاقدي باستلام أو تسليم عدد من أسهمها أو أدوات حقوق الملكية الأخرى الخاصة بها ويتغير هذا العدد بحيث تكون القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة التي سيتم الحصول عليها أو تسليمها مساوية لمبلغ الحق أو الواجب التعاقدي. يمكن أن يكون مثل هذا الحق أو الواجب التعاقدي مقابل مبلغ ثابت أو مبلغ يتقلب جزئيًا أو كليًا استجابة للتغيرات في متغير آخر بخلاف سعر السوق لأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (مثلاً، معدل الفائدة أو سعر سلعة أو سعر أداة مالية). مثالان على ذلك: (أ) عقد لتسليم أكبر عدد ممكن من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة بما تساوي قيمته 100 ريال سعودي و(ب) عقد لتسليم أكبر عدد ممكن من أدوات حقوق الملكية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
own equity instruments as are equal in value to the value of 100 barrels of oil. Such a contract is a financial liability of the entity even though the entity must or can settle it by delivering its own equity instruments. It is not an equity instrument because the entity uses a variable number of its own equity instruments as a means to settle the contract. Accordingly, the contract does not evidence a residual interest in the entity's assets after deducting all of its liabilities.	الخاصة بالجهة بما تساوى قيمته 100 برميل نفط. يُعَدُّ مثل هذا العقد التزامًا ماليًا على الجهة حتى وإن كان يجب عليها أو يمكن لها تسويته عن طريق تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بها. لا يعد مثل هذا العقد أداة حقوق ملكية لأن الجهة تستخدم عددًا متغيراً من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها كوسيلة لتسوية العقد. تبعًا لذلك، لا يقدم العقد دليلاً على وجود حصة متبقية في أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها.		
26. Except as stated in paragraph 27, a contract that will be settled by the entity (receiving or) delivering a fixed number of its own equity instruments in exchange for a fixed amount of cash or another financial asset is an equity instrument. For example, an issued share option that gives the counterparty a right to buy a fixed number of the entity's shares for a fixed price or for a fixed stated principal amount of a bond is an equity instrument. Changes in the fair value of a contract arising from variations in market interest rates that do not affect the amount of cash or other financial assets to be paid or received, or the number of equity instruments to be received or delivered, on settlement of the contract do not preclude the contract from being an equity instrument. Any consideration received (such as the premium received for a written option or warrant on the entity's own shares) is added directly to net assets/ equity. Any consideration paid (such as the premium paid for	26. باستثناء ما هو وارد في الفقرة 27، فإن العقد الذي تتم تسويته من خلال استلام الجهة أو تسليمها لعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر، يعد أداة حقوق ملكية. على سبيل المثال، فإن خيار الأسهم المصدر الذي يعطي الطرف المقابل الحق في شراء عدد ثابت من أسهم الجهة مقابل سعر ثابت، أو مقابل المبلغ الأصلي الثابت المنصوص عليه لسند، يعد أداة حقوق ملكية. لا تحول التغيرات في القيمة العادلة للعقد والناشئة من التغيرات في معدلات الفائدة في السوق التي لا تؤثر على المبلغ النقدي أو الأصول المالية الأخرى واجبة السداد أو التسليم، أو عدد أدوات حقوق الملكية أو الأصول المالية الأخرى التي سيتم استلامها أو تسليمها عند تسوية العقد، دون أن يكون العقد أداة حقوق ملكية. يضاف أي عوض يُستَلَم (مثل العلاوة المستلمة مقابل خيار مكتوب أو مذكرة حق اكتتاب على أسهم الجهة) مباشرةً إلى صافي الأصول/	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a purchased option) is deducted directly from net assets/equity. Changes in the fair value of an equity instrument are not recognized in the financial statements.	حقوق الملكية. يخصم أي عوض مسدد (مثل العلاوة المسددة مقابل الخيار الذي تم شراؤه) مباشرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية. لا تُثبت التغيرات في القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية في القوائم المالية.		
27. If the entity's own equity instruments to be received, or delivered, by the entity upon settlement of a contract are puttable financial instruments with all of the features and meeting the conditions described in paragraphs 15 and 16, or instruments that impose on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata share of the net assets of the entity only on liquidation with all of the features and meeting the conditions described in paragraphs 17 and 18, the contract is a financial asset or a financial liability. This includes a contract that will be settled by the entity receiving or delivering a fixed number of such instruments in exchange for a fixed amount of cash or another financial asset.	27. إذا كانت أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة التي ستقوم بالحصول عليها أو تسليمها عند تسوية عقد عبارة عن أدوات مالية قابلة للإعادة تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16، أو أدوات تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية والتي تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 17 و18، فعندها يكون العقد أصلاً ماليًا أو التزامًا ماليًا. يتضمن هذا العقد الذي ستتم تسويته بحصول الجهة أو تسليمها عددًا ثابتًا من مثل هذه الأدوات في مقابل مبلغ نقد ثابت أو أصل مالي آخر.	لا	
28. With the exception of the circumstances described in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18, a contract that contains an obligation for an entity to purchase its own equity instruments for cash or another financial asset gives rise to a financial liability for the present value of the redemption amount (e.g., for the present value of the forward repurchase price, option exercise price, or other redemption amount). This is the case even if the contract itself is an equity instrument. One example	28. باستثناء الظروف الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرة 17 و18، فإن العقد الذي يتضمن واجباً على الجهة بشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل نقد أو أصل مالي آخر يؤدي إلى نشوء التزام مالي بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد (مثلاً، بالقيمة الحالية لسعر إعادة الشراء الآجل، سعر ممارسة الخيار، أو مبلغ استرداد آخر). هذه هي الحالة حتى ولو كان العقد نفسه هو أداة حقوق ملكية. كمثال على ذلك، واجب الجهة بموجب عقد آجل لشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
is an entity's obligation under a forward contract to purchase its own equity instruments for cash. The financial liability is recognized initially at the present value of the redemption amount, and is reclassified from net assets/ equity. Subsequently, the financial liability is measured in accordance with IPSAS 41. If the contract expires without delivery, the carrying amount of the financial liability is reclassified to net assets/equity. An entity's contractual obligation to purchase its own equity instruments gives rise to a financial liability for the present value of the redemption amount even if the obligation to purchase is conditional on the counterparty exercising a right to redeem (e.g., a written put option that gives the counterparty the right to sell an entity's own equity instruments to the entity for a fixed price).	نقدًا. يُثبت الالتزام المالي بشكل أولي بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد، ويُعاد تصنيفه من صافي الأصول/ حقوق الملكية. يُقاس لاحقًا الالتزام المالي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. إذا انقضت مدة العقد دون تسليم أدوات مالية، يُعاد تصنيف القيمة الدفترية للالتزام المالي في صافي الأصول/ حقوق الملكية. يؤدي واجب الجهة التعاقدي بشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها إلى نشوء التزام مالي بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد حتى ولو كان الواجب بالشراء مشروطًا بممارسة الطرف المقابل لحق الاسترداد (مثلا، خيار الإعادة المكتوب الذي يمنح الطرف المقابل الحق ببيع أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة إلى الجهة مقابل سعر ثابت).		
29. A contract that will be settled by the entity delivering or receiving a fixed number of its own equity instruments in exchange for a variable amount of cash or another financial asset is a financial asset or financial liability. An example is a contract for the entity to deliver 100 of its own equity instruments in return for an amount of cash calculated to equal the value of 100 barrels of oil.	29. إن العقد الذي سيتم تسويته من خلال استلام أو تسليم الجهة عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ متغير من النقد أو أصل مالي آخر، يُعَد أصلاً مالياً أو التزامًا ماليًا. مثال ذلك، عقد يتضمن تسليم الجهة 100 وحدة من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ من النقد يحتسب بما يساوى قيمة 100 برميل نفط.	لا	
Contingent Settlement Provisions	*مخصصات التسوية المحتملة*		
30. A financial instrument may require the entity to deliver cash or another financial asset, or otherwise to settle it in such a way that it would be a financial liability, in the event of the occurrence or non-	30. قد تتطلب الأداة المالية من الجهة تسليم نقد أو أصل مالي آخر، أو أن يتم تسويتها بطريقة تجعلها التزامًا ماليًا، في حالة وقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة (أو نتائج ظروف غير مؤكدة)	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
occurrence of uncertain future events (or on the outcome of uncertain circumstances) that are beyond the control of both the issuer and the holder of the instrument, such as a change in a stock market index, consumer price index, interest rate, or taxation requirements, or the issuer's future revenues, surplus or deficit, or debt-to-equity ratio. The issuer of such an instrument does not have the unconditional right to avoid delivering cash or another financial asset (or otherwise to settle it in such a way that it would be a financial liability). Therefore, it is a financial liability of the issuer unless: a. The part of the contingent settlement provision that could require settlement in cash or another financial asset (or otherwise in such a way that it would be a financial liability) is not genuine; b. The issuer can be required to settle the obligation in cash or another financial asset (or otherwise to settle it in such a way that it would be a financial liability) only in the event of liquidation of the issuer; or c. The instrument has all of the features and meets the conditions in paragraphs 15 and 16.	والتي تكون خارجة عن سيطرة كل من الجهة المصدرة وحامل الأداة، مثل التغيير في مؤشر سوق الأسهم، أو المؤشر القياسي لأسعار المستهلك، أو معدل الفائدة، أو متطلبات الضرائب، أو إيرادات الجهة المصدرة المستقبلية، أو الفائض أو العجز، أو نسبة الديون إلى حقوقه الملكية. ولا تملك الجهة المصدرة لمثل هذه الأداة الحق غير المشروط لتجنب تسليم النقد أو الأصل المالي الآخر (أو التسوية بطريقة تجعل منها التزامًا ماليًا). بالتالي، فإنها تعد التزامًا ماليًا على الجهة المصدرة إلا إذا: أ. كان الجزء من مخصص التسوية المحتملة الذي قد يقتضي التسوية بالنقد أو بأصل مالي آخر (أو بطريقة تجعل منها التزامًا ماليًا) غير قابل للتطبيق؛ ب. كان يمكن أن يطلب من الجهة المصدرة أن تقوم بتسوية الواجب نقدا أو بأصل مالي آخر (أو أن يتم تسويتها بطريقة تجعل منها التزامًا ماليًا) فقط في حالة تصفية الجهة المصدرة؛ أو ج. تتوافر في الأداة جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16.		
Settlement Options	خيارات التسوية		
31. When a derivative financial instrument gives one party a choice over how it is settled (e.g., the issuer or the holder can choose settlement net in cash or by exchanging shares for cash), it is a financial asset or a financial liability unless all of the settlement	31. **عندما تمنح الأداة المالية المشتقة أحد الأطراف خيارًا بكيفية تسويتها (على سبيل المثال، أن يكون من الممكن للجهة المصدرة أو حامل الأداة اختيار التسوية بصافي النقد أو مبادلة الأسهم بالنقد)، فإنها تعتبر أصلاً أو التزاماً مالياً، إلا إذا كانت جميع**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
alternatives would result in it being an equity instrument.	**بدائل التسوية ستؤدي إلى اعتبارها أداة حقوق ملكية.**		
32. An example of a derivative financial instrument with a settlement option that is a financial liability is a share option that the issuer can decide to settle net in cash or by exchanging its own shares for cash. Similarly, some contracts to buy or sell a non-financial item in exchange for the entity's own equity instruments are within the scope of this Standard because they can be settled either by delivery of the non-financial item or net in cash or another financial instrument (see paragraphs 4–6). Such contracts are financial assets or financial liabilities and not equity instruments.	32. إن أحد الأمثلة على الأداة المالية المشتقة التي تنطوي على خيار تسوية وتمثل التزامًا ماليًا هو خيار الأسهم الذي تستطيع الجهة المصدرة أن تقرر تسويته على أساس الصافي بالنقد أو من خلال مبادلة أسهمها بالنقد. بالمثل، فإن بعض عقود شراء أو بيع بند غير مالي مقابل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة تدخل في نطاق هذا المعيار لأنه يمكن تسويتها إما من خلال تسليم البند غير المالي أو تسوية صافي القيمة نقدا أو بأداة مالية أخرى (انظر الفقرات 4-6). تُعَدُّ مثل هذه العقود أصولًا أو التزامات مالية وليست أدوات حقوق ملكية.	لا	
Compound Financial Instruments (see also paragraphs AG55–AG60 and Illustrative Examples 9–12)	**الأدوات المالية المركبة (انظر أيضاً فقرات إرشادات التطبيق 55-60 والفقرات 9-12 من الأمثلة التوضيحية)**		
33. The issuer of a non-derivative financial instrument shall evaluate the terms of the financial instrument to determine whether it contains both a liability component and a net assets/equity component. Such components shall be classified separately as financial liabilities, financial assets, or equity instruments in accordance with paragraph 13.	33. **تقوم الجهة المصدرة لأداة مالية غير مشتقة بتقويم شروط الأداة المالية لتحديد ما إذا كانت تتضمن مكون التزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية معاً. تصنف مثل هذه المكونات بشكل منفصل على أنها التزامات مالية، أو أصول مالية، أو أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرة 13.**	لا	
34. An entity recognizes separately the components of a financial instrument that (a) creates a financial liability of the entity and (b) grants an option to the holder of the instrument to convert it into an equity instrument of the entity. For example, a bond or	34. تعترف الجهة المصدرة بشكل منفصل بمكونات الأداة المالية التي (أ) تنشئ التزامًا ماليًا على الجهة (ب) وتمنح خيارًا لحامل الأداة لتحويلها إلى أداة حقوق ملكية للجهة. على سبيل المثال، السند أو الأداة المشابهة القابلة للتحويل من قبل حاملها	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
similar instrument convertible by the holder into a fixed number of ordinary shares of the entity is a compound financial instrument. From the perspective of the entity, such an instrument comprises two components: a financial liability (a contractual arrangement to deliver cash or another financial asset) and an equity instrument (a call option granting the holder the right, for a specified period of time, to convert it into a fixed number of ordinary shares of the entity). The economic effect of issuing such an instrument is substantially the same as issuing simultaneously a debt instrument with an early settlement provision and warrants to purchase ordinary shares, or issuing a debt instrument with detachable share purchase warrants. Accordingly, in all cases, the entity presents the liability and net assets/equity components separately in its statement of financial position.	إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للجهة يعد أداة مالية مركبة. تتكون مثل هذه الأداة من منظور الجهة من مكونين: التزام مالي (ترتيب تعاقديّ لتسليم نقد أو أصول مالية أخرى) وأداة حقوق ملكية (خيار شراء يمنح حامل الأداة الحق لفترة زمنية محددة في التحويل إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للجهة). يكون الأثر الاقتصادي لإصدار مثل هذه الأداة بدرجة كبيرة هو نفس أثر الإصدار المتزامن لأداة دين ذات شرط يسمح بإجراء تسوية مبكرة ومذكرات حق اكتتاب لشراء أسهم عادية، أو إصدار أداة دين مع مذكرات حق اكتتاب لشراء أسهم قابلة للفصل. تبعًا لذلك، وفي جميع الحالات، تعرض الجهة مكون الالتزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية بشكل منفصل في قائمة مركزها المالي.		
35. Classification of a convertible instrument into its components is not revised as a result of a change in the likelihood that a conversion option will be exercised, even when exercise of the option may appear to have become economically advantageous to some holders. Holders may not always act in the way that might be expected because, for example, the tax consequences resulting from conversion may differ among holders. Furthermore, the likelihood of conversion will change from time to time. The entity's contractual obligation to make future payments	35. لا يُعَدَّل تصنيف الأداة القابلة للتحويل إلى مكوناتها نتيجة للتغير في احتمال أن يُمارَس خيار التحويل حتى وإن كان من الممكن أن يظهر الخيار مجدياً من الناحية الاقتصادية لبعض حملة الأدوات. قد لا يتصرف حملة الأدوات دائمًا بالأسلوب الممكن توقعه لأنه، على سبيل المثال، قد تختلف الآثار الضريبية الناجمة عن التحويل فيما بين حملة الأدوات. علاوة على ذلك، قد يختلف احتمال التحويل من وقت لآخر. يظل الواجب التعاقدي للجهة المصدرة لإجراء الدفعات المستقبلية قائمًا، إلى أن يتم الوفاء به من خلال	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
remains outstanding until it is extinguished through conversion, maturity of the instrument, or some other transaction.	التحويل، أو استحقاق الأداة، أو من خلال معاملة أخرى.		
36. IPSAS 41 deals with the measurement of financial assets and financial liabilities. Equity instruments evidence a residual interest in the assets of an entity after deducting all of its liabilities. Therefore, when the initial carrying amount of a compound financial instrument is allocated into its components, the net assets/equity component is assigned the residual amount after deducting from the fair value of the instrument as a whole the amount separately determined for the liability component. The value of any derivative features (such as a call option) embedded in the compound financial instrument is included in the liability component unless it forms part of the component of net assets/equity (such as an equity conversion option). The sum of the carrying amounts assigned to the liability and the net assets/ equity components on initial recognition is always equal to the fair value that would be ascribed to the instrument as a whole. No gain or loss arises from initially recognizing the components of the instrument separately.	36. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 قياس الأصول المالية والالتزامات المالية. أدوات حقوق الملكية هي تلك الأدوات التي تثبت الحصة المتبقية لأصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها. لذلك، عندما يتم تخصيص القيم الدفترية الأولية لأداة مالية مركبة إلى مكوناتها، فإنه تُحَدَّد قيمة مكون صافي الأصول/ حقوق الملكية بالقيمة المتبقية بعد طرح المبلغ المحدد لمكوّن الالتزام من القيمة العادلة للأداة ككل. أما قيمة أي خصائص مشتقة (مثل خيار الشراء) مُضمنة في الأداة المالية المركبة فيتم تضمينها في مكوّن الالتزام ما لم تكن تشكل جزءاً من مكون صافي الأصول/ حقوق الملكية (مثل خيار تحويل حقوق الملكية). يكون مجموع القيم الدفترية المخصصة لمكوّن الالتزام ومكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية عند الإثبات الأولي مساوياً دائماً للقيمة العادلة للأداة ككل. ولا ينشأ أي مكسب أو خسارة من الإثبات الأولى لمكوني الأداة بشكل منفصل.	لا	
37. Under the approach described in paragraph 36, the issuer of a bond convertible into ordinary shares first determines the carrying amount of the liability component by measuring the fair value of a similar liability (including any embedded non-equity	37. بموجب المدخل الموضح في الفقرة 36، تحدد الجهة المصدرة للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية أولًا القيمة الدفترية لمكون الالتزام من خلال قياس القيمة العادلة لالتزام مماثل (بما في ذلك أي خصائص مشتقة مُضمنة ليست حقوق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
derivative features) that does not have an associated net assets/equity component. The carrying amount of the equity instrument represented by the option to convert the instrument into ordinary shares is then determined by deducting the fair value of the financial liability from the fair value of the compound financial instrument as a whole.	الملكية) لا يكون هناك مكوّن من مكونات صافي الأصول/ حقوق الملكية مرتبط به. تُحَدَّد القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية بخيار تحويل الأداة إلى أسهم عادية وذلك بخصم القيمة الدفترية للالتزام المالي من القيمة العادلة للأداة المالية المركبة ككل.		
Treasury Shares (see also paragraph AG61)	**أسهم الخزينة (انظر أيضاً فقرة إرشادات التطبيق 61)**		
38. If an entity reacquires its own equity instruments, those instruments ("treasury shares") shall be deducted from net assets/equity. No gain or loss shall be recognized in surplus or deficit on the purchase, sale, issue, or cancellation of an entity's own equity instruments. Such treasury shares may be acquired and held by the entity or by other members of the economic entity. Consideration paid or received shall be recognized directly in net assets/equity.	**38. إذا أعادت جهة اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، فيُخْصَم تلك الأدوات (أسهم الخزينة) من صافي الأصول/ حقوق الملكية. لا يُثبت أي مكسب أو خسارة في الفائض أو العجز من بيع، أو إصدار، أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة. يمكن اقتناء أسهم الخزينة هذه والاحتفاظ بها من قبل الجهة أو الأعضاء الآخرين في الجهة الاقتصادية. يُثبت العوض المسدد أو المستلم مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.**	لا	
39. The amount of treasury shares held is disclosed separately either in the statement of financial position or in the notes, in accordance with IPSAS 1. An entity provides disclosure in accordance with IPSAS 20, *Related Party Disclosures* if the entity reacquires its own equity instruments from related parties.	39. يتم الإفصاح عن مبلغ أسهم الخزينة المحتفظ به بشكل منفصل إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1. تقدم الجهة إفصاحًا وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 20، *الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة* إذا أعادت الجهة اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها من الأطراف ذوي العلاقة.	لا	
Interest, Dividends or Similar Distributions, Losses, and Gains (see also paragraph AG62)	**الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب (انظر أيضاً فقرة إرشادات التطبيق 62)**		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
	لا	40. **تدرج الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب المتعلقة بأداة مالية أو بمكوّن يعد التزاماً مالياً كمصروف أو إيراد في الفائض أو العجز. يجب إثبات التوزيعات لحاملي أداة حقوق ملكية من قبل الجهة في صافي الأصول/ حقوق الملكية مباشرة. يجب المحاسبة عن تكاليف المعاملة المتكبدة على معاملات في صافي الأصول/ حقوق الملكية بالحسم من صافي الأصول/ حقوق الملكية.**	40. **Interest, dividends or similar distributions, losses, and gains relating to a financial instrument or a component that is a financial liability shall be recognized as revenue or expense in surplus or deficit. Distributions to holders of an equity instrument shall be recognized by the entity directly in net assets/equity. Transaction costs incurred on transactions in net assets/equity shall be accounted for as a deduction from net assets/equity.**
	لا	40أ. يتم احتساب ضريبة الدخل المتعلقة بالتوزيعات على حاملي أداة حقوق ملكية وتكاليف المعاملة لمعاملة حقوق ملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل.	40A. Income tax relating to distributions to holders of an equity instrument and to transaction costs of an equity transaction shall be accounted for in accordance with the relevant international or national accounting standard dealing with income taxes.
	لا	41. يحدد تصنيف أداة مالية كالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية ما إذا كانت الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب المتعلقة بتلك الأداة تُثبَت كإيراد أو مصروف في الفائض أو العجز. لذلك، فإن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة على الأسهم المثبتة بالكامل كالتزامات تُثبت كمصروف بنفس الطريقة التي تُثْبَت بها الفائدة على السندات. على نحو مماثل، تُثْبَتُ المكاسب أو الخسائر المرتبطة باسترداد أو إعادة تمويل الالتزامات المالية في الفائض أو العجز، في حين يُثبَت استرداد أو إعادة تمويل أدوات حقوق الملكية كتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية. ولا تُثْبَتُ التغيرات في القيمة العادلة لأداة حقوق ملكية في القوائم المالية.	41. The classification of a financial instrument as a financial liability or an equity instrument determines whether interest, dividends or similar distributions, losses, and gains relating to that instrument are recognized as revenue or expense in surplus or deficit. Thus, dividends or similar distributions on shares wholly recognized as liabilities are recognized as expenses in the same way as interest on a bond. Similarly, gains and losses associated with redemptions or refinancings of financial liabilities are recognized in surplus or deficit, whereas redemptions or refinancings of equity instruments are recognized as changes in net assets/equity. Changes in the fair value of an equity instrument are not recognized in the financial statements.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
42. An entity typically incurs various costs in issuing or acquiring its own equity instruments. Those costs might include registration and other regulatory fees, amounts paid to legal, accounting and other professional advisers, printing costs, and stamp duties. Any related transaction costs are accounted for as a deduction from net assets/equity to the extent they are incremental costs directly attributable to the transaction that otherwise would have been avoided. The costs of such a transaction that is abandoned are recognized as an expense.	42. تتكبد الجهة عادة تكاليف متنوعة عند إصدار أو شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها. قد تتضمن تلك التكاليف رسوم التسجيل والرسوم التنظيمية الأخرى، والمبالغ المدفوعة للمستشارين القانونيين والمحاسبيين وغيرهم من المستشارين المهنيين، وتكاليف الطباعة، ورسوم الدمغة. تتم المحاسبة عن أي تكاليف معاملة ذات علاقة بالحسم من صافي الأصول/ حقوق الملكية لكونها تعد فيه تكاليف إضافية ناتجة عن معاملة تتعلق مباشرة بحقوق الملكية كانت ستُتَجَنَّب لو لم تكن المعاملة. تُثبت تكاليف تلك المعاملة التي لم تستكمل كمصروف.	لا	
43. Transaction costs that relate to the issue of a compound financial instrument are allocated to the liability and the net assets/equity components of the instrument in proportion to the allocation of proceeds. Transaction costs that relate jointly to more than one transaction are allocated to those transactions using a basis of allocation that is rational and consistent with similar transactions.	43. تُخَصَّص تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار أداة مالية مركبة إلى مكوّن الالتزام ومكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية الخاصة بالأداة بالتناسب مع تخصيص المتحصلات من إصدار الأداة المركبة. تُخصَّص تكاليف المعاملة المرتبطة بشكل مشترك بأكثر من معاملة واحدة لتلك المعاملات باستخدام أساس تخصيص منطقي ومتسق مع معاملات مشابهة.	لا	
44. The amount of transaction costs accounted for as a deduction from net assets/ equity in the period is disclosed separately in accordance with IPSAS 1.	44. يتم الإفصاح بشكل منفصل عن مبلغ تكاليف المعاملة الذي تتم المحاسبة عنه على أنه حسم من صافي الأصول/ حقوق الملكية في الفترة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1.	لا	
45. Dividends or similar distributions classified as an expense are presented in the statement of financial performance either with interest on other liabilities or as a separate item. In addition to the requirements of this Standard, disclosure of interest and dividends or	45. تُعرَضُ توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المصنفة كمصروف في قائمة الأداء المالي إما ضمن الفائدة على الالتزامات الأخرى أو في بند منفصل. بالإضافة إلى متطلبات هذا المعيار، يخضع الإفصاح عن الفائدة وتوزيعات الأرباح	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
similar distributions is subject to the requirements of IPSAS 1 and IPSAS 30. In some circumstances, because of the differences between interest and dividends or similar distributions with respect to matters such as tax deductibility, it is desirable to disclose them separately in the statement financial performance.	لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30. في بعض الظروف، ونظرًا للفروق بين الفائدة وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، فيما يتعلق ببعض الأمور مثل إمكانية حسمها لأغراض الضريبة فإنه من المفضل الإفصاح عنها بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي.		
46. Gains and losses related to changes in the carrying amount of a financial liability are recognized as revenue or expense in surplus or deficit even when they relate to an instrument that includes a right to the residual interest in the assets of the entity in exchange for cash or another financial asset (see paragraph 22(b)). Under IPSAS 1 the entity presents any gain or loss arising from remeasurement of such an instrument separately in the statement of financial performance when it is relevant in explaining the entity's performance.	46. تُثبت المكاسب والخسائر المرتبطة بالتغيرات في القيمة الدفترية للالتزام المالي على أنها إيراد أو مصروف في الفائض أو العجز حتى وإن كانت ترتبط بأداة تتضمن حقًا في الحصة المتبقية في أصول الجهة مقابل نقد أو أصل مالي آخر (انظر الفقرة 22 (ب)). تعرض الجهة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أي مكسب أو خسارة ناشئة عن إعادة قياس مثل هذه الأداة بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي عندما يكون ذلك ملائما لتوضيح أداء الجهة.	لا	
Offsetting a Financial Asset and a Financial Liability (see also paragraphs AG63 and AG64)	**المقاصة بين أصل مالي والتزام مالي (انظر أيضاً فقرتي إرشادات التطبيق 63 و64).**		
47. A financial asset and a financial liability shall be offset and the net amount presented in the statement of financial position when, and only when, an entity: a. Currently has a legally enforceable right to set off the recognized amounts; and b. Intends either to settle on a net basis, or to realize the asset and settle the liability simultaneously. In accounting for a transfer of a financial asset that does not qualify for derecognition, the entity shall not	47. **يجب إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المالي وعرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما:** أ. **يكون للجهة حق قابل للإنفاذ نظاماً لمقاصة المبالغ المثبتة؛ و** ب. **تنوي الجهة إما أن تقوم بالتسوية على أساس صافي المبلغ أو أن تحقق الأصل وتسوي الالتزام بشكل متزامن.**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
offset the transferred asset and the associated liability (see IPSAS 41, paragraph 33).	**عند المحاسبة عن تحويل أصل مالي غير مؤهل لإلغاء الإثبات، فإنه يجب ألا تقوم الجهة بإجراء مقاصة بين الأصل المحوّل والالتزام الذي يتعلق به (انظر الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).**		
48. This Standard requires the presentation of financial assets and financial liabilities on a net basis when doing so reflects an entity's expected future cash flows from settling two or more separate financial instruments. When an entity has the right to receive or pay a single net amount and intends to do so, it has, in effect, only a single financial asset or financial liability. In other circumstances, financial assets and financial liabilities are presented separately from each other consistently with their characteristics as resources or obligations of the entity. An entity shall disclose the information required in paragraphs 17B–17E in IPSAS 30 for recognized financial instruments that are within the scope of paragraph 17A of IPSAS 30.	48. يتطلب هذا المعيار عرض الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي المبلغ عندما يعكس ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للجهة من تسوية أداتين ماليتين منفصلتين أو أكثر. عندما يكون للجهة الحق في استلام أو دفع مبلغ صافي واحد وتنوي القيام بذلك، فإنه يكون لديها من الناحية الفعليّة أصل مالي واحد أو التزام مالي واحد فقط. في الظروف الأخرى، تُعرَض الأصول المالية والالتزامات المالية بشكل منفصل عن بعضها بما يتسق مع خصائصها كموارد للجهة أو واجبات عليها. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرات 17ب - 17هـ من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للأدوات المالية المُثبتة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.	لا	
49. Offsetting a recognized financial asset and a recognized financial liability and presenting the net amount differs from the derecognition of a financial asset or a financial liability. Although offsetting does not give rise to recognition of a gain or loss, the derecognition of a financial instrument not only results in the removal of the previously recognized item from the statement of financial position but also may result in recognition of a gain or loss.	49. يختلف إجراء مقاصة بين أصل مالي مثبت والتزام مالي مثبت وعرض صافي القيمة، عن إلغاء إثبات أصل مالي أو التزام مالي. بينما لا ينشأ عن المقاصة تحقيق لمكسب أو خسارة، فإن إلغاء إثبات أداة مالية لا ينجم عنه فقط إزالة البند المثبت سابقًا من قائمة المركز المالي ولكن يمكن أن ينجم عنه كذلك إثبات مكسب أو خسارة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
50. A right of set-off is a debtor's legal right, by contract or otherwise, to settle or otherwise eliminate all or a portion of an amount due to a creditor by applying against that amount an amount due from the creditor. In unusual circumstances, a debtor may have a legal right to apply an amount due from a third party against the amount due to a creditor provided that there is an agreement between the three parties that clearly establishes the debtor's right of set-off. Because the right of set-off is a legal right, the conditions supporting the right may vary from one legal jurisdiction to another and the laws applicable to the relationships between the parties need to be considered.	50. إن حق إجراء المقاصة هو حق نظامي للمدين سواء عن طريق عقد أو خلافه لتسوية أو استبعاد مبلغ بكامله أو جزءًا منه مستحق للدائن وذلك بخصم المبالغ المستحقة على الدائن من ذلك المبلغ. في حالات غير عادية، فإنه من الممكن أن يكون للمدين الحق النظامي بخصم مبلغ مستحق على طرف ثالث مقابل المبلغ المستحق للدائن شريطة وجود اتفاقية بين الأطراف الثلاثة تحدد بشكل واضح حق المدين في المقاصة. لأن حق المقاصة حق نظامي فإن الشروط التي تدعم هذا الحق قد تختلف من دائرة اختصاص قانوني إلى أخرى، ويجب بذل العناية لتحديد أي أنظمة تنطبق على العلاقات بين الأطراف.	لا	
51. The existence of an enforceable right to set-off a financial asset and a financial liability affects the rights and obligations associated with a financial asset and a financial liability and may affect an entity's exposure to credit and liquidity risk. However, the existence of the right, by itself, is not a sufficient basis for offsetting. In the absence of an intention to exercise the right or to settle simultaneously, the amount and timing of an entity's future cash flows are not affected. When an entity intends to exercise the right or to settle simultaneously, presentation of the asset and liability on a net basis reflects more appropriately the amounts and timing of the expected future cash flows, as well as the risks to which those cash flows are exposed. An intention by one or both	51. يؤثر وجود حق قابل للإنفاذ لإجراء مقاصة لأصل مالي والتزام مالي على الحقوق والواجبات المرتبطة بأصل مالي والتزام مالي، وقد يؤثر على تعرض الجهة لمخاطر الائتمان والسيولة. مع ذلك، فإن وجود هذا الحق في حد ذاته ليس أساسًا كافيًا لإجراء المقاصة. في غياب النية لممارسة الحق أو التسديد بشكل متزامن فإن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للجهة لا يتأثران. عندما تنوي الجهة ممارسة هذا الحق أو التسوية بشكل متزامن فإن عرض الأصول والالتزامات على أساس صافي المبلغ يعكس بشكل مناسب بدرجة أكبر مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وكذلك المخاطر التي تتعرض لها هذه التدفقات النقدية. لا يُعَدُّ توافر النية لدى طرف أو كلا الطرفين للتسوية على أساس صافي المبلغ	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
parties to settle on a net basis without the legal right to do so is not sufficient to justify offsetting because the rights and obligations associated with the individual financial asset and financial liability remain unaltered.	بدون وجود الحق النظامي لإجراء المقاصة كافيًا لتبرير إجراء المقاصة، حيث إن الحقوق والواجبات المرتبطة بأصل مالي بعينه أو بالتزام مالي بعينه تظل بدون تغيير.		
52. An entity's intentions with respect to settlement of particular assets and liabilities may be influenced by its normal operating practices, the requirements of the financial markets, and other circumstances that may limit the ability to settle net or to settle simultaneously. When an entity has a right of set-off, but does not intend to settle net or to realize the asset and settle the liability simultaneously, the effect of the right on the entity's credit risk exposure is disclosed in accordance with paragraph 42 of IPSAS 30.	52. قد تتأثر نوايا الجهة فيما يتعلق بتسديد أصول والتزامات معينة بالممارسات التشغيلية الاعتيادية، ومتطلبات الأسواق المالية، والظروف الأخرى التي قد تحد من القدرة على إجراء تسوية بالمبلغ الصافي أو التسوية بشكل متزامن. عندما يكون للجهة حق إجراء مقاصة ولكنها لا تنوي التسوية على أساس المبلغ الصافي، أو تحقيق الأصل وتسوية التزام بشكل متزامن، فإنه يجب الإفصاح عن أثر هذا الحق على تعرض الجهة لمخاطر الائتمان بموجب الفقرة 42 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.	لا	
53. Simultaneous settlement of two financial instruments may occur through, for example, the operation of a clearing house in an organized financial market or a face-to-face exchange. In these circumstances the cash flows are, in effect, equivalent to a single net amount and there is no exposure to credit or liquidity risk. In other circumstances, an entity may settle two instruments by receiving and paying separate amounts, becoming exposed to credit risk for the full amount of the asset or liquidity risk for the full amount of the liability. Such risk exposures may be significant even though relatively brief. Accordingly, realization of a financial	53. قد تحدث التسوية بشكل متزامن لأداتين ماليتين مثلاً من خلال عمل الجهة المسؤولة عن المقاصة في سوق مالي منظم أو المبادلة المباشرة. في هذه الظروف، تكون التدفقات النقدية من الناحية الفعلية معادلة لمبلغ صافي واحد ولا يوجد هناك تعرض لمخاطر الائتمان أو السيولة. في ظروف أخرى، يمكن للجهة تسوية أداتين بتحصيل ودفع مبالغ منفصلة، وتصبح بذلك معرضة لمخاطر الائتمان لمبلغ الأصل بكامله أو لمخاطر السيولة لمبلغ الالتزام بكامله. هذا التعرض للمخاطر قد يكون كبيراً بالرغم من كونها لفترة قصيرة. بناء على ذلك، يُعَدُّ تحقق أصل مالي وتسوية التزام مالي قد تم بشكل متزامن فقط عندما تحدث هاتان	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
asset and settlement of a financial liability are treated as simultaneous only when the transactions occur at the same moment.	المعاملتان في نفس اللحظة.		
54. The conditions set out in paragraph 47 are generally not satisfied and offsetting is usually inappropriate when: a. Several different financial instruments are used to emulate the features of a single financial instrument (a “synthetic instrument”); b. Financial assets and financial liabilities arise from financial instruments having the same primary risk exposure (e.g., assets and liabilities within a portfolio of forward contracts or other derivative instruments) but involve different counterparties; c. Financial or other assets are pledged as collateral for non-recourse financial liabilities; d. Financial assets are set aside in trust by a debtor for the purpose of discharging an obligation without those assets having been accepted by the creditor in settlement of the obligation (e.g., a sinking fund arrangement); or e. Obligations incurred as a result of events giving rise to losses are expected to be recovered from a third party by virtue of a claim made under an insurance contract.	54. بشكل عام، لا تتحقَّق الشروط الواردة في الفقرة 47 ويكون إجراء المقاصة عادةً غير مناسب عندما: أ. تُستَخدَم عدة أدوات مالية مختلفة لتضاهي خصائص أداة مالية واحدة (أي "أداة مصطنعة")؛ أو ب. تنشأ الأصول المالية والالتزامات المالية من الأدوات المالية التي لها نفس درجة التعرض الرئيس للمخاطر (على سبيل المثال الأصول والالتزامات ضمن محفظة عقود آجلة أو أدوات مشتقة أخرى)، إلا أنها تتضمن أطرافاً مقابلة مختلفة؛ أو ج. الأصول المالية أو الأصول الأخرى المرهونة كضمان لالتزامات مالية بدون حق الرجوع؛ أو د. الأصول المالية التي جُنِّبَت في صندوق أمانة استثماري من قبل المدين بغرض الوفاء بالواجبات دون أن يكون هناك قبول من الدائن لاستخدام هذه الأصول في تسوية الواجب (مثل إنشاء صندوق لسداد الدين)؛ أو هـ. الواجبات المتكبدة نتيجة لأحداث نتج عنها خسائر من المتوقع استردادها من طرف ثالث بموجب مطالبة تغطيها وثيقة تأمين.	لا	
55. An entity that undertakes a number of financial instrument transactions with a single counterparty may enter into a “master netting arrangement” with that counterparty. Such an agreement provides for a	55. إن الجهة التي تقوم بعدد من معاملات الأدوات المالية مع طرف واحد قد تدخل في "اتفاقية مقاصة رئيسة" مع ذلك الطرف. تقتضي مثل هذه الاتفاقية تسوية واحدة على أساس المبلغ الصافي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
single net settlement of all financial instruments covered by the agreement in the event of default on, or termination of, any one contract. These arrangements may be commonly used to provide protection against loss in the event of bankruptcy or other circumstances that result in a counterparty being unable to meet its obligations. A master netting arrangement commonly creates a right of set-off that becomes enforceable and affects the realization or settlement of individual financial assets and financial liabilities only following a specified event of default or in other circumstances not expected to arise in the normal course of operations. A master netting arrangement does not provide a basis for offsetting unless both of the criteria in paragraph 47 are satisfied. When financial assets and financial liabilities subject to a master netting arrangement are not offset, the effect of the arrangement on an entity's exposure to credit risk is disclosed in accordance with paragraph 42 of IPSAS 30.	لكل الأدوات المالية التي تشملها الاتفاقية في حالة التخلف عن الوفاء أو إنهاء أي من العقود. يمكن استخدام هذه الترتيبات عادة لتوفير حماية ضد الخسارة في حالة الإفلاس أو نتيجة أحداث أخرى ينتج عنها عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بواجباته. تنشئ اتفاقية المقاصة الرئيسة عمومًا حق مقاصة يصبح قابلاً للإنفاذ ويؤثر على تحقق أو تسوية أصول مالية والتزامات مالية فردية فقط بعد حدوث حالة محددة للتخلف عن الوفاء أو في حالات أخرى لا يتوقع حدوثها في الظروف الاعتيادية للعمليات. ولا توفر اتفاقية المقاصة الرئيسة أساسًا لإجراء المقاصة إلا إذا تَحقَّقَ كلا الشرطين الواردين في الفقرة 47. عند عدم إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية الخاضعة لاتفاقية مقاصة رئيسة فإنه يجب الإفصاح عن أثر الاتفاقية على التعرض لمخاطر الائتمان للفقرة 42 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.		
Transitional	**أحكام انتقالية**		
56. [Deleted].	56. [حذفت].	لا	
57. [Deleted].	57. [حذفت].	لا	
58. [Deleted].	58. [حذفت].	لا	
Effective Date	**تاريخ السريان**		
59. **An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a**	59. **يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على**	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.		
60. An entity shall not apply this Standard before January 1, 2013, unless it also applies IPSAS 29 and IPSAS 30.	60. يجب على الجهة ألا تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022 ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 29 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30.	لا	
60A. Paragraphs 40, 42 and 44 were amended and paragraph 40A added by *Improvements to IPSASs 2014* issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2015. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2015, it shall disclose that fact.	60أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
60B. Paragraphs 56, 57, 58 and 61 were amended by IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	60ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
60C. IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements* and IPSAS 37, *Joint Arrangements* issued in January 2015, amended paragraphs 3(a) and AG53. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35, and IPSAS 37.	60ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	**60د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].**	60D.Paragraphs 7 and 8 were deleted by *The Applicability of IPSASs*, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	**60هـ [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].**	60E.Paragraph 3 was amended by IPSAS 39, Employee Benefits, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	**60و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].**	60F. Paragraphs 2, 3, 4, 9, 10, 14, 28, 36, 47, 48, AG2 and AG55 were amended, paragraph AG63 was deleted and paragraphs AG63A, AG63B, AG63C, AG63D, AG63E and AG63F were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2022 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	60ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 28].	60G. Paragraph AG23 was amended by IPSAS 42, Social Benefits, issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	60ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 فقرتي إرشادات التطبيق 16 و17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	60H. Paragraphs AG16 and AG17 were amended by IPSAS 43, *Leases* issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	60ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 فقرة إرشادات التطبيق 56. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	60I. Paragraph AG56 was amended by IPSAS 46, *Measurement*, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.
	لا	61. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي	61. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, *First-time*

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
		مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	*Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.
		سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 15 (2001)	**Withdrawal and Replacement of IPSAS 15 (2001)**
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	62. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام **رقم** 28].	62. This Standard and IPSAS 30 supersede IPSAS 15, issued in 2001. IPSAS 15 remains applicable until IPSAS 28 and IPSAS 30 are applied or become effective, whichever is earlier.

5. ملحق (أ): إرشادات التطبيق

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
This Appendix is an integral part of IPSAS 28.	*يُعَدُّ هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.*
1. This Application Guidance explains the application of particular aspects of the Standard.	1. توضح هذه الإرشادات تطبيق جوانب محددة من المعيار.
2. The Standard does not deal with the recognition or measurement of financial instruments. Requirements about the recognition and measurement of financial assets and financial liabilities are set out in IPSAS 41.	2. لا يتناول هذا المعيار إثبات أو قياس الأدوات المالية. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 41 متطلبات الإثبات والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية.
Scope (paragraphs 3–6)	**النطاق (الفقرات 3-6)**
Financial Guarantee Contracts	*عقود الضمان المالى*
3. Financial guarantee contracts are those contracts that require the issuer to make specified payments to reimburse the holder for a loss it incurs because a specified debtor fails to make payment when due in accordance with the original terms of a debt instrument. Governments may issue financial guarantees for a variety of reasons. They are often issued to further a government's policy objectives, for example, to support infrastructure projects and stabilize the financial market in times of distress. Governments and public sector entities may be granted the power to issue financial guarantees by legislation or other authority. In assessing whether a guarantee is contractual or non-contractual, an entity distinguishes the right to issue the guarantee and the actual issue of the guarantee. The right to issue the guarantee in terms of legislation or other authority is non-contractual, while the actual issue of the guarantee should be assessed using the principles in paragraph AG20 to determine whether the guarantee is contractual.	3. عقود الضمان المالي هي تلك العقود التي تتطلب من المصدر تسديد دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها عند تخلف مدين محدد عن تسديد دفعة عند استحقاقها وفقًا للشروط الأصلية لأداة الدين. قد تصدر الحكومات ضمانات مالية لأسباب مختلفة. غالبًا ما تصدرها لتعزيز أهداف السياسة الحكومية، على سبيل المثال، لدعم مشاريع البنية التحتية والحفاظ على استقرار السوق المالي في أوقات الانخفاض الكبير للأسعار. يمكن أن تمنح الحكومة وجهات القطاع العام صلاحية إصدار الضمانات المالية وفق تشريع معين أو بموجب سلطة أخرى. عند تقويم ما إذا كان الضمان تعاقدياً أو غير تعاقدي، تميز الجهة بين حق إصدار الضمان والإصدار الفعلي للضمان. يُعَدُّ حق إصدار الضمان من حيث التشريع أو سلطة أخرى ضماناً غير تعاقدي، في حين يجب تقويم الإصدار الفعلي للضمان باستخدام المبادئ الواردة في فقرة إرشادات التطبيق 20 لتحديد ما إذا كان الضمان تعاقديًا.
4. The issuing of financial guarantees in favor of a third party, whether explicitly or implicitly may result in a contractual arrangement. Financial guarantees may be issued to a specific party or they may be issued to the holder of an instrument. Consider the following two examples: a. In a service concession arrangement, a government may issue a financial guarantee directly to the financiers of the transaction stating that, in the event of default, it would assume payment for any outstanding principal and interest	4. قد يؤدي إصدار ضمانات مالية لصالح طرف ثالث، سواء بشكل واضح أو ضمني، إلى اتفاق تعاقدي. يمكن إصدار الضمانات المالية إلى طرف محدد أو يمكن إصدارها إلى حامل الأداة. وفيما يلي مثالان على ذلك: أ. في ترتيب امتياز خدمة ما، قد تصدر الحكومة ضماناً مالياً بشكل مباشر إلى ممولي المعاملة ينص على أنه في حال التخلف عن السداد سوف تتحمل الحكومة مسؤولية سداد أي دفعات غير مسددة للمبلغ الأصلي للقرض وفائدته. في هذه الحالة، يصدر الضمان المالي بوضوح لصالح طرف محدد.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
payments of a loan. In this instance, the financial guarantee is explicitly issued in favor of an identified counterparty. b. Road authority A is responsible for constructing and maintaining a country's road infrastructure. It finances the construction of new roads by issuing long term bonds. National government A exercises its powers in legislation and guarantees the bond issue of road authority A. At the time the guarantee is issued, there are no specific counterparties that have been identified, rather the guarantee is implicitly issued in favor of the holders of a specific instrument. In both these scenarios, assuming that all the other features of a contract are met, the financial guarantee is contractual in nature.	ب. تكون وزارة النقل مسؤولة عن إنشاء وصيانة البنية التحتية للطرق في الدولة. وهي تمول إنشاء طرق جديدة عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل. تمارس الحكومة الوطنية[1] صلاحياتها بموجب التشريع وتضمن إصدار تلك السندات. في وقت إصدار الضمان، لا توجد أطراف مقابلة محددة، بل يصدر الضمان ضمنياً لصالح أصحاب أداة محددة. وفي كلتا الحالتين، يكون الضمان المالي تعاقديًا بطبيعته على افتراض توافر جميع الخصائص الأخرى للعقد.
Insurance Contracts	*عقود التأمين*
5. Some economic entities in the public sector may include entities that issue insurance contracts. Those entities are within the scope of this Standard, but the insurance contracts themselves are outside the scope of this Standard.	5. يمكن أن تتضمن بعض الجهات الاقتصادية في القطاع العام جهات تصدر عقود تأمين. تدخل هذه الجهات في نطاق هذا المعيار، لكن عقود التأمين نفسها تكون خارج نطاق هذا المعيار.
6. For the purposes of this Standard, an insurance contract is a contract that exposes the insurer to identified risks of loss from events or circumstances occurring or discovered within a specified period, including death (i.e., in the case of an annuity, the survival of the annuitant), sickness, disability, property damage, injury to others, and interruption of operations. Additional guidance on insurance contracts is available in the relevant international or national standard dealing with insurance contracts.	6. لأغراض هذا المعيار، عقد التأمين هو عبارة عن عقد يعرض الجهة المُصدرة له لمخاطر محددة من الخسارة التي قد تنشأ من أحداث أو ظروف تحدث أو تكتشف خلال فترة محددة، بما في ذلك الوفاة (أي في حال المعاش السنوي، بقاء المستفيد على قيد الحياة)، والمرض، والعجز، وتضرر العقارات، وإصابة الآخرين بأضرار، وتعطل العمليات. تتوافر إرشادات إضافية حول عقود التأمين في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول هذه العقود.
7. Some financial instruments take the form of insurance contracts but principally involve the transfer of financial risks, such as market, credit, or liquidity risk. Examples of such instruments include financial guarantee contracts, reinsurance, and guaranteed investment contracts issued by public sector insurers and other entities. An entity is required to apply this Standard to certain financial guarantee contracts, and is permitted to apply this Standard to other insurance contracts that involve the transfer of financial risk.	7. تتخذ بعض الأدوات المالية شكل عقود تأمين لكنها تنطوي بشكل أساسي على تحويل المخاطر المالية مثل مخاطر السوق، أو الائتمان، أو السيولة. تشمل الأمثلة على هذه الأدوات عقود الضمان المالي، وعقود إعادة التأمين، وعقود الاستثمار المضمون الصادرة عن جهات التأمين في القطاع العام والجهات الأخرى. يطلب من الجهة تطبيق هذا المعيار على بعض عقود الضمان المالي ويسمح لها بتطبيقه على عقود التأمين الأخرى التي تتضمن تحويل مخاطر مالية.

[1] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
8. Financial guarantee contracts are treated as financial instruments unless an entity elects to treat them as insurance contracts in accordance with this paragraph and also complies with the requirements of paragraph AG9. An entity may make this election in the following instances: a. If an entity previously applied accounting applicable to insurance contracts and adopted an accounting policy that treated financial guarantee contracts as insurance contracts, it may continue to treat such contracts either as insurance contracts or as financial instruments in accordance with this Standard. b. If an entity previously did not apply accounting applicable to insurance contracts, it may elect to treat financial guarantee contracts either as insurance contracts or as financial instruments when an entity adopts this Standard. In both (a) and (b) above, the election is made on a contract by contract basis, and the choice is irrevocable.	8. تعامل عقود الضمان المالي على أنها أدوات مالية ما لم تختار الجهة معاملتها على أنها عقود تأمين وفقاً لهذه الفقرة وتلتزم بمتطلبات فقرة إرشادات التطبيق 9. قد تختار الجهة هذه المعالجة في الحالات التالية: أ. إذا طبقت الجهة مسبقًا سياسة محاسبية تنطبق على عقود التأمين وتبنت سياسة محاسبية عالجت عقود الضمان المالي كعقود تأمين، فإنها قد تستمر في معالجة هذه العقود إما كعقود تأمين أو أدوات مالية وفقًا لهذا المعيار. ب. إذا لم تطبق الجهة مسبقًا سياسة محاسبية تنطبق على عقود التأمين، فإنه يمكن للجهة أن تختار معالجة عقود الضمان المالي إما كعقود تأمين أو أدوات مالية عندما تتبنى هذا المعيار. في كلتا الحالتين (أ) و(ب) أعلاه، يتم الاختيار على أساس كل عقد على حدة، ويكون الاختيار غير قابل للإلغاء.
9. In accordance with paragraph 3(c), an entity treats financial guarantee contracts as financial instruments unless it ends to treat such contracts as insurance contracts in accordance with the relevant international or national standard dealing with insurance contracts. An entity is permitted to treat a financial guarantee contract as an insurance contract using a national accounting standard only if that standard requires the measurement of insurance liabilities at an amount that is not less than the carrying amount that would be determined if the relevant insurance liabilities were within the scope of IPSAS 19, *Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets*. In determining the carrying amount of insurance liabilities, an entity considers the current estimates of all cash flows arising from its insurance contracts and of related cash flows.	9. وفقاً للفقرة 3 (ج)، تعامل الجهة عقود الضمان المالي كأدوات مالية ما لم تختار معاملة مثل هذه العقود كعقود تأمين وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين. يسمح للجهة بمعاملة عقد الضمان المالي كعقد تأمين بموجب معيار محاسبة وطني فقط إذا تطلب ذلك المعيار قياس التزامات التأمين بمبلغ لا يقل عن القيمة الدفترية التي يتم تحديدها في حال كانت التزامات التأمين ذات الصلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*. عند تحديد القيمة الدفترية لالتزامات التأمين، تأخذ الجهة في الحسبان التقديرات الحالية لجميع التدفقات النقدية الناتجة عن عقود التأمين الخاصة بها والتدفقات النقدية ذات العلاقة.
Definitions (Paragraphs 9–12)	**تعريفات (الفقرات 9-12)**
Financial Assets and Financial Liabilities	*الأصول المالية والالتزامات المالية*
10. Currency (cash) is a financial asset because it represents the medium of exchange and is therefore the basis on which all transactions are measured and recognized in financial statements. A deposit of cash with a bank or similar financial institution is a financial asset because it represents the contractual right of the depositor to obtain	10. العملة (النقد) هي أصل مالي لأنها تمثل وسيلة للتبادل وبناءً عليه فهي الأساس الذي تقاس به جميع المعاملات وتُثبت في القوائم المالية. تُعَدُّ الوديعة النقدية لدى بنك أو مؤسسة مالية مشابهة أصلاً ماليًا لأنها تمثل حقاً تعاقديًا للمودع للحصول على نقد من المؤسسة أو سحب شيك أو أداة مشابهة مقابل الرصيد لصالح دائن في عملية سداد التزام

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
cash from the institution or to draw a check or similar instrument against the balance in favor of a creditor in payment of a financial liability. Unissued currency does not meet the definition of a financial instrument. An entity applies paragraph 13 of IPSAS 12, Inventories in accounting for any unissued currency. Currency issued as legal tender from the perspective of the issuer, is not addressed in this Standard.	مالي. ولا تلبي العملة غير المصدرة تعريف الأداة المالية. تطبق الجهة الفقرة 13 من معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون* في المحاسبة عن أي عملة غير مصدرة. لا يتناول هذا المعيار العملة الصادرة كعطاء نظامي من وجهة نظر الجهة المصدرة.
11. Common examples of financial assets representing a contractual right to receive cash in the future and corresponding financial liabilities representing a contractual obligation to deliver cash in the future are: a. Accounts receivable and payable; b. Notes receivable and payable; c. Loans receivable and payable; and d. Bonds receivable and payable. In each case, one party's contractual right to receive (or obligation to pay) cash is matched by the other party's corresponding obligation to pay (or right to receive).	11. من الأمثلة الشائعة لأصول مالية تمثل حقاً تعاقدياً لاستلام نقد في المستقبل والتزامات مالية مقابلة تمثل واجباً تعاقدياً لتسليم نقد في المستقبل ما يلي: أ. الذمم المدينة والذمم الدائنة؛ و ب. أوراق القبض وأوراق الدفع؛ و ج. القروض المدينة والقروض الدائنة؛ و د. السندات المدينة والسندات الدائنة. في كل حالة، يكون لأحد الأطراف حق تعاقدي للحصول على (أو واجب بدفع) نقد ويقابله واجب مقابل للدفع (أو حق للحصول على النقد) لدى الطرف الآخر.
12. Another type of financial instrument is one for which the economic benefit to be received or given up is a financial asset other than cash. For example, a note payable in government bonds gives the holder the contractual right to receive and the issuer the contractual obligation to deliver government bonds, not cash. The bonds are financial assets because they represent obligations of the issuing government to pay cash. The note is, therefore, a financial asset of the note holder and a financial liability of the note issuer.	12. هناك نوع آخر من الأدوات المالية وهو الذي تكون المنفعة الاقتصادية التي سيتم الحصول عليها أو التخلي عنها أصلاً مالياً بخلاف النقد. فمثلاً ورقة الدفع التي سيتم تسويتها بسندات حكومية تعطي حاملها حقاً تعاقدياً باستلام سندات حكومية وترتب على المصدر واجباً تعاقدياً بتسليم سندات حكومية بدلاً من النقد. تعتبر السندات أصولاً مالية لأنها تمثل واجبات على الحكومة المصدرة لدفع النقد. بناءً على ذلك فإن ورقة الدفع تُعَدُّ أصلاً مالياً بالنسبة لحاملها والتزاماً مالياً بالنسبة لمصدرها.
13. "Perpetual" debt instruments (such as "perpetual" bonds, debentures and capital notes) normally provide the holder with the contractual right to receive payments on account of interest at fixed dates extending into the indefinite future, either with no right to receive a return of principal or a right to a return of principal under terms that make it very unlikely or very far in the future. For example, an entity may issue a financial instrument requiring it to make annual payments in perpetuity equal to a stated interest rate of 8 percent applied to a stated par or principal amount of CU1,000. Assuming 8 percent to be the market rate of interest for the instrument when issued, the issuer assumes a contractual obligation to make a stream of future interest payments having a fair value (present value) of CU1,000 on initial	13. تمنح أدوات الدين "الدائمة" عادة (مثل السندات "الدائمة"، والسندات الأخرى، وأوراق الدفع) حاملها حقاً تعاقدياً لاستلام دفعات على حساب الفائدة في تواريخ محددة تمتد في المستقبل إلى أجل غير مسمى، إما مع عدم وجود حق لاسترداد المبلغ الأصلي أو وجود الحق في استرداد المبلغ الأصلي ولكن بموجب شروط تجعل ذلك من غير المرجح أو تجعله بعيداً جدًا في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يمكن للجهة أن تصدر أداة مالية تتطلب منها أن تدفع دفعات سنوية باستمرار تساوي معدل فائدة منصوصًا عليه بواقع 8% ويطبق على قيمة اسمية أو مبلغ أصلي يساوي 1,000 ريال سعودي. بافتراض أن 8% هو سعر الفائدة السائد في السوق للأداة وقت إصدارها. فإن الجهة المصدرة تتحمل واجباً تعاقدياً للقيام بسلسلة من دفعات الفائدة المستقبلية ذات قيمة عادلة (القيمة الحالية) تساوي 1,000 ريال سعودي عند الإثبات الأولي. يملك حامل الأداة والجهة المصدرة أصلاً

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
recognition. The holder and issuer of the instrument have a financial asset and a financial liability, respectively.	ماليًا والتزامًا ماليًا، على التوالي.
14. A contractual right or contractual obligation to receive, deliver or exchange financial instruments is itself a financial instrument. A chain of contractual rights or contractual obligations meets the definition of a financial instrument if it will ultimately lead to the receipt or payment of cash or to the acquisition or issue of an equity instrument.	14. يُعَدُّ الحق التعاقدي أو الواجب التعاقدي باستلام أو تسليم أو تبادل الأدوات المالية بحد ذاته أداة مالية. تستوفي سلسلة الحقوق التعاقدية أو الواجبات التعاقدية تعريف الأداة المالية إذا كانت ستؤدي في النهاية إلى استلام أو دفع نقد أو اقتناء أو إصدار أداة حقوق ملكية.
15. The ability to exercise a contractual right or the requirement to satisfy a contractual obligation may be absolute, or it may be contingent on the occurrence of a future event. For example, a financial guarantee is a contractual right of the lender to receive cash from the guarantor, and a corresponding contractual obligation of the guarantor to pay the lender, if the borrower defaults. The contractual right and obligation exist because of a past transaction or event (assumption of the guarantee), even though the lender's ability to exercise its right and the requirement for the guarantor to perform under its obligation are both contingent on a future act of default by the borrower. A contingent right and obligation meet the definition of a financial asset and a financial liability, even though such assets and liabilities are not always recognized in the financial statements. Some of these contingent rights and obligations may be insurance contracts.	15. قد تكون القدرة على ممارسة الحق التعاقدي أو المطالبة بالوفاء بالواجب التعاقدي مطلقة، أو قد تكون متوقفة على وقوع حدث مستقبلي. على سبيل المثال، يُعَدُّ الضمان المالي حقًا تعاقديًا للمقرض لاستلام النقد من الضامن، وواجباً تعاقديًا على الضامن بأن يدفع للمقرض، إذا تخلف المقترض عن الوفاء. يقوم الحق والواجب التعاقدي بسبب معاملة أو حدث سابق (افتراض الضمان)، بالرغم من أن قدرة المقرض على ممارسة حقه ومطالبة الضامن بالأداء بموجب واجبه يتوقف كلاهما على حدث مستقبلي هو تخلف المقترض عن الوفاء. ينطبق على الحق المحتمل والواجب المحتمل تعريف الأصل المالي والالتزام المالي، على الرغم من أن مثل هذه الأصول والالتزامات لا تُثبت دائمًا في القوائم المالية. يمكن أن تكون بعض هذه الحقوق المحتملة والواجبات المحتملة هي عقود تأمين.
16. A lease typically creates an entitlement of the lessor to receive, and an obligation of the lessee to pay, a stream of payments that are substantially the same as blended payments of principal and interest under a loan agreement. The lessor accounts for its investment in the amount receivable under a finance lease contract rather than the underlying asset itself that is subject to the finance lease. Accordingly, a lessor regards a finance lease as a financial instrument. Under IPSAS 43, *Leases* a lessor does not recognize its entitlement to receive lease payments under an operating lease. The lessor continues to account for the underlying asset itself rather than any amount receivable in the future under the contract. Accordingly, a lessor does not regard an operating lease as a financial instrument, except as regards individual payments currently due and payable.	16. يُنشأ عقد الإيجار عادةً حقًا للمؤجر في استلام، وواجبا على المستأجر بسداد، سلسلة من الدفعات تكون بشكل جوهري هي نفسها الدفعات المزيجة المؤلفة من مبلغ أصلي وفائدة بموجب اتفاقية قرض. يقوم المؤجر بالمحاسبة عن استثماره في المبلغ المدين بموجب عقد إيجار تمويلي بدلًا من المحاسبة عن الأصل محل العقد نفسه الخاضع لعقد الإيجار التمويلي. وتبعاً لذلك، يعتبر المؤجر عقد الإيجار التمويلي أداة مالية. وبموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* لا يُثبت المستأجر حقه في استلام دفعات الإيجار بموجب عقد إيجار تشغيلي. ويستمر المؤجر في المحاسبة عن الأصل محل العقد نفسه بدلًا من أي مبلغ يصبح مديناً في المستقبل بموجب العقد. وتبعاً لذلك، لا يعتبر المؤجر عقد الإيجار التشغيلي أداة مالية،فيما عدا ما يتعلق بالدفعات الفردية المدينة مستحقة الأداءحاليًا).

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
17. Physical assets (such as inventories, property, plant and equipment), right-of-use assets and intangible assets (such as patents and trademarks) are not financial assets. Control of such physical assets, right-of-use assets and intangible assets creates an opportunity to generate an inflow of cash or another financial asset, but it does not give rise to a present right to receive cash or another financial asset.	17. لا تُعد الأصول المادية (مثل المخزون، العقارات والآلات والمعدات)، وأصول حقوق الاستخدام، والأصول غير الملموسة (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية) أصولًا مالية. تعطي السيطرة على مثل الأصول المادية وأصول حقوق الاستخدام والأصول غير الملموسة هذه فرصة لتوليد تدفق نقدي داخل أو أصل مالي آخر، ولكنها لا تؤدي إلى نشوء حق حالي لاستلام النقد أو أصل مالي آخر.
18. Assets (such as prepaid expenses) for which the future economic benefit is the receipt of goods or services, rather than the right to receive cash or another financial asset, are not financial assets. Similarly, items such as deferred revenue and most warranty obligations are not financial liabilities because the outflow of economic benefits associated with them is the delivery of goods and services rather than a contractual obligation to pay cash or another financial asset.	18. الأصول (مثل المصروفات المدفوعة مقدمًا) التي تكون المنفعة الاقتصادية المستقبلية لها هي استلام سلع أو تلقي خدمات بدلًا من الحق في استلام نقد أو أصل مالي آخر، ليست أصولًا مالية. وبالمثل، فإن بنوداً مثل الإيرادات المؤجلة ومعظم واجبات الضمانات، ليست التزامات مالية، نظراً لأن التدفق الخارج للمنافع الاقتصادية المرتبطة بها هو تسليم سلع وتقديم خدمات وليست واجباً تعاقدياً بدفع نقد أو أصل مالي آخر.
19. Assets and liabilities in the public sector arise out of both contractual and non-contractual arrangements. Assets and liabilities arising out of non- contractual arrangements do not meet the definition of a financial asset or a financial liability.	19. تنشأ الأصول والالتزامات في القطاع العام من الترتيبات التعاقدية وغير التعاقدية. بالنسبة للأصول والالتزامات التي تنشأ من الترتيبات غير التعاقدية فهي لا تحقق تعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي.
20. An entity considers the substance rather than the legal form of an arrangement in determining whether it is a "contract" for purposes of this Standard. Contracts, for the purposes of this Standard, are generally evidenced by the following (although this may differ from jurisdiction to jurisdiction): a. Contracts involve willing parties entering into an arrangement; b. The terms of the contract create rights and obligations for the parties to the contract, and those rights and obligations need not result in equal performance by each party. For example, a donor funding arrangement creates an obligation for the donor to transfer resources to the recipient in terms of the agreement concluded, and establishes the right of the recipient to receive those resources. These types of arrangements may be contractual even though the recipient did not provide equal consideration in return i.e., the arrangement does not result in equal performance by the parties; and c. The remedy for non-performance is enforceable by law.	20. تبحث الجهة في جوهر الترتيب وليس في شكله النظامي لتحديد ما إذا كان "عقد" لأغراض هذا المعيار. يتم عموما إثبات العقود، لأغراض هذا المعيار، بما يلي (على الرغم من أن هذا قد يختلف من دائرة اختصاص قانوني إلى أخرى): أ. تتضمن العقود أطرافا راغبة تبرم ترتيبا؛ و ب. يترتب على شروط العقد حقوق وواجبات على أطراف العقد، ولا تكون هناك حاجة إلى أن تؤدي هذه الحقوق والواجبات إلى أداء متساو من قبل كل طرف. على سبيل المثال، يترتب على اتفاق تمويل جهة مانحة واجباً على هذه الجهة بتحويل الموارد إلى المستلم وفق بنود الاتفاقية المبرمة، كما ينص على حق المستلم في استلام تلك الموارد. قد تكون هذه الأنواع من الترتيبات تعاقدية حتى وإن لم يقدم المستلم عوضًا مساويًا في المقابل، أي أن الترتيب لا ينتج عنه أداء متساو من قبل الطرفين؛ و ج. أن التعويض عن عدم الأداء يكون قابلاً للإنفاذ بموجب الأنظمة.
21. In the public sector, it is possible that contractual and non-contractual arrangements are non-exchange in nature. Assets and liabilities arising from non-exchange revenue transactions are accounted for in accordance with IPSAS 23, *Revenue from*	21. في القطاع العام، من الممكن أن تكون الترتيبات التعاقدية وغير التعاقدية غير تبادلية بطبيعتها. تتم المحاسبة عن الأصول والالتزامات الناتجة عن معاملات الإيراد غير التبادلية وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، *الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب*

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers). If non-exchange revenue transactions are contractual, an entity assesses if the assets or liabilities arising from such transactions are financial assets or financial liabilities by using paragraphs 10 and AG10–AG18 of this Standard. An entity uses the guidance in this Standard and IPSAS 23 in assessing whether a non-exchange transaction gives rise to a liability or an equity instrument (contribution from owners).	*والتحويلات)*. إذا كانت معاملات الإيرادات غير التبادلية هي معاملات تعاقدية، تُقَوّم الجهة ما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الناتجة عن هذه المعاملات هي أصول أو التزامات مالية وذلك باستخدام الفقرة 10، وفقرات إرشادات التطبيق 10-18 من هذا المعيار. تستخدم الجهة الإرشادات الواردة في هذا المعيار وفي معيار المحاسبة للقطاع العام 23 في تقويم ما إذا كان ينشأ عن المعاملة غير التبادلية التزام أو أداة حقوق ملكية (المساهمات من الملاك).
22. An entity would particularly consider the classification requirements of this Standard in determining whether an inflow of resources as part of a contractual non-exchange revenue transaction is in substance a liability or an equity instrument.	22. تأخذ الجهة في الحسبان تحديداً متطلبات تصنيف هذا المعيار عند تحديد ما إذا كان التدفق الداخل للموارد كجزء من معاملة إيراد تعاقدية وغير تبادلية هو في جوهره التزام أم أداة حقوق ملكية.
23. Statutory obligations can be accounted for in a number of ways: a. Obligations to pay income taxes are accounted for in accordance with the relevant international or national accounting standard dealing with income taxes. b. Obligations to provide social benefits are accounted for in accordance with IPSAS 42, *Social Benefits*. c. Other statutory obligations are accounted for in accordance with IPSAS 19.	23. يمكن المحاسبة عن الواجبات النظامية بعدة طرق: أ. تتم المحاسبة عن الواجبات بدفع ضرائب الدخل وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل. ب. تتم المحاسبة عن الواجبات بتقديم المنافع الاجتماعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية*. ج. تتم المحاسبة عن الواجبات النظامية الأخرى وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19.
24. Constructive obligations, as defined in IPSAS 19, also do not arise from contracts and are therefore not financial liabilities.	24. لا تنشأ الواجبات الضمنية، حسبما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، أيضا عن العقود، ومن ثم فهي ليست التزامات مالية.
Equity Instruments	**أدوات حقوق الملكية**
25. It is not common for entities in the public sector to have contributed capital comprising equity instruments, for example, shares and other forms of unitized capital. Where entities do issue equity instruments, the ownership and use of those instruments may be restricted by legislation. For example, legislation may stipulate that shares in a public sector entity may only be owned by another public sector entity and may therefore not be used as consideration for the settlement of transactions.	25. من غير الشائع أن تقوم جهات القطاع العام بالمساهمة برأس مال يتألف من أدوات حقوق ملكية، مثل الأسهم والأشكال الأخرى من رأس المال متعدد الوحدات. عندما تصدر الجهات أدوات حقوق ملكية، تكون ملكية واستخدام هذه الأدوات مقيدة بموجب تشريع. على سبيل المثال، قد ينص التشريع على إمكانية امتلاك الأسهم في جهة قطاع عام فقط من قبل جهة أخرى في القطاع العام وبالتالي لا يمكن استخدامها كعوض لتسوية المعاملات.
26. Contributed capital in the public sector may also be evidenced by transfers of resources between parties. The issuance of equity instruments in respect of a transfer of resources is not essential for the transfer to meet the definition of a contribution from owners. Transfers of resources that result in an interest in the net assets/equity of an entity are distinguished from other transfers of resources because they may be evidenced by the following:	26. يمكن أيضاً إثبات رأس المال المساهم به في القطاع العام عن طريق تحويل الموارد بين الأطراف. ولا يعتبر إصدار أدوات حقوق الملكية فيما يخص تحويل الموارد أساسيًا لعملية التحويل حتى تحقق تعريف المساهمة من الملاك. يتم تمييز تحويل الموارد الذي تنتج عنه حصة في صافي الأصول/ حقوق الملكية للجهة عن العمليات الأخرى لتحويل الموارد لأنه يمكن إثباتها عن طريق ما يلي:

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
a. A formal designation of a transfer of resources (or a class of such transfers) by the parties to the transaction as forming part of an entity's net assets/equity, either before the contribution occurs or at the time of the contribution. For example, on establishing a new entity, the budget office of the department of finance may deem that the initial transfers of resources to an entity establish an interest in the net assets/equity of an entity rather than provide funding to meet operational requirements. b. A formal agreement, in relation to the transfer, establishing or increasing an existing financial interest in the net assets/equity of an entity that can be sold, transferred or redeemed. Even though transfers of resources may be evidenced by a designation or formal agreement, an entity assesses the nature of transfers of resources based on their substance and not merely their legal form.	أ. تعيين رسمي لتحويل الموارد (أو فئة من هذه التحويلات) من قبل أطراف المعاملة على أنه يشكل جزءاً من صافي أصول/ حقوق ملكية الجهة، إما قبل حصول المساهمة أو في وقت حصولها. على سبيل المثال، عند تأسيس جهة جديدة، قد يُعَدُّ مكتب الموازنة في وازرة المالية أن التحويل الأولي للموارد إلى الجهة يترتب عليه حصة في صافي أصول/ حقوق ملكية الجهة وليس تمويلاً لاستيفاء المتطلبات التشغيلية. ب. وجود اتفاقية رسمية، تتعلق بعملية التحويل، تنص على أو تزيد من حصة مالية قائمة في صافي أصول/ حقوق ملكية الجهة يمكن بيعها أو تحويلها أو استردادها. وبالرغم من أنه يمكن إثبات تحويل الموارد عن طريق وجود تعيين رسمي أو اتفاقية رسمية، تُقَوّم الجهة طبيعة عمليات تحويل الموارد بناء على جوهرها وليس شكلها النظامي فقط.
27. For the purposes of this Standard, the term "equity instrument" may be used to denote the following: a. A form of unitized capital such as ordinary or preference shares; b. Transfers of resources (either designated or agreed as such between the parties to the transaction) that evidence a residual interest in the net assets of another entity; and/or c. Financial liabilities in the legal form of debt that, in substance, represent an interest in an entity's net assets.	27. لأغراض هذا المعيار، يمكن استخدام مصطلح "أدوات حقوق الملكية" للإشارة إلى ما يلي: أ. شكل من أشكال رأس المال المستخدم مثل الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة؛ و/أو ب. عمليات تحويل للموارد (إما معينة أو متفق عليها على أنها كذلك بين أطراف المعاملة) تثبت وجود حصة متبقية في صافي أصول جهة أخرى؛ و/أو ج. وجود التزامات مالية تتخذ الشكل النظامي للدين والتي تمثل، في جوهرها، حصة في صافي أصول الجهة.
Puttable Instruments	**الأدوات القابلة لإعادة**
28. Where an entity's contributed capital is comprised of shares or other forms of unitized capital, these instruments may take a number of forms, for example non-puttable ordinary shares, some puttable instruments (see paragraphs 15 and 16), some instruments that impose on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata share of the net assets of the entity only on liquidation (see paragraphs 17 and 18), some types of preference shares (see paragraphs AG49 and AG50), and warrants or written call options that allow the holder to subscribe for or purchase a fixed number of non-puttable ordinary shares in the issuing entity in exchange for a fixed amount of cash or another financial asset. An entity's obligation to issue or	28. عندما يتكون رأس المال المساهم به في الجهة من أسهم أو أشكال أخرى من رأس المال متعدد الوحدات، قد تتخذ هذه الأدوات عدة أشكال، على سبيل المثال أسهم عادية غير قابلة للإعادة، وبعض الأدوات القابلة للإعادة (انظر الفقرتين 15 و 16)، وبعض الأدوات التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول الجهة عند التصفية فقط (انظر الفقرتين 17 و 18)، وبعض أنواع الأسهم الممتازة (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 49 و50)، ومذكرات حق الاكتتاب أو خيارات شراء مكتوبة تسمح لحاملها بالاكتتاب في أو شراء عدد ثابت من الأسهم العادية غير القابلة للإعادة في الجهة المصدرة مقابل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر. يُعَدُّ واجب الجهة بإصدار أو شراء عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر هو أداة حقوق

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
purchase a fixed number of its own equity instruments in exchange for a fixed amount of cash or another financial asset is an equity instrument of the entity (except as stated in paragraph 27). However, if such a contract contains an obligation for the entity to pay cash or another financial asset (other than a contract classified as an equity instrument in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18), it also gives rise to a liability for the present value of the redemption amount (see paragraph AG51(a)). An issuer of non-puttable ordinary shares assumes a liability when it formally acts to make a distribution and becomes legally obliged to the shareholders to do so. This may be the case following the declaration of a dividend or when the entity is being wound up and any assets remaining after the satisfaction of liabilities become distributable to shareholders.	ملكية للجهة (باستثناء ما هو مذكور في الفقرة 27). لكن إذا كان هذا العقد يحتوي على واجب على الجهة بدفع نقد أو أصل مالي آخر (ما عدا عقد مصنف كأداة حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18)، فإنه يؤدي أيضاً إلى نشوء التزام مقابل القيمة الحالية لمبلغ الاسترداد (انظر فقرة إرشادات التطبيق 51 (أ)). يتحمل مصدر الأسهم العادية غير القابلة للإعادة التزامًا عندما يتصرف رسميًا لإجراء توزيع ويصبح ملزم نظاما أمام المساهمين بالقيام بذلك. قد يكون هذا هو الحال بعد الإعلان عن توزيعات أرباح أو عند تصفية الجهة وتصبح أي أصول تبقى بعد تسديد الالتزامات قابلة للتوزيع على المساهمين.
29. A purchased call option or other similar contract acquired by an entity that gives it the right to reacquire a fixed number of its own equity instruments in exchange for delivering a fixed amount of cash or another financial asset is not a financial asset of the entity (except as stated in paragraph 27). Instead, any consideration paid for such a contract is deducted from net assets/equity.	29. لا يعد خيار الشراء أو عقد مشابه آخر حصلت عليه الجهة، والذي يمنحها الحق في إعادة اقتناء عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها مقابل تسليم مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر، أصلًا ماليًا للجهة (باستثناء ما هو وارد في الفقرة 27). بدلًا من ذلك، يخصم أي عوض مسدد مقابل مثل هذا العقد من صافي الأصول/ حقوق الملكية.
The Class of Instruments that is Subordinate to all Other Classes (Paragraphs 15(b) and 17(b))	**فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع الفئات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية (الفقرتان 15(ب) و17(ب))**
30. One of the features of paragraphs 15 and 17 is that the financial instrument is in the class of instruments that is subordinate to all other classes.	30. إحدى خصائص الفقرتين 15 و17 من المعيار هي أن الأداة المالية تقع في فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع الفئات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية.
31. When determining whether an instrument is in the subordinate class, an entity evaluates the instrument's claim on liquidation as if it were to liquidate on the date when it classifies the instrument. An entity shall reassess the classification if there is a change in relevant circumstances. For example, if the entity issues or redeems another financial instrument, this may affect whether the instrument in question is in the class of instruments that is subordinate to all other classes.	31. عند تحديد ما إذا كانت الأداة تقع ضمن الفئة التي تأتي بعد جميع الفئات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية، تقوم الجهة بتقويم حق الأداة عند التصفية كما لو كان سيتم تصفيتها في التاريخ الذي تقوم به بتصنيف الأداة. يجب على الجهة إعادة تقويم التصنيف في حال وجود تغيير في الظروف ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، في حال قامت الجهة بإصدار أو تسديد أداة مالية أخرى، فقد يؤثر هذا على ما إذا كانت الأداة المعنية تقع ضمن فئة الأدوات التي تأتي بعد جميع الفئات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية.
32. An instrument that has a preferential right on liquidation of the entity is not an instrument with an entitlement to a pro rata share of the net assets of the entity. For example, an instrument has a preferential right on liquidation if it entitles the holder to a fixed dividend on liquidation, in addition to a share of the entity's net assets,	32. لا تعد الأداة التي لديها حق الأولية عند تصفية الجهة أداةً ذات حق في حصة تناسبية من صافي أصول الجهة. فعلى سبيل المثال، تملك الأداة حق أولية عند التصفية في حال كانت تخول الحامل للحصول على توزيعات أرباح ثابتة عند التصفية إضافة إلى حصة من صافي أصول الجهة عندما لا تملك أداة أخرى تقع في الفئة التي تأتي بعد جميع الفئات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية مع حق استلام حصة تناسبية من صافي أصول الجهة نفس

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
when other instruments in the subordinate class with a right to a pro rata share of the net assets of the entity do not have the same right on liquidation.	الحق عند التصفية.
33. If an entity has only one class of financial instruments, that class shall be treated as if it were subordinate to all other classes.	33. في حال امتلاك الجهة فئة واحدة فقط للأدوات المالية، ينبغي معاملة تلك الفئة كما لو كانت تأتي بعد جميع الفئات الأخرى من حيث الأولوية في التسوية.
Total Expected Cash Flows Attributable to the Instrument over the Life of the Instrument (Paragraph 15(e))	**إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المنسوبة للأداة على مدى عمر الأداة (الفقرة 15(هـ))**
34. The total expected cash flows of the instrument over the life of the instrument must be substantially based on the surplus or deficit, change in the recognized net assets, or fair value of the recognized and unrecognized net assets of the entity over the life of the instrument. Surplus or deficit and the change in the recognized net assets shall be measured in accordance with relevant IPSASs.	34. يجب أن يتحدد إجمالي التدفقات النقدية للأداة على مدى عمرها بشكل جوهري بناءً على الفائض أو العجز وعلى التغير في صافي الأصول المثبتة أو القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة التي تخص الجهة على مدى عمر الأداة. ينبغي قياس الفائض أو العجز والتغير في صافي الأصول المثبتة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة.
Transactions Entered into by an Instrument Holder Other Than as Owner of the Entity (Paragraphs 15 and 17)	**المعاملات المبرمة من قبل حامل أداة غير مالك في الجهة (الفقرتان 15 و17)**
35. The holder of a puttable financial instrument or an instrument that imposes on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata share of the net assets of the entity only on liquidation may enter into transactions with the entity in a role other than that of an owner. For example, an instrument holder also may be an employee of the entity. Only the cash flows and the contractual terms and conditions of the instrument that relate to the instrument holder as an owner of the entity shall be considered when assessing whether the instrument should be classified as an equity instrument under paragraph 15 or paragraph 17.	35. يمكن أن يقوم حامل الأداة المالية القابلة للإعادة، أو الأداة التي تفرض على الجهة واجباً بتسليم حصة تناسبية من صافي أصول الجهة إلى جهة أخرى فقط عند التصفية، بإبرام معاملات مع الجهة بصفة أخرى بخلاف كونه مالك الجهة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون حامل الأداة موظفًا لدى الجهة. ينبغي فقط الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية والبنود التعاقدية وشروط الأداة التي تتعلق بحامل الأداة بصفته مالك الجهة عند تقويم ما إذا كان ينبغي تصنيف الأداة على أنها أداة حقوق ملكية بموجب الفقرة 15 أو الفقرة 17.
36. An example is a limited partnership that has limited and general partners. Some general partners may provide a guarantee to the entity and may be remunerated for providing that guarantee. In such situations, the guarantee and the associated cash flows relate to the instrument holders in their role as guarantors and not in their roles as owners of the entity. Therefore, such a guarantee and the associated cash flows would not result in the general partners being considered subordinate to the limited partners, and would be disregarded when assessing whether the contractual terms of the limited partnership instruments and the general partnership instruments are identical.	36. ومن الأمثلة على ذلك شركة التضامن المحدودة ذات الشركاء الموصين والمتضامنين. حيث يمكن أن يقدم بعض الشركاء المتضامنين ضماناً للجهة ويمكن أن يتم مكافئتهم مقابل منحهم ذلك الضمان. في مثل هذه الحالات، يرتبط الضمان والتدفقات النقدية المصاحبة بحاملي الأداة بصفتهم ضامنين وليس بصفتهم ملاك في الجهة. بالتالي، فلن يؤدي هذا الضمان والتدفقات النقدية المصاحبة له إلى جعل الشركاء المتضامنين يلون الشركاء الموصين من حيث الأولوية في تسوية حقوقهم، وسيتم تجاهلها عند تقويم ما إذا كانت البنود التعاقدية لأدوات شركة التضامن المحدودة وأدوات شركة التضامن العامة متماثلة.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
37. Another example is a surplus or deficit sharing arrangement that allocates surpluses and deficits to the instrument holders on the basis of services rendered or business generated during the current and previous years. Such arrangements are transactions with instrument holders in their role as non- owners and should not be considered when assessing the features listed in paragraph 15 or paragraph 17. However, such arrangements that allocate surpluses and deficits to instrument holders based on the nominal amount of their instruments relative to others in the class represent transactions with the instrument holders in their roles as owners and should be considered when assessing the features listed in paragraph 15 or paragraph 17.	37. ومن الأمثلة الأخرى ترتيبات المشاركة في الفائض أو العجز الذي يخصص الفائض أو العجز لحاملي الأداة على أساس الخدمات المقدمة أو الإيرادات المولدة خلال السنوات الحالية والسابقة. تعتبر مثل هذه الترتيبات معاملات مع حاملي الأداة بصفتهم غير ملاك ولا يجوز أخذها في الحسبان عند تقويم الخصائص المذكورة في الفقرة 15 أو الفقرة 17. مع ذلك، فإن هذه الترتيبات التي تخصص الفائض أو العجز لحاملي الأداة بناءً على قيمة رمزية لأدواتهم بالنسبة لغيرها في الفئة تمثل معاملات مع حاملي الأداة بصفتهم ملاك وينبغي أخذها في الحسبان عند تقويم الخصائص المذكورة في الفقرة 15 أو الفقرة 17.
38. The cash flows and contractual terms and conditions of a transaction between the instrument holder (in the role as a non-owner) and the issuing entity must be similar to an equivalent transaction that might occur between a non- instrument holder and the issuing entity.	38. يجب أن تكون التدفقات النقدية والبنود التعاقدية والشروط للتعامل بين حامل الأداة (بصفته غير مالك) والجهة المصدرة مشابهة لمعاملة مكافئة يمكن أن تحدث بين الجهة غير الحاملة للأداة والجهة المصدرة.
No Other Financial Instrument or Contract with Total Cash Flows that Substantially Fixes or Restricts the Residual Return to the Instrument Holder (Paragraphs 16 and 18)	**لا توجد أداة مالية أو عقد لإجمالي التدفقات النقدية يثبّت أو يحصر بشكل جوهري العائد المتبقي لحامل الأداة (الفقرتان 16 و18)**
39. A condition for classifying an equity instrument as a financial instrument that otherwise meets the criteria in paragraph 15 or paragraph 17 is that the entity has no other financial instrument or contract that has (a) total cash flows based substantially on the surplus or deficit, the change in the recognized net assets, or the change in the fair value of the recognized and unrecognized net assets of the entity and (b) the effect of substantially restricting or fixing the residual return. The following instruments, when entered into on normal commercial terms with unrelated parties, are unlikely to prevent instruments that otherwise meet the criteria in paragraph 15 or paragraph 17 from being classified as equity instruments: a. Instruments with total cash flows substantially based on specific assets of the entity. b. Instruments with total cash flows based on a percentage of revenue. c. Contracts designed to reward individual employees for services rendered to the entity.	39. أحد شروط تصنيف أداة مالية والتي، بخلاف ذلك، تستوفي الشروط الواردة في الفقرة 15 أو الفقرة 17 على أنها أداة حقوق ملكية هو عدم امتلاك الجهة لأي أداة مالية أو عقد آخر (أ) يعتمد فيه إجمالي التدفقات النقدية بشكل جوهري على أساس الفائض أو العجز أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة التي تخص الجهة و(ب) له أثر جوهري في تقييد أو تثبيت العائد المتبقي. من غير المحتمل أن تمنع الأدوات التالية، عند إبرامها وفقاً لشروط تجارية عادية مع أطراف غير ذات علاقة، تصنيف الأدوات التي تستوفي الشروط الواردة في الفقرة 15 أو الفقرة 17 كأدوات حقوق ملكية: أ. أدوات يستند إجمالي تدفقاتها النقدية بشكل جوهري على أصول محددة للجهة. ب. أدوات يستند إجمالي تدفقاتها النقدية على نسبة مئوية من الإيراد. ج. عقود مصممة لمكافأة موظفين بصفتهم الفردية على الخدمات التي قدموها للجهة. د. عقود تتطلب دفع نسبة ضئيلة من الربح مقابل الخدمات المقدمة أو السلع الموردة.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
d. Contracts requiring the payment of an insignificant percentage of profit for services rendered or goods provided.	
Derivative Financial Instruments	**الأدوات المالية المشتقة**
40. Financial instruments include primary instruments (such as receivables, payables and equity instruments) and derivative financial instruments (such as financial options, futures and forwards, interest rate swaps and currency swaps). Derivative financial instruments meet the definition of a financial instrument and, accordingly, are within the scope of this Standard.	40. تتضمن الأدوات المالية الأدوات الأساسية (مثل ذمم مدينة، ذمم دائنة، وأدوات حقوق الملكية) والأدوات المالية المشتقة (مثل الخيارات المالية، العقود المستقبلية والآجلة، مقايضات معدلات الفائدة، ومقايضات العملة). وتستوفي الأدوات المالية المشتقة تعريف الأداة المالية وتبعاً لذلك، فإنها تقع في نطاق هذا المعيار.
41. Derivative financial instruments create rights and obligations that have the effect of transferring between the parties to the instrument one or more of the financial risks inherent in an underlying primary financial instrument. On inception, derivative financial instruments give one party a contractual right to exchange financial assets or financial liabilities with another party under conditions that are potentially favorable, or a contractual obligation to exchange financial assets or financial liabilities with another party under conditions that are potentially unfavorable. However, they generally do not result in a transfer of the underlying primary financial instrument on inception of the contract, nor does such a transfer necessarily take place on maturity of the contract. Some instruments embody both a right and an obligation to make an exchange. Because the terms of the exchange are determined on inception of the derivative instrument, as prices in financial markets change those terms may become either favorable or unfavorable. This is true of most, but not all derivatives, e.g., in some cross-currency interest rate swaps principal is exchanged on inception (and re-exchanged on maturity).	41. تنشئ الأدوات المالية المشتقة حقوقًا وواجبات ذات تأثير في تحويل واحدة أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في الأداة المالية الأساسية بين أطراف الأداة. تمنح الأدوات المالية المشتقة عند نشأتها أحد من الأطراف حقًا تعاقدي المبادلة أصول أو التزامات مالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون في صالحه، أو واجباً تعاقديًا بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل ألا تكون في غير صالحه. مع ذلك، فإنه لا ينتج عنها عمومًا تحويل الأداة المالية الأساسية موضوع العقد عند نشأة العقد، كما لا يحدث مثل هذا التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. تتضمن بعض الأدوات كلًا من الحق والواجب لإجراء عملية تبادلية. نظراً لتحديد شروط المبادلة في تاريخ إنشاء الأداة المشتقة، فإنه نتيجة للتغير في الأسعار في الأسواق المالية قد تصبح هذه الشروط في صالح الجهة أو في غير صالحها. ينطبق هذا على معظم وليس جميع المشتقات، على سبيل المثال، في بعض مبادلات معدل الفائدة بين العملات عند نشأة الأداة (وإعادة مبادلتها عند الاستحقاق).
42. A put or call option to exchange financial assets or financial liabilities (i.e., financial instruments other than an entity's own equity instruments) gives the holder a right to obtain potential future economic benefits associated with changes in the fair value of the financial instrument underlying the contract. Conversely, the writer of an option assumes an obligation to forgo potential future economic benefits or bear potential losses of economic benefits associated with changes in the fair value of the underlying financial instrument. The contractual right of the holder and obligation of the writer meet the definition of a financial asset and a financial liability, respectively.	42. يعطى خيار إعادة أو شراء لتبادل أصول مالية أو التزامات مالية (أي أدوات مالية بخلاف أدوات حقوق ملكية في جهة) حامله الحق في استلام منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة مع التغيرات في القيمة العادلة للأداة المالية موضوع العقد. بالعكس فإن مصدر الخيار يتحمل واجباً بالتنازل عن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو يتحمل خسارة محتملة لمنافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المالية موضوع العقد. يستوفي الحق التعاقدي للحامل وواجب المصدر تعريف الأصل المالي والالتزام المالي على التوالي. قد تكون الأداة المالية موضوع عقد الخيار أي أصل مالي بما في ذلك أسهم وأدوات تحمل فائدة. قد يتطلب الخيار من المصدر إصدار أداة دين بدلًا من تحويل

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
The financial instrument underlying an option contract may be any financial asset, including shares in other entities and interest-bearing instruments. An option may require the writer to issue a debt instrument, rather than transfer a financial asset, but the instrument underlying the option would constitute a financial asset of the holder if the option were exercised. The option-holder's right to exchange the financial asset under potentially favorable conditions and the writer's obligation to exchange the financial asset under potentially unfavorable conditions are distinct from the underlying financial asset to be exchanged upon exercise of the option. The nature of the holder's right and of the writer's obligation are not affected by the likelihood that the option will be exercised.	أصل مالي، إلا أن الأداة موضوع الخيار لا تزال تمثل أصلاً مالياً لحامل الأداة إذا تمت ممارسة الخيار. يختلف حق حامل الخيار لتبادل الأصول المالية تحت ظروف من المحتمل أن تكون في صالحة، وواجب المصدر بتبادل الأصول المالية تحت ظروف من المحتمل أن تكون في غير صالحة، عن الأصول المالية موضوع العقد التي سيتم تبادلها عند ممارسة الخيار. لا تتأثر طبيعة حق الحامل وواجب المصدر باحتمال ممارسة الخيار.
43. Another example of a derivative financial instrument is a forward contract to be settled in six months' time in which one party (the purchaser) promises to deliver CU1,000,000 cash in exchange for CU1,000,000 face amount of fixed rate government bonds, and the other party (the seller) promises to deliver CU1,000,000 face amount of fixed rate government bonds in exchange for CU1,000,000 cash. During the six months, both parties have a contractual right and a contractual obligation to exchange financial instruments. If the market price of the government bonds rises above CU1,000,000, the conditions will be favorable to the purchaser and unfavorable to the seller; if the market price falls below CU1,000,000, the effect will be the opposite. The purchaser has a contractual right (a financial asset) similar to the right under a call option held and a contractual obligation (a financial liability) similar to the obligation under a put option written; the seller has a contractual right (a financial asset) similar to the right under a put option held and a contractual obligation (a financial liability) similar to the obligation under a call option written. As with options, these contractual rights and obligations constitute financial assets and financial liabilities separate and distinct from the underlying financial instruments (the bonds and cash to be exchanged). Both parties to a forward contract have an obligation to perform at the agreed time, whereas performance under an option contract occurs only if and when the holder of the option chooses to exercise it.	43. مثال آخر على الأدوات المالية المشتقة هو عقد آجل سيُسَدَّدُ خلال ستة أشهر يقدم فيه أحد الأطراف (المشتري) وعدًا بتسليم 1,000,000 ريال سعودي نقدًا في مقابل سندات حكومية بفائدة ثابتة قيمتها الاسمية 1,000,000 ريال سعودي، ويقدم الطرف الآخر (البائع) وعداً بتسليم سندات حكومية بفائدة ثابتة قيمتها الاسمية 1,000,000 ريال سعودي نقدًا مقابل 1,000,000 ريال سعودي. خلال الأشهر الستة يكون لكلا الطرفين حَقٌّ تعاقديٌّ وواجب تعاقديٌّ لتبادل أدوات مالية. فإذا ارتفعت القيمة السوقية للسندات الحكومية أعلى من 1,000,000 ريال سعودي ستكون الظروف في صالح المشتري وفي غير صالح البائع؛ إما إذا انخفض سعر السوق دون 1,000,000 ريال سعودي فسيكون التأثير هو العكس. يكون للمشتري حق تعاقدي (أصل مالي) مشابه للحق الناجم بموجب خيار الشراء المحتفظ به، كما أن عليه واجبا تعاقديًّا (التزاماً ماليًّا) مشابهاً للواجب الذي ينجم بموجب خيار الإعادة المكتوب؛ وكذلك فإن للبائع حقًا تعاقديًّا (أصلاً ماليًّا) مشابهاً للحق الناجم وفقاً لخيار الإعادة المكتوب؛ وواجباً تعاقديًّا (التزاماً ماليًّا) مشابهاً للواجب الذي ينجم بموجب خيار الشراء المكتوب. كما هو الحال بالنسبة للخيارات، فإن هذه الحقوق والواجبات التعاقدية تمثل أصولًا مالية والتزامات مالية منفصلة ومتميزة عن الأدوات المالية موضوع العقد (السندات والنقدية التي سيتم تبادلها). على كلا طرفي العقد الآجل واجب بالتنفيذ في الوقت المحدد، في حين يقع التنفيذ في عقد الخيار فقط عندما يقرر حامل الخيار ممارسة حقه.
44. Many other types of derivative instruments embody a right or obligation to make a future exchange, including interest rate and currency swaps, interest rate caps,	44. ينطوي العديد من أنواع الأدوات المشتقة على حق أو واجب بإجراء مبادلة مستقبلية، بما في ذلك مبادلات معدل الفائدة ومبادلات العملات، الحدود العليا لمعدل الفائدة،

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
collars and floors, loan commitments, note issuance facilities, and letters of credit. An interest rate swap contract may be viewed as a variation of a forward contract in which the parties agree to make a series of future exchanges of cash amounts, one amount calculated with reference to a floating interest rate and the other with reference to a fixed interest rate. Futures contracts are another variation of forward contracts, differing primarily in that the contracts are standardized and traded on an exchange.	والتغطيات والحدود الدنيا، وارتباطات القروض، وتسهيلات إصدار الديون، وخطابات الاعتماد. يمكن النظر إلى مبادلة معدل الفائدة على أنه نوع لعقد آجل توافق أطرافه على القيام بسلسلة من عمليات تبادل مستقبلية لمبالغ نقدية، ويُحسَبُ أحد المبالغ بالرجوع إلى معدل الفائدة العائم، والآخر بالرجوع إلى معدل الفائدة الثابت. العقود المستقبلية هي أنواع أخرى من العقود الآجلة، وتختلف بشكل أساسي في تنميط العقود وتداولها في سوق الأوراق المالية.
Contracts to Buy or Sell Non-Financial Items (Paragraphs 4–6)	**عقود بيع أو شراء أدوات غير مالية (الفقرات 4-6)**
45. Contracts to buy or sell non-financial items do not meet the definition of a financial instrument because the contractual right of one party to receive a non-financial asset or service and the corresponding obligation of the other party do not establish a present right or obligation of either party to receive, deliver or exchange a financial asset. For example, contracts that provide for settlement only by the receipt or delivery of a non-financial item (e.g., an option, futures or forward contract on oil) are not financial instruments. Many commodity contracts are of this type. Some are standardized in form and traded on organized markets in much the same fashion as some derivative financial instruments. For example, a commodity futures contract may be bought and sold readily for cash because it is listed for trading on an exchange and may change hands many times. However, the parties buying and selling the contract are, in effect, trading the underlying commodity. The ability to buy or sell a commodity contract for cash, the ease with which it may be bought or sold and the possibility of negotiating a cash settlement of the obligation to receive or deliver the commodity do not alter the fundamental character of the contract in a way that creates a financial instrument. Nevertheless, some contracts to buy or sell non-financial items that can be settled net or by exchanging financial instruments, or in which the non-financial item is readily convertible to cash, are within the scope of the Standard as if they were financial instruments (see paragraph 4).	45. لا تستوفي عقود بيع أو شراء بنود غير مالية تعريف الأداة المالية لأن الحق التعاقدي لأحد الأطراف لاستلام أصل غير مالي أو خدمات، والواجب المقابل للطرف الآخر لا ينشئ حقًا حاليًا أو واجبا حالياً لأي من الطرفين باستلام أو تسليم أو مبادلة أصل مالي. على سبيل المثال، لا تعتبر العقود التي تنص على التسوية من خلال تسليم أو استلام بند غير مالي (مثلًا عقد خيار أو عقد آجل أو مستقبلي على النفط) أدوات مالية. كثير من عقود السلع هي من هذا النوع. بعضها يكون نمطياً في الشكل وتُتَدَاوَلُ في أسواق منظمة بنفس الطريقة التي تُتَدَاوَلُ بها بعض الأدوات المالية المشتقة. فمثلًا قد تكون العقود المستقبلية للسلع جاهزة للشراء أو البيع نقدًا لأنها مدرجة للتداول في بورصة وتُتَدَاوَلُ عدة مرات. مع ذلك، فإن الأطراف التي تبيع أو تشتري العقد تقوم فعلياً بتداول السلعة موضوع العقد. لا تغير إمكانية شراء أو بيع عقد سلعة مقابل نقد، والسهولة التي يمكن بها بيعها أو شراؤها وإمكانية التفاوض على تسوية نقدية للواجب باستلام أو تسليم السلعة، الخاصية الأساسية للعقد بحيث تنشأ عنه أداة مالية. على الرغم من ذلك، فإن بعض عقود بيع أو شراء البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بصافي القيمة أو من خلال تبادل الأدوات المالية، أو التي يكون فيها البند غير المالي قابلاً للتحويل إلى نقد بسهولة، تدخل في نطاق هذا المعيار كما لو كانت أدوات مالية (انظر الفقرة 4).
46. A contract that involves the receipt or delivery of physical assets does not give rise to a financial asset of one party and a financial liability of the other party unless any corresponding payment is deferred past the date on which the physical assets are transferred. Such is the case with the purchase or sale of goods on credit.	46. العقد الذي ينطوي على استلام أو تسليم أصول مادية لا يؤدي إلى نشوء أصل مالي لأحد الأطراف والتزام مالي لطرف آخر إلا إذا أُجِّلَ الدفع المتعلق به بعد التاريخ المقرر لتحويل الأصول المادية. هذا هو شأن شراء أو بيع السلع بالأجل.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
47. Some contracts are commodity-linked, but do not involve settlement through the physical receipt or delivery of a commodity. They specify settlement through cash payments that are determined according to a formula in the contract, rather than through payment of fixed amounts. For example, the principal amount of a bond may be calculated by applying the market price of oil prevailing at the maturity of the bond to a fixed quantity of oil. The principal is indexed by reference to a commodity price, but is settled only in cash. Such a contract constitutes a financial instrument.	47. بعض العقود تكون مرتبطة بالسلع ولكنها لا تنطوي على تسوية من خلال تسليم أو استلام مادي لسلعة. وتنص على القيام بالتسوية من خلال دفعات نقدية محددة وفقًا لمعادلة في العقد بدلًا من دفع مبالغ ثابتة. فمثلًا يمكن حساب المبلغ الأساسي لسند بتطبيق سعر السوق السائد للنفط في تاريخ استحقاق السند على كمية ثابتة من النفط. بالرغم من ربط المبلغ الأساسي بالرجوع إلى سعر السلعة إلا أنه يسدد نقداً فقط، لذلك، فإن مثل هذا العقد يمثل أداة مالية.
48. The definition of a financial instrument also encompasses a contract that gives rise to a non-financial asset or non-financial liability in addition to a financial asset or financial liability. Such financial instruments often give one party an option to exchange a financial asset for a non-financial asset. For example, an oil-linked bond may give the holder the right to receive a stream of fixed periodic interest payments and a fixed amount of cash on maturity, with the option to exchange the principal amount for a fixed quantity of oil. The desirability of exercising this option will vary from time to time depending on the fair value of oil relative to the exchange ratio of cash for oil (the exchange price) inherent in the bond. The intentions of the bondholder concerning the exercise of the option do not affect the substance of the component assets. The financial asset of the holder and the financial liability of the issuer make the bond a financial instrument, regardless of the other types of assets and liabilities also created.	48. يشمل تعريف الأداة المالية أيضًا عقدا يؤدي إلى نشأة أصل أو التزام غير مالي إضافة إلى أصل أو التزام مالي. مثل هذه الأدوات تعطي عادة أحد الأطراف خيارا لتبادل أصل مالي مقابل أصل غير مالي. على سبيل المثال، قد يعطي السند المربوط بالنفط لحامله الحق في استلام سلسلة من دفعات فائدة دورية ثابتة ومبلغًا ثابتًا من النقد عند الاستحقاق مع خيار تبادل المبلغ الأساسي مقابل كمية ثابتة من النفط. سوف تختلف الرغبة في ممارسة هذا الخيار من وقت لآخر تبعًا للقيمة العادلة للنفط بالمقارنة مع نسبة تبادل (سعر تبادل) النقد مقابل النفط التي يتضمنها السند. لا تؤثر نوايا حامل السند بشأن ممارسة الخيار على جوهر الأصول المكونة له. يجعل الأصل المالي للحامل، والالتزام المالي للمصدر، من السند أداة مالية بغض النظر عن الأنواع الأخرى من الأصول والالتزامات التي نشأت أيضاً.
Presentation	**العرض**
Liabilities and Net Assets/Equity (Paragraphs 13–32)	*الالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية (الفقرات 13-32)*
No Contractual Obligation to Deliver Cash or another Financial Asset (Paragraphs 21–24)	**لا يوجد واجب تعاقدي لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر (الفقرات 21-24)**
49. Preference shares may be issued with various rights. In determining whether a preference share is a financial liability or an equity instrument, an issuer assesses the particular rights attaching to the share to determine whether it exhibits the fundamental characteristic of a financial liability. For example, a preference share that provides for redemption on a specific date or at the option of the holder contains a financial liability because the issuer has an obligation to transfer financial assets to the holder of the share. The potential inability of an issuer to satisfy an obligation to redeem a preference share when contractually required to do so, whether	49. من الممكن إصدار أسهم ممتازة بحقوق متعددة. عند تصنيف سهم ممتاز كالتزام أو أداة حقوق ملكية، تُقَوّم الجهة الحقوق المتعلقة بالسهم لتحديد ما إذا كانت تتوافر فيه الخصائص الأساسية للالتزام المالي. على سبيل المثال، يستوفي السهم الممتاز الذي ينص على الاسترداد في تاريخ محدد أو حسب اختيار حامل السهم تعريف الالتزام المالي إذا كان على المصدر واجب بتحويل أصول مالية لحامل السهم. لا ينفي احتمال عدم قدرة المصدر على الوفاء بالواجب باسترداد سهم ممتاز عندما يلتزم تعاقديًا بذلك -سواء كان لعدم وجود الأموال أو لقيود نظامية أو عدم كفاية الفوائض أو الاحتياطات – وجود هذا الواجب. إن خيار المصدر لاسترداد الأسهم لا يفي بتعريف الالتزام المالي لأنه لا يوجد على المصدر

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
because of a lack of funds, a statutory restriction, or insufficient surpluses or reserves, does not negate the obligation. An option of the issuer to redeem the shares for cash does not satisfy the definition of a financial liability because the issuer does not have a present obligation to transfer financial assets to the shareholders. In this case, redemption of the shares is solely at the discretion of the issuer. An obligation may arise, however, when the issuer of the shares exercises its option, usually by formally notifying the shareholders of an intention to redeem the shares.	واجب حالي لتحويل أصول مالية للمساهمين. في هذه الحالة، فإن استرداد الأسهم يخضع بالكامل لاختيار المصدر. مع ذلك، فإنه قد ينشأ واجب عندما يمارس المصدر الخيار ويكون ذلك عادة بإخطار المساهمين بنية استرداد الأسهم.
50. When preference shares are non-redeemable, the appropriate classification is determined by the other rights that attach to them. Classification is based on an assessment of the substance of the contractual arrangements and the definitions of a financial liability and an equity instrument. When distributions to holders of the preference shares, whether cumulative or non-cumulative, are at the discretion of the issuer, the shares are equity instruments. The classification of a preference share as an equity instrument or a financial liability is not affected by, for example: a. A history of making distributions; b. An intention to make distributions in the future; c. A possible negative impact on the price of ordinary shares of the issuer if distributions are not made (because of restrictions on paying dividends on the ordinary shares if dividends are not paid on the preference shares); d. The amount of the issuer's reserves; e. An issuer's expectation of a surplus or deficit for a period; or f. An ability or inability of the issuer to influence the amount of its surplus or deficit for the period.	50. عندما تكون الأسهم الممتازة غير قابلة للاسترداد فإن التصنيف الملائم يُحَدَّد بناءً على الحقوق الأخرى المرتبطة بها. يستند التصنيف إلى تقويم جوهر الترتيبات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وتعريف أداة حقوق الملكية. عندما تكون توزيعات الأرباح لحاملي الأسهم الممتازة -سواء كانت مجمّعة أو غير مجمّعة -خاضعة لاختيار المصدر، فإن الأسهم تعتبر أدوات ملكية. لا يتأثر تصنيف حصة ممتازة كأداة حقوق ملكية أو التزام مالي، على سبيل المثال، بما يلي: أ. تاريخ القيام بتوزيعات؛ أو ب. نية القيام بتوزيعات في المستقبل؛ أو ج. التأثير السلبي المحتمل على سعر الأسهم العادية للجهة المُصدرة إذا لم يتم القيام بالتوزيعات (بسبب القيود على دفع توزيعات أرباح لحملة الأسهم إذا لم تُسَدَّد توزيعات الأرباح لحملة الأسهم الممتازة)؛ أو د. مبلغ احتياطيات الجهة المُصدرة؛ أو هـ. توقع الجهة المصدرة للفائض أو العجز لفترة معينة؛ أو و. قدرة أو عدم قدرة الجهة المُصدرة على التأثير في قيمة الفائض أو العجز في الفترة.
Settlement in the Entity's Own Equity Instruments (Paragraphs 25–29)	التسوية عن طريق أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (الفقرات 25-29)
51. As noted in paragraph AG25, it is not common for entities in the public sector to issue equity instruments comprising shares or other forms of unitized capital; and where such instruments do exist, their use and ownership is usually restricted in legislation. As a result of the capital structure of public sector entities generally being different from private sector entities, and the legislative environment in which public sector entities operate, transactions that are settled in an entity's own equity instruments are not likely to occur as frequently in the public sector as in the private	51. كما هو مبين في فقرة إرشادات التطبيق 25، من غير الشائع أن تقوم جهات القطاع العام بالمساهمة برأس مال يتألف من أدوات حقوق ملكية، مثل الأسهم والأشكال الأخرى من رأس المال المتعدد الوحدات؛ وعندما توجد مثل هذه الأدوات، تكون ملكية واستخدام هذه الأدوات مقيدة عادة بموجب تشريع. نتيجة لاختلاف هيكل رأس المال في جهات القطاع العام بصفة عامة عنه في جهات القطاع الخاص، فإنه من غير المحتمل أن تحدث المعاملات التي يتم تسويتها بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة بشكل متكرر في القطاع العام كما هي في القطاع الخاص. مع ذلك، عندما تحدث مثل هذه المعاملات،

ملحق أ - إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
فإن الأمثلة التالية قد تساعد في توضيح كيفية تصنيف أنواع مختلفة من العقود على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة: أ. يعد العقد الذي ستتم تسويته من خلال حصول الجهة أو تسليمها عددًا ثابتًا من أسهمها الخاصة بدون عوض مستقبلي، أو مبادلة عدد ثابت من أسهمها الخاصة مقابل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر، أداة حقوق ملكية (باستثناء ما هو محدد في الفقرة 27). تبعاً لذلك، فإن أي عوض يُسْتَلَم أو يُسَدَّد مقابل مثل هذا العقد يضاف مباشرة إلى صافي الأصول/ حقوق الملكية أو يخصم منها مباشرة. من الأمثلة على ذلك خيار الأسهم الصادرة الذي يمنح الطرف المقابل الحق لشراء عدد ثابت من أسهم الجهة مقابل مبلغ نقدي ثابت. من جانب آخر، إذا تطلب العقد من الجهة شراء (استرداد) أسهمها الخاصة مقابل النقد أو أصل مالي آخر في تاريخ محدد أو ثابت أو عند الطلب، تثبت الجهة أيضًا التزاما ماليا بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد (باستثناء الأدوات التي تتوافر فيها جميع الخصائص وتستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 15و16 أو الفقرتين 17و 18). مثال آخر هو واجب الجهة بموجب عقد آجل بإعادة شراء عدد ثابت من أسهمها الخاصة مقابل مبلغ نقدي ثابت. ب. ينشئ واجب الجهة بشراء أسهمها الخاصة مقابل النقد التزامًا ماليًا بالقيمة الحالية لمبلغ الاسترداد حتى وإن كان عدد الأسهم التي تكون الجهة ملزمة بإعادة شرائها غير ثابت، أو إذا كان الواجب مشروطاً بممارسة الطرف المقابل لحق الاسترداد (باستثناء ما هو محدد في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17و 18). ومن أمثلة الواجب المشروط، الخيار الصادر الذي يقتضي من الجهة إعادة شراء أسهمها الخاصة مقابل النقد إذا مارس الطرف المقابل الخيار. ج. يعد العقد الذي تتم تسويته من خلال النقد أو أصل مالي آخر أصلًا مالياً أو التزامًا ماليًا حتى وإن كان المبلغ النقدي أو الأصل المالي الآخر الذي سيتم استلامه أو تسليمه مبنيًا على التغيرات في سعر السوق الخاص بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة (باستثناء ما هو محدد في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18). مثال على ذلك، خيار صافي الأسهم التي تم تسويتها بالنقد. ويعد العقد الذي تتم تسويته بعدد متغير من الأسهم الخاصة بالجهة والتي تساوي قيمتها مبلغاً ثابتًا أو مبلغًا مبنيًا على التغيرات في متغير أساسي (مثلًا، سعر السلعة) أصلًا مالياً أو التزامًا ماليًا. من الأمثلة على ذلك، الخيار المكتوب لشراء النفط والذي، إذا تمت ممارسته، تتم تسويته بصافي أدوات الجهة الخاصة من خلال تسليم الجهة لأكبر عدد من هذه الأدوات تساوي قيمة عقد الخيار. يعتبر مثل هذا العقد أصلًا مالياً أو التزامًا ماليًا حتى ولو	sector. However, where such transactions do occur, the following examples may assist in illustrating how to classify different types of contracts on an entity's own equity instruments: a. A contract that will be settled by the entity receiving or delivering a fixed number of its own shares for no future consideration, or exchanging a fixed number of its own shares for a fixed amount of cash or another financial asset, is an equity instrument (except as stated in paragraph 27). Accordingly, any consideration received or paid for such a contract is added directly to or deducted directly from net assets/equity. One example is an issued share option that gives the counterparty a right to buy a fixed number of the entity's shares for a fixed amount of cash. However, if the contract requires the entity to purchase (redeem) its own shares for cash or another financial asset at a fixed or determinable date or on demand, the entity also recognizes a financial liability for the present value of the redemption amount (with the exception of instruments that have all the features and meet the conditions in paragraph 15 and 16 or paragraphs 17 and 18). One example is an entity's obligation under a forward contract to repurchase a fixed number of its own shares for a fixed amount of cash. b. An entity's obligation to purchase its own shares for cash gives rise to a financial liability for the present value of the redemption amount even if the number of shares that the entity is obliged to repurchase is not fixed or if the obligation is conditional on the counterparty exercising a right to redeem (except as stated in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18). One example of a conditional obligation is an issued option that requires the entity to repurchase its own shares for cash if the counterparty exercises the option. c. A contract that will be settled in cash or another financial asset is a financial asset or financial liability even if the amount of cash or another financial asset that will be received or delivered is based on changes in the market price of the entity's own equity instruments (except as stated in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18). One example is a net cash-settled share option.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
A contract that will be settled in a variable number of the entity's own shares whose value equals a fixed amount or an amount based on changes in an underlying variable (e.g., a commodity price) is a financial asset or a financial liability. An example is a written option to buy oil that, if exercised, is settled net in the entity's own instruments by the entity delivering as many of those instruments as are equal to the value of the option contract. Such a contract is a financial asset or financial liability even if the underlying variable is the entity's own share price rather than oil. Similarly, a contract that will be settled in a fixed number of the entity's own shares, but the rights attaching to those shares will be varied so that the settlement value equals a fixed amount or an amount based on changes in an underlying variable, is a financial asset or a financial liability.	كان المتغير الأساسي هو سعر أسهم الجهة الخاصة بدلًا من النفط. وعلى نحو مشابه، فإن العقد الذي تتم تسويته بعدد ثابت من أسهم الجهة، ولكن الحقوق الملحقة بهذه الأسهم ستختلف بحيث تكون قيمة التسوية تساوي مبلغاً ثابتاً أو مبلغاً مبنياً على التغيرات في المتغير الأساسي، مثل هذا العقد يُعَدُّ أصلاً مالياً أو التزامًا ماليًا.
Contingent Settlement Provisions (Paragraph 30)	**مخصصات التسوية المحتملة (الفقرة 30)**
52. Paragraph 30 requires that if a part of a contingent settlement provision that could require settlement in cash or another financial asset (or in another way that would result in the instrument being a financial liability) is not genuine, the settlement provision does not affect the classification of a financial instrument. Thus, a contract that requires settlement in cash or a variable number of the entity's own shares only on the occurrence of an event that is extremely rare, highly abnormal and very unlikely to occur is an equity instrument. Similarly, settlement in a fixed number of an entity's own shares may be contractually precluded in circumstances that are outside the control of the entity, but if these circumstances have no genuine possibility of occurring, classification as an equity instrument is appropriate.	52. تتطلب الفقرة 30 أنه إذا كان جزء من مخصص التسويات المحتملة الذي يمكن أن يتطلب تسوية بالنقد أو بأصل مالي آخر (أو بطريقة أخرى يمكن أن ينتج عنها أن تكون الأداة التزامًا ماليًا) غير حقيقي، فإن مخصص التسويات لا يؤثر على تصنيف أداة مالية. بالتالي، فإن العقد الذي يتطلب التسوية بالنقد أو بعدد متغير من أسهم الجهة فقط عند وقوع حدث نادر جدًا وغير طبيعي إلى حد كبير ومن غير المحتمل وقوعه، يُعَدُّ أداة حقوق ملكية. وبالمثل، فإن التسوية بعدد ثابت من أسهم الجهة يمكن أن تُتَجَنَّب بموجب العقد في ظروف تكون خارجة عن سيطرة الجهة، ولكن إذا لم يكن هناك احتمال حقيقي لحدوث هذه الظروف، فإن تصنيف الأداة كأداة حقوق ملكية يكون ملائماً.
Treatment in Consolidated Financial Statements	**المعالجة في القوائم المالية الموحدة**
53. In consolidated financial statements, an entity presents non-controlling interests i.e., the interests of other parties in the net assets/equity and revenue of its controlled entities in accordance with IPSAS 1 and IPSAS 35. When classifying a financial instrument (or a component of it) in consolidated financial statements, an entity considers all terms and conditions agreed between members of the economic entity and the holders of the instrument in determining whether the economic entity as a whole has an obligation to deliver cash or another financial asset in respect of the instrument or to settle it in a manner that results in liability classification. When a	53. في القوائم المالية الموحدة، تعرض الجهة حصة غير مسيطرة، أي حصص الأطراف الأخرى في صافي الأصول/ حقوق الملكية وإيراد الجهات المسيطر عليها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35. عند تصنيف أداة مالية (أو مكون منها) في القوائم المالية الموحدة، تأخذ الجهة في الاعتبار جميع الشروط والأحكام المتفق عليها بين أعضاء الجهة الاقتصادية وبين حملة الأداة لتحديد ما إذا كانت الجهة الاقتصادية ككل لديها واجب بتسليم النقد أو أصل مالي آخر فيما يخص الأداة أو من أجل تسويتها بأسلوب ينتج عنه تصنيفها كالتزام. عندما تصدر جهة مسيطر عليها في مجموعة أداة مالية وتوافق الجهة المسيطرة أو جهة أخرى ضمن الجهة الاقتصادية على شروط إضافية مباشرة مع

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
controlled entity issues a financial instrument and a controlling entity or other entity within the economic entity agrees additional terms directly with the holders of the instrument (e.g., a guarantee), the economic entity may not have discretion over distributions or redemption. Although the controlled entity may appropriately classify the instrument without regard to these additional terms in its individual financial statements, the effect of other agreements between members of the economic entity and the holders of the instrument is considered in order to ensure that consolidated financial statements reflect the contracts and transactions entered into by the economic entity as a whole. To the extent that there is such an obligation or settlement provision, the instrument (or the component of it that is subject to the obligation) is classified as a financial liability in consolidated financial statements.	حملة الأداة (مثل، الضمان)، فقد لا يكون للجهة الاقتصادية حرية التصرف بشأن التوزيعات أو الاسترداد. بالرغم من أن الجهة المسيطر عليها يمكن أن تصنف الأداة بشكل ملائم بدون أن تأخذ في الحسبان هذه الشروط الإضافية في قوائمها المالية الفردية، فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار تأثير الاتفاقيات الأخرى بين أعضاء الجهة الاقتصادية وحملة الأداة المالية، للتأكد من أن القوائم المالية الموحدة تعكس العقود والمعاملات المبرمة من قبل الجهة الاقتصادية ككل. طالما أن هناك مثل هذا الواجب أو مخصص التسويات، تصنف الأداة (أو مكونها الخاضع للواجب) على أنها التزام مالي في القوائم المالية الموحدة.
54. Some types of instruments that impose a contractual obligation on the entity are classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. Classification in accordance with those paragraphs is an exception to the principles otherwise applied in this Standard to the classification of an instrument and cannot be applied by analogy to other instruments. This exception is not extended to the classification of non- controlling interests in the consolidated financial statements. Therefore, instruments classified as equity instruments in accordance with either paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 in the separate or individual financial statements that are non-controlling interests are classified as liabilities in the consolidated financial statements of the economic entity.	54. يتم تصنيف بعض أنواع الأدوات التي تفرض واجبا تعاقدياً على الجهة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17و18. يعتبر التصنيف وفقاً لتلك الفقرات استثناءً من المبادئ التي تطبق في هذا المعيار على تصنيف الأداة، ولا يمكن تطبيقه بالمثل على أدوات أخرى. لا يمتد هذا الاستثناء ليشمل تصنيف الحصص غير المسيطرة في القوائم المالية الموحدة. بالتالي، فإن الأدوات المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15و16 أو الفقرتين 17و18 في القوائم المالية المنفصلة أو الفردية والتي تعتبر حصصاً غير مسيطرة تُصَنَّف على أنها التزامات في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية.
Compound Financial Instruments (Paragraphs 33–37)	الأدوات المالية المركبة (الفقرات 33-37)
55. Paragraph 33 applies only to issuers of non-derivative compound financial instruments. Paragraph 33 does not deal with compound financial instruments from the perspective of holders. IPSAS 41 deals with the classification and measurement of financial assets that are compound financial instruments from the holder's perspective.	55. تنطبق الفقرة 33 فقط على مصدري الأدوات المالية المركبة غير المشتقة. لا تتناول الفقرة 33 الأدوات المالية المركبة من منظور حاملي هذه الأدوات. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 تصنيف وقياس الأصول المالية التي هي أدوات مالية مركبة من منظور حامل هذه الأدوات.
56. Compound financial instruments are not common in the public sector because of the capital structure of public sector entities. The following discussion does, however, illustrate how a compound financial instrument would be analyzed into its	56. إن الأدوات المالية المركبة غير شائعة في القطاع العام بسبب هيكل رأس المال في جهات القطاع العام. مع ذلك، يوضح الآتي كيفية تحليل أداة مالية مركبة إلى الأجزاء المكونة لها. من الأشكال الشائعة للأدوات المالية المركبة أداة دين مع خيار تحويل مُضمن فيها، مثل

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
component parts. A common form of compound financial instrument is a debt instrument with an embedded conversion option, such as a bond convertible into ordinary shares of the issuer, and without any other embedded derivative features. Paragraph 33 requires the issuer of such a financial instrument to present the liability component and net assets/equity component separately in the statement of financial position, as follows: a. The issuer's obligation to make scheduled payments of interest and principal is a financial liability that exists as long as the instrument is not converted. On initial recognition, the fair value of the liability component is the present value of the contractually determined stream of future cash flows discounted at the rate of interest applied at that time by the market to instruments of comparable credit status and providing substantially the same cash flows, on the same terms, but without the conversion option. b. The equity instrument is an embedded option to convert the liability into net assets/equity of the issuer. This option has value on initial recognition even when it is out of the money.	سند قابل للتحويل إلى أسهم عادية للمصدر، وبدون أي خصائص مشتقة أخرى مُضمنة فيها. تتطلب الفقرة 33 من المعيار من مصدري مثل هذه الأداة المالية أن يقوموا بعرض مكوّن الالتزامات ومكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية بشكل منفصل في قائمة المركز المالي كما يلي: أ. يعد واجب المصدر بالقيام بدفعات مجدولة من الفائدة والمبلغ الأصلي التزامًا ماليًا يظل قائماً طالما لم تحول الأداة. عند الإثبات الأولي، تكون القيمة العادلة لمكون الالتزام هي القيمة الحالية لسلسلة التدفقات النقدية المستقبلية المحددة تعاقديًا مخصومة بمعدل الفائدة السائد في السوق في ذلك الوقت على أدوات لها وضع ائتماني مماثل وتوفر بشكل جوهري نفس التدفقات النقدية بنفس الشروط ولكن دون خيار التحويل. ب. أداة حقوق الملكية هي خيار مضمّن لتحويل الالتزام إلى صافي أصول/ حقوق ملكية للمصدر. يكون لهذا الخيار قيمته عند الإثبات الأولي حتى وإن كان سعر ممارسته غير مجز.
57. On conversion of a convertible instrument at maturity, the entity derecognizes the liability component and recognizes it as net assets/equity. The original net assets/equity component remains as net assets/equity (although it may be transferred from one line item within net assets/equity to another.) There is no gain or loss on conversion at maturity.	57. عند تحويل الأداة القابلة للتحويل عند الاستحقاق، تلغي الجهة إثبات مكوّن الالتزام وتثبته كصافي أصول/ حقوق ملكية. يظل مكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية الأصلي على أنه صافي أصول/ حقوق ملكية (بالرغم من انه يمكن أن ينقل من بند في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى بند آخر ضمنها). لا يوجد مكسب أو خسارة عند التحويل في تاريخ الاستحقاق.
58. When an entity extinguishes a convertible instrument before maturity through an early redemption or repurchase in which the original conversion privileges are unchanged, the entity allocates the consideration paid and any transaction costs for the repurchase or redemption to the components of the instrument at the date of the transaction. The method used in allocating the consideration paid and transaction costs to the separate components is consistent with that used in the original allocation to the separate components of the proceeds received by the entity when the convertible instrument was issued, in accordance with paragraphs 33–37.	58. عندما تسدد الجهة أداة قابلة للتحويل قبل تاريخ الاستحقاق من خلال استرداد مبكر أو إعادة شراء لا تتغير فيه ميزات التحويل الأصلية، تخصص الجهة العوض المدفوع وأي تكاليف معاملة لإعادة الشراء أو الاسترداد إلى مكونات الأداة في تاريخ المعاملة. تكون الطريقة المستخدمة في تخصيص العوض المدفوع وتكاليف المعاملة للمكونات المنفصلة متسقة مع تلك المستخدمة في التخصيص الأصلي للمكونات المنفصلة للمتحصلات التي تسلمتها الجهة وقت إصدار الأداة القابلة للتحويل، وفقًا للفقرات من 33-37.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
59. Once the allocation of the consideration is made, any resulting gain or loss is treated in accordance with accounting principles applicable to the related component, as follows: a. The amount of gain or loss relating to the liability component is recognized in surplus or deficit; and b. The amount of consideration relating to the net assets/equity component is recognized in net assets/equity.	59. بمجرد تخصيص العوض، يعالج أي مكسب أو خسارة وفقًا لمبادئ المحاسبة التي تنطبق على المكوّن ذي العلاقة على النحو التالي: أ. يُثْبَت مبلغ المكسب أو الخسارة المرتبط بمكوّن الالتزام في الفائض أو العجز؛ و ب. يُثْبَت مبلغ العوض المرتبط بمكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية في صافي الأصول/ حقوق الملكية.
60. An entity may amend the terms of a convertible instrument to induce early conversion, for example by offering a more favorable conversion ratio or paying other additional consideration in the event of conversion before a specified date. The difference, at the date the terms are amended, between the fair value of the consideration the holder receives on conversion of the instrument under the revised terms and the fair value of the consideration the holder would have received under the original terms is recognized as a loss in surplus or deficit.	60. يمكن أن تعدل الجهة شروط الأداة القابلة للتحويل للحث على التحويل المبكر، على سبيل المثال من خلال عرض معدل تحويل ملائم أو دفع عوض إضافي آخر في حالة التحويل قبل التاريخ المحدد. يتم إثبات الفرق بين القيمة العادلة للعوض الذي يستلمه حامل الأداة عند تحويلها في تاريخ تعديل الشروط، بموجب الشروط المعدلة، وبين القيمة العادلة للعوض الذي كان يمكن أن يستلمه الحامل بموجب الشروط الأصلية، كخسارة في الفائض أو العجز.
Treasury Shares (Paragraphs 38 and 39)	**أسهم الخزينة (الفقرتان 38 و39)**
61. An entity's own equity instruments are not recognized as a financial asset regardless of the reason for which they are reacquired. Paragraph 38 requires an entity that reacquires its own equity instruments to deduct those equity instruments from net assets/equity. However, when an entity holds its own equity instruments on behalf of others, for example, a financial institution holding its own equity instruments on behalf of a client, there is an agency relationship and as a result those holdings are not included in the entity's statement of financial position.	61. لا تُثْبَت أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة كأصول مالية بصرف النظر عن سبب إعادة اقتنائها. تتطلب الفقرة 38 من الجهة التي تعيد اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها أن تطرح أدوات حقوق الملكية تلك من صافي الأصول/ حقوق الملكية. مع ذلك، عندما تحتفظ الجهة بأدوات حقوق الملكية الخاصة بها نيابةً عن الآخرين، مثل المؤسسة المالية التي تحتفظ بأدوات حقوق الملكية الخاصة بها نيابة عن العميل، تكون هناك علاقة وكالة، ونتيجة لذلك فإن هذه البنود المحتفظ بها لا تدرج في قائمة المركز المالي للجهة.
Interest, Dividends or Similar Distributions, Losses, and Gains (Paragraphs 40–46)	**الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والخسائر، والمكاسب (الفقرات 40-46)**
62. The following example illustrates the application of paragraph 40 to a compound financial instrument. Assume that a non-cumulative preference share is mandatorily redeemable for cash in five years, but that dividends are payable at the discretion of the entity before the redemption date. Such an instrument is a compound financial instrument, with the liability component being the present value of the redemption amount. The unwinding of the discount on this component is recognized in surplus or deficit and classified as interest expense. Any dividends paid relate to the net assets/equity component and, accordingly, are recognized as a distribution of	62. يوضح المثال التالي تطبيق الفقرة 40 على الأداة المالية المركبة. لنفترض أن الأسهم الممتازة غير المجمعة قابلة للاسترداد مقابل النقد بشكل إلزامي خلال خمس سنوات، لكن توزيعات الأرباح تلك تستحق الدفع تبعا لاختيار الجهة قبل تاريخ الاسترداد. تعتبر مثل هذه الأداة أداة مالية مركبة، ويكون مكوّن الالتزام هو القيمة الحالية لمبلغ الاسترداد. يُثْبَت الخصم على هذا المكون في الفائض أو العجز ويصنف كمصروف فائدة. أي توزيعات أرباح مدفوعة ترتبط بمكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية، وبالتالي، يتم إثباتها على أنها توزيع للفائض أو العجز. يمكن أن تطبق معاملة مشابهة لو لم يكن الاسترداد إلزامياً ولكن حسب اختيار حامل الأداة، أو إذا كان تحويل الأسهم إلى عدد متغير من الأسهم العادية إلزاميًا

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
surplus or deficit. A similar treatment would apply if the redemption was not mandatory but at the option of the holder, or if the share was mandatorily convertible into a variable number of ordinary shares calculated to equal a fixed amount or an amount based on changes in an underlying variable (for example, a commodity). However, if any unpaid dividends or similar distributions are added to the redemption amount, the entire instrument is a liability. In such a case, any dividends or similar distributions are classified as interest expense.	ومحسوباً ليساوي مبلغاً ثابتاً أو مبلغاً مبنياً على التغيرات في المتغير الأساسي (مثل السلع). مع ذلك، إذا أضيفَت أي توزيعات غير مدفوعة أو توزيعات مماثلة إلى مبلغ الاسترداد، تُعَدُّ الأداة بأكملها التزامًا. في مثل هذه الحالة، تصنف أي توزيعات الأرباح أو توزيعات مماثلة كمصروف فائدة.
Offsetting a Financial Asset and a Financial Liability (Paragraphs 47–55)	**المقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي (الفقرات 47-55)**
63. [Deleted].	63. [حذفت].
Criterion that an Entity 'Currently has a Legally Enforceable Right to Set Off the Recognized Amounts' (paragraph 47 (a))	**الضابط المتمثل في أن "يكون للجهة حق قابل للإنفاذ نظاماً لمقاصة المبالغ المثبتة" (فقرة 47 (أ))**
63A. A right of set-off may be currently available or it may be contingent on a future event (for example, the right may be triggered or exercisable only on the occurrence of some future event, such as the default, insolvency or bankruptcy of one of the counterparties). Even if the right of set-off is not contingent on a future event, it may only be legally enforceable in the normal course of operations, or in the event of default, or in the event of insolvency or bankruptcy, of one or all of the counterparties. 63B. To meet the criterion in paragraph 47(a), an entity must currently have a legally enforceable right of set-off. This means that the right of set-off: a. Must not be contingent on a future event; and b. Must be legally enforceable in all of the following circumstances: 1. The normal course of operations; 2. The event of default; and 3. The event of insolvency or bankruptcy of the entity and all of the counterparties. 63C. The nature and extent of the right of set-off, including any conditions attached to its exercise and whether it would remain in the event of default or insolvency or bankruptcy, may vary from one legal jurisdiction to another. Consequently, it cannot be assumed that the right of set-off is automatically available outside of the normal course of operations. For example, the bankruptcy or insolvency laws of a	63أ. قد يكون حق المقاصة متاحًا حاليًا أو قد يكون متوقفًا على حدث مستقبلي (على سبيل المثال، قد يتم تفعيل الحق أو يصبح قابلاً للممارسة فقط عند وقوع حدث مستقبلي ما، مثل التخلف عن السداد، أو إعسار أو إفلاس أحد الأطراف المقابلة). حتى لو لم يكن حق المقاصة متوقفاً على حدث مستقبلي، فقد يكون قابلاً للإنفاذ نظاماً فقط في السياق العادي للأعمال، أو في حالة التخلف عن السداد، أو في حالة إعسار أو إفلاس، أحد أو جميع الأطراف المقابلة. 63ب. لاستيفاء الضابط الوارد في الفقرة 47 (أ)، يجب أن يكون للجهة حاليًا حق قابل للإنفاذ نظاماً لإجراء مقاصة. وهذا يعني أن حق إجراء المقاصة: (أ) يجب ألا يكون متوقفاً على حدث مستقبلي؛ و (ب) يجب أن يكون قابلاً للإنفاذ نظاماً في جميع الظروف التالية: 1. السياق العادي للأعمال؛ و 2. حدوث تخلف عن السداد؛ و 3. حالة إعسار أو إفلاس الجهة وجميع الأطراف المقابلة. 63ج. طبيعة ومدى حق المقاصة، بما في ذلك أي شروط مرتبطة بممارسته وما إذا كان سيظل باقياً في حالة التخلف عن السداد أو الإعسار عن الوفاء أو الإفلاس، قد تختلف من دولة لأخرى. وتبعاً لذلك، لا يمكن افتراض بأن حق المقاصة متاح تلقائيًا خارج السياق العادي للأعمال. على سبيل المثال، قد تمنع أو تقيد أنظمة الإفلاس أو الإعسار في دولة حق المقاصة في حالة الإفلاس أو الإعسار في بعض الظروف.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
jurisdiction may prohibit, or restrict, the right of set-off in the event of bankruptcy or insolvency in some circumstances. 63D. The laws applicable to the relationships between the parties (for example, contractual provisions, the laws governing the contract, or the default, insolvency or bankruptcy laws applicable to the parties) need to be considered to ascertain whether the right of set-off is enforceable in the normal course of operations, in an event of default, and in the event of insolvency or bankruptcy, of the entity and all of the counterparties (as specified in paragraph AG63B(b)).	63د. الأنظمة التي تنطبق على العلاقات بين الأطراف (على سبيل المثال، الأحكام التعاقدية أو الأنظمة التي تحكم العقد، أو أنظمة التخلف عن السداد أو الإعسار أو الإفلاس التي تنطبق على الأطراف) يلزم أن تؤخذ في الحسبان للتأكد مما إذا كان حق المقاصة قابل للإنفاذ نظاماً في السياق العادي للأعمال، في حالة التخلف عن السداد، وفي حالة إعسار أو إفلاس الجهة وجميع الأطراف المقابلة (كما هو محدد في فقرة إرشادات التطبيق 63ب(ب)).
Criterion that an Entity 'Intends Either to Settle on a Net Basis, or to Realize the Asset and Settle the Liability Simultaneously' (paragraph 47(b))	**الضابط المتمثل في أن " تنوي الجهة إما أن تقوم بالتسوية على أساس صافي المبلغ أو أن تحقق الأصل وتسوي الالتزام بشكل متزامن" (فقرة 47 (ب))**
63E. To meet the criterion in paragraph 47(b) an entity must intend either to settle on a net basis or to realize the asset and settle the liability simultaneously. Although the entity may have a right to settle net, it may still realize the asset and settle the liability separately. 63F. If an entity can settle amounts in a manner such that the outcome is, in effect, equivalent to net settlement, the entity will meet the net settlement criterion in paragraph 47(b). This will occur if, and only if, the gross settlement mechanism has features that eliminate or result in insignificant credit and liquidity risk, and that will process receivables and payables in a single settlement process or cycle. For example, a gross settlement system that has all of the following characteristics would meet the net settlement criterion in paragraph 47(b): a. Financial assets and financial liabilities eligible for set-off are submitted at the same point in time for processing; b. Once the financial assets and financial liabilities are submitted for processing, the parties are committed to fulfil the settlement obligation; c. There is no potential for the cash flows arising from the assets and liabilities to change once they have been submitted for processing (unless the processing fails—see (d) below); d. Assets and liabilities that are collateralized with securities will be settled on a securities transfer or similar system (for example, delivery versus payment), so	63هـ- لاستيفاء الضابط الوارد في الفقرة 47(ب)، يجب أن يكون للجهة النية إما للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. على الرغم من أنه قد يكون للجهة الحق في التسوية على أساس الصافي، إلا أنها قد لا يزال بإمكانها تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بشكل منفصل. 63و- إذا كان بإمكان الجهة تسوية المبالغ بطريقة تكون معها النتيجة، في الواقع، معادلة للتسوية على أساس الصافي، فإن الجهة سوف تستوفي ضابط التسوية على أساس الصافي الوارد في الفقرة 47(ب). سيحدث هذا إذا، وفقط إذا، كان لآلية التسوية الإجمالية سمات تزيل مخاطر الائتمان والسيولة أو تنتج عنها مخاطر ائتمان وسيولة ضئيلة، وإذا كانت ستعالج الذمم المدينة والذمم الدائنة في عملية أو دورة تسوية واحدة. على سبيل المثال، نظام تسوية إجمالية له جميع الخصائص التالية سوف يستوفي ضابط التسوية على أساس الصافي الوارد في الفقرة 47(ب): (أ) يتم تقديم الأصول المالية والالتزامات المالية المؤهلة للمقاصة في نفس النقطة الزمنية لإجراء المعالجة؛ و (ب) بمجرد تقديم الأصول المالية والالتزامات المالية لإجراء المعالجة، تكون الأطراف ملتزمة بالوفاء بواجب التسوية؛ و (ج) ليس هناك احتمال بتغير التدفقات النقدية الناشئة عن الأصول والالتزامات بمجرد تقديمها لإجراء المعالجة (ما لم تفشل المعالجة - انظر (د) أدناه)؛ و

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ - إرشادات التطبيق
that if the transfer of securities fails, the processing of the related receivable or payable for which the securities are collateral will also fail (and vice versa); e. Any transactions that fail, as outlined in (d), will be re-entered for processing until they are settled; f. Settlement is carried out through the same settlement institution (for example, a settlement bank, a central bank or a central securities depository); and g. An intraday credit facility is in place that will provide sufficient overdraft amounts to enable the processing of payments at the settlement date for each of the parties, and it is virtually certain that the intraday credit facility will be honored if called upon.	(د) سوف تتم تسوية الأصول والالتزامات المضمونة بأوراق مالية على أساس نظام تحويل الأوراق المالية أو نظام مشابه (على سبيل المثال، التسليم مقابل الدفع)، بحيث إذا فشل نحويل الأوراق المالية، فإن معالجة الذمم المدينة أو الذمم الدائنة ذات العلاقة التي تكون الأوراق المالية ضماناً لها ستفشل أيضًا (والعكس صحيح)؛ و (هـ) أي معاملات تفشل، كما هو موضح في (د)، سوف يعاد إدخالها لإجراء المعالجة حتى تتم تسويتها؛ و (و) تتم التسوية من خلال مؤسسة التسوية نفسها (على سبيل المثال، بنك تسوية أو بنك مركزي أو جهة مركزية لإيداع الأوراق المالية)؛ و (ز) يوجد تسهيل ائتماني خلال اليوم يوفر مبالغ سحب على المكشوف كافية لتمكين معالجة المدفوعات في تاريخ التسوية لكل طرف من الأطراف، ومن المؤكد عمليا أن التسهيل الائتماني خلال اليوم سيتم تقديمه إذا تم طلبه.
64. The Standard does not provide special treatment for so-called "synthetic instruments," which are groups of separate financial instruments acquired and held to emulate the characteristics of another instrument. For example, a floating rate long-term debt combined with an interest rate swap that involves receiving floating payments and making fixed payments synthesizes a fixed rate long-term debt. Each of the individual financial instruments that together constitute a "synthetic instrument" represents a contractual right or obligation with its own terms and conditions and each may be transferred or settled separately. Each financial instrument is exposed to risks that may differ from the risks to which other financial instruments are exposed. Accordingly, when one financial instrument in a "synthetic instrument" is an asset and another is a liability, they are not offset and presented in an entity's statement of financial position on a net basis unless they meet the criteria for offsetting in paragraph 47.	64. لا يوفر المعيار معالجة خاصة لما يسمى بالأدوات المصطنعة، والتي هي عبارة عن تجميع لأدوات مالية منفصلة ومشتراه ومُحتَفظ بها لتضاهى خصائص أداة أخرى. فعلى سبيل المثال، عند تجميع دين طويل الأجل ذا معدل فائدة عائم مع عقد مبادلة أسعار فائدة يتضمن استلام دفعات غير محددة وسداد دفعات ثابتة لاصطناع دين طويل الأجل بمعدل فائدة ثابت. يمثل كل من الأدوات المالية الفردية التي تشكل معاً أداة مصطنعة حقاً أو واجبا تعاقدياً له شروطه وأحكامه الخاصة ويمكن تحويل أو تسوية كل أداة منها بصورة منفصلة. قد تتعرض كل أداة مالية لمخاطر قد تختلف عن المخاطر التي تتعرض لها الأدوات المالية الأخرى. لذلك، عندما يكون أحد مكونات الأداة المصطنعة أصلا ويكون الآخر التزاماً فإنه لا يتم إجراء مقاصة بينهما وعرضهما في قائمة المركز المالي للجهة على أساس صافي إلا إذا استُوفيَت شروط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من المعيار.

6. ملحق (ب): حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
This Appendix is an integral part of IPSAS 28.	*يُعَدُّ هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.*
Introduction	**مقدمة**
1. Co-operatives and other similar entities are formed by groups of persons to meet common economic or social needs. National laws typically define a co-operative as a society endeavoring to promote its members' economic advancement by way of a joint business operation (the principle of self-help). Members' interests in a co-operative are often characterised as members' shares, units or the like, and are referred to below as "members' shares." This Appendix applies to financial instruments issued to members of co-operative entities that evidence the members' ownership interest in the entity and does not apply to financial instruments that will or may be settled in the entity's own equity instruments.	1. تُشَكَّلُ الجهات التعاونية وغيرها من الجهات المماثلة عن طريق مجموعات من الأشخاص لتلبية احتياجات اقتصادية أو اجتماعية مشتركة. عادة ما تُعرِّف الأنظمة الوطنية الجهة التعاونية على أنها جمعية تسعى لتعزيز التقدم الاقتصادي لأعضائها بواسطة عملية تجارية مشتركة (مبدأ المساعدة الذاتية). غالباً ما تتسم حصص الأعضاء في الجهة التعاونية بأنها حصص أو وحدات أو ما شابهها ويشار إليها أدناه بـ "حصص الأعضاء". ينطبق هذا الملحق على الأدوات المالية الصادرة لأعضاء الجهات التعاونية التي تثبت حصة ملكية الأعضاء في حقوق الملكية ولا ينطبق على الأدوات المالية التي ستتم أو يمكن أن تتم تسويتها بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة.
2. IPSAS 28 establishes principles for the classification of financial instruments as financial liabilities or net assets/equity. In particular, those principles apply to the classification of puttable instruments that allow the holder to put those instruments to the issuer for cash or another financial instrument. The application of those principles to members' shares in co-operative entities and similar instruments is difficult. This guidance is provided to illustrate the application of the principles in IPSAS 28 to members' shares and similar instruments that have certain features, and the circumstances in which those features affect the classification as liabilities or net assets/equity.	2. ينص معيار المحاسبة للقطاع العام 28 على مبادئ تصنيف الأدوات المالية كالتزامات مالية أو صافي أصول/ حقوق ملكية، وعلى وجه التحديد، تنطبق تلك المبادئ على تصنيف الأدوات القابلة للإعادة التي تسمح لصاحبها بعرض هذه الأدوات على الجهة المُصدرة مقابل نقد أو أداة مالية أخرى. يُعَدُّ تطبيق تلك المبادئ على حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة أمراً صعباً. تهدف هذه الإرشادات إلى توضيح تطبيق المبادئ المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 على حصص الأعضاء والأدوات المماثلة التي تتسم بخصائص معينة، والظروف التي تؤثر فيها هذه الخصائص على التصنيف كالتزامات مالية أو صافي أصول/ حقوق ملكية.
3. Many financial instruments, including members' shares, have characteristics of equity instruments, including voting rights and rights to participate in dividend or similar distributions. Some financial instruments give the holder the right to request redemption for cash or another financial asset, but may include or be subject to limits on whether the financial instruments will be redeemed. The following paragraphs outline how those redemption terms should be evaluated in determining whether the financial instruments should be classified as liabilities or net assets/equity.	3. تتوافر في العديد من الأدوات المالية، بما في ذلك حصص الأعضاء، خصائص أدوات حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق التصويت وحقوق المشاركة في توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة. تمنح بعض الأدوات المالية صاحبها حق المطالبة بالاسترداد مقابل نقد أو أصل مالي آخر، لكنها قد تتضمن أو تخضع لقيود بشأن ما إذا كانت الأدوات المالية ستُسْتَرَدُّ. توضح الفقرات التالية كيف ينبغي تقويم شروط الاسترداد تلك عند تحديد ما إذا كان ينبغي تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو صافي أصول/ حقوق ملكية.

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
Application of IPSASs to Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	**تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام على حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة**
4. The contractual right of the holder of a financial instrument (including members' shares in co-operative entities) to request redemption does not, in itself, require that financial instrument to be classified as a financial liability. Rather, the entity must consider all of the terms and conditions of the financial instrument in determining its classification as a financial liability or an equity instrument. Those terms and conditions include relevant local laws, regulations and the entity's governing charter in effect at the date of classification, but not expected future amendments to those laws, regulations or charter.	4. لا يتطلب الحق التعاقدي لصاحب الأداة المالية (بما في ذلك حصص الأعضاء في الجهات التعاونية) للمطالبة بالاسترداد بحد ذاته أن تُصَنَّف الأداة المالية كالتزام مالي. بل يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع بنود وشروط الأداة المالية عند تحديد تصنيفها كالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية. تتضمن هذه البنود والشروط الأنظمة واللوائح المحلية ذات الصلة وتنظيم الجهة الساري في تاريخ التصنيف، لكن لا تتضمن أي تعديلات مستقبلية متوقعة على تلك الأنظمة واللوائح أو تنظيم الجهة.
5. Members' shares that would be classified as equity instruments if the members did not have a right to request redemption are equity instruments if either of the conditions described in paragraphs B6 and B7 is present or the members' shares have all the features and meet the conditions in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 of IPSAS 28. Demand deposits, including current accounts, deposit accounts and similar contracts that arise when members act as customers are financial liabilities of the entity.	5. تُعَدُّ حصص الأعضاء التي تُصنف كأدوات حقوق ملكية إذا لم يكن لدى الأعضاء حق المطالبة بالاسترداد، أنها أدوات حقوق ملكية إذا توافر أي من الشرطين المذكورين في الفقرتين 6 و7 من ملحق ب، أو إذا كانت حصص الأعضاء تتوافر فيها جميع الخصائص وتحقق الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. كما تعتبر الودائع تحت الطلب، بما في ذلك الحسابات الجارية، وحسابات الودائع والعقود المماثلة التي تنشأ عندما يتصرف الأعضاء كعملاء، التزامات مالية للجهة.
6. Members' shares are equity instruments if the entity has an unconditional right to refuse redemption of the members' shares.	6. تُعَدُّ حصص الأعضاء أدوات حقوق ملكية إذا كان لدى الجهة حق غير مشروط برفض استرداد حصص الأعضاء.
7. Local law, regulation or the entity's governing charter can impose various types of prohibitions on the redemption of members' shares, e.g., unconditional prohibitions or prohibitions based on liquidity criteria. If redemption is unconditionally prohibited by local law, regulation or the entity's governing charter, members' shares are equity instruments. However, provisions in local law, regulation or the entity's governing charter that prohibit redemption only if conditions—such as liquidity constraints—are met (or are not met) do not result in members' shares being equity instruments.	7. يمكن أن تفرض الأنظمة واللوائح المحلية أو تنظيم الجهة أنواعًا متنوعة من الحظر على استرداد حصص الأعضاء مثل الحظر غير المشروط أو الحظر القائم على شروط السيولة. فإذا حُظِرَ الاسترداد بشكل غير مشروط بموجب الأنظمة واللوائح المحلية أو تنظيم الجهة، فإن حصص الأعضاء تكون أدوات حقوق ملكية. مع ذلك، فإن الأحكام الواردة في الأنظمة واللوائح المحلية أو تنظيم الجهة والتي تحظر الاسترداد فقط إذا تحققت (أو إذا لم تتحقق) شروط مثل قيود السيولة، لا تؤدي لاعتبار حصص الأعضاء أدوات حقوق ملكية.
8. An unconditional prohibition may be absolute, in that all redemptions are prohibited. An unconditional prohibition may be partial, in that it prohibits redemption of members' shares if redemption would cause the number of members' shares or	8. يمكن أن يكون الحظر غير المشروط مطلقًا، بمعنى أن تكون جميع عمليات الاسترداد محظورة. يمكن أن يكون الحظر غير المشروط جزئياً بحيث يحظر استرداد حصص الأعضاء إذا تسبب الاسترداد في انخفاض عدد حصص الأعضاء أو مبلغ رأس المال المدفوع من حصص

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
amount of paid-in capital from members' shares to fall below a specified level. Members' shares in excess of the prohibition against redemption are liabilities, unless the entity has the unconditional right to refuse redemption as described in paragraph B6 or the members' shares have all the features and meet the conditions in paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 of IPSAS 28. In some cases, the number of shares or the amount of paid-in capital subject to a redemption prohibition may change from time to time. Such a change in the redemption prohibition leads to a transfer between financial liabilities and net assets/equity.	الأعضاء إلى ما دون مستوى محدد. وتكون حصص الأعضاء الزائدة عن حظر الاسترداد هي التزامات، ما لم يكن للجهة حق غير مشروط برفض الاسترداد كما هو مبين في الفقرة 6 من ملحق ب، أو كانت حصص الأعضاء تتوافر فيها جميع الخصائص وتحقق الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. في بعض الحالات، يمكن أن يتغير عدد الحصص أو مبلغ رأس المال المدفوع الخاضع لحظر الاسترداد من وقت إلى آخر. يؤدي هذا التغير في حظر الاسترداد إلى تحويل بين الالتزامات المالية وصافي الأصول/ حقوق الملكية.
9. At initial recognition, the entity shall measure its financial liability for redemption at fair value. In the case of members' shares with a redemption feature, the entity measures the fair value of the financial liability for redemption at no less than the maximum amount payable under the redemption provisions of its governing charter or applicable law discounted from the first date that the amount could be required to be paid (see example 3).	9. عند الإثبات الأولي، تقيس الجهة التزامها المالي للاسترداد بالقيمة العادلة. في حال حصص الأعضاء التي تنطوي على خاصية الاسترداد، تقيس الجهة القيمة العادلة للالتزام المالي الخاص بالاسترداد بما لا يقل عن الحد الأقصى للمبلغ واجب الدفع بموجب مخصص الاسترداد المنصوص عليه في نظامها الإداري أو النظام المعمول به والمخصوم من أول تاريخ يمكن أن يطلب فيه دفع المبلغ (انظر المثال 3).
10. As required by paragraph 40 of IPSAS 28, distributions to holders of equity instruments are recognized directly in net assets/equity, net of any income tax benefits. Interest, dividends or similar distributions and other returns relating to financial instruments classified as financial liabilities are expenses, regardless of whether those amounts paid are legally characterized as dividends or similar distributions, interest or otherwise.	10. وفقاً لما تتطلبه الفقرة 40 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، تُثْبَت التوزيعات لأصحاب أدوات حقوق الملكية بشكل مباشر في صافي الأصول/ حقوق الملكية، مطروحًا منها أي منافع لضريبية للدخل. تُعَدُّ الفائدة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة، والعوائد الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية المصنفة كالتزامات مالية، مصروفات، بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ المدفوعة توصف نظاماً بأنها توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة، أو فائدة أو خلاف ذلك.
11. When a change in the redemption prohibition leads to a transfer between financial liabilities and net assets/equity, the entity shall disclose separately the amount, timing and reason for the transfer.	11. عندما يؤدي التغير في حظر الاسترداد إلى حدوث تحويل بين الالتزامات المالية وصافي الأصول/ حقوق الملكية، تفصح الجهة بشكل منفصل عن مبلغ وتوقيت وسبب التحويل.
12. The following examples illustrate the application of the preceding paragraphs.	12. توضح الأمثلة التالية تطبيق الفقرات السابقة.
Illustrative Examples	**الأمثلة التوضيحية**
The examples do not constitute an exhaustive list; other fact patterns are possible. Each example assumes that there are no conditions other than those set out in the facts of the example that would require the financial instrument to be classified as a financial liability and that the financial instrument does not have all the features or does not meet the conditions in paragraph 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 of IPSAS 28.	لا تشكل الأمثلة قائمة شاملة؛ إذ من المحتمل وجود أنماط واقعية أخرى. يفترض كل مثال أنه لا يوجد شروط أخرى غير تلك المبينة في وقائع المثال والتي تقتضي تصنيف الأداة المالية كالتزام مالي، وأن الأداة المالية لا تنطوي على جميع الخصائص أو لا تستوفي

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
	الشروط الواردة في الفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.
Unconditional Right to Refuse Redemption (paragraph B6)	*الحق غير المشروط برفض الاسترداد (الفقرة ب 6)*
Example 1	**مثال 1**
Facts	*الوقائع*
13. The entity's charter states that redemptions are made at the sole discretion of the entity. The charter does not provide further elaboration or limitation on that discretion. In its history, the entity has never refused to redeem members' shares, although the governing board has the right to do so.	13.ينص تنظيم الجهة على أنه تجري عمليات الاسترداد وفق التقدير المطلق للجهة. لا ينص النظام على المزيد من التوضيح لهذا التقدير ما لم توجد أي قيود عليه. لم ترفض الجهة أبداً في السابق استرداد حصص الأعضاء بالرغم من أنه يحق لمجلس الإدارة القيام بذلك.
Classification	*التصنيف*
14. The entity has the unconditional right to refuse redemption and the members' shares are equity instruments. IPSAS 28 establishes principles for classification that are based on the terms of the financial instrument and notes that a history of, or intention to make, discretionary payments does not trigger liability classification. Paragraph AG50 of IPSAS 28 states: When preference shares are non-redeemable, the appropriate classification is determined by the other rights that attach to them. Classification is based on an assessment of the substance of the contractual arrangements and the definitions of a financial liability and an equity instrument. When distributions to holders of the preference shares, whether cumulative or non-cumulative, are at the discretion of the issuer, the shares are equity instruments. The classification of a preference share as an equity instrument or a financial liability is not affected by, for example: a. A history of making distributions; b. An intention to make distributions in the future; c. A possible negative impact on the price of ordinary shares of the issuer if distributions are not made (because of restrictions on paying dividends on the ordinary shares if dividends are not paid on the preference shares); d. The amount of the issuer's reserves; e. An issuer's expectation of a surplus or deficit for a period; or	14.يكون للجهة حق غير مشروط برفض الاسترداد وتكون حصص الأعضاء هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية. ينص معيار المحاسبة للقطاع العام 28 على مبادئ تصنيف تعتمد على شروط الأداة المالية كما يشير إلى أن وجود تاريخ، أو نية، لإجراء الدفعات الاختيارية لا يتسبب في تصنيف الأداة المالية على أنها التزام. هذا وتنص فقرة إرشادات التطبيق 50 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 على ما يلي: عندما تكون الأسهم الممتازة غير قابلة للاسترداد، يُحَدَّد التصنيف المناسب من خلال الحقوق الأخرى التي ترافقها. يبنى التصنيف على تقويم جوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفي الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. عندما تجري التوزيعات على حاملي الأسهم الممتازة، سواءٌ كانت مجمعة للأرباح أم غير مجمعة للأرباح، وفق تقدير الجهة المُصدرة، تكون الأسهم هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية. لا يتأثر تصنيف السهم الممتاز كأداة حقوق ملكية أو التزام مالي، على سبيل المثال، بما يلي: أ. تاريخ إجراء التوزيعات؛ أو ب. وجود نية بإجراء توزيعات في المستقبل؛ أو ج. وجود أثر سلبي محتمل على سعر الأسهم العادية للجهة المُصدرة إذا لم تُجْرَ التوزيعات (بسبب قيود على دفع توزيعات الأرباح على الأسهم العادية إذا لم تُسَدَّد توزيعات أرباح على الأسهم الممتازة)؛ أو د. مبلغ احتياطات الجهة المُصدرة؛ أو هـ. توقع الجهة المُصدرة بحدوث فائض أو عجز خلال الفترة؛ أو

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
f. An ability or inability of the issuer to influence the amount of its surplus or deficit for the period.	و. قدرة الجهة المُصدرة أو عدم قدرتها على التأثير على مبلغ الفائض أو العجز الخاص بها خلال الفترة.
Example 2	**مثال 2**
Facts	*الوقائع*
15. The entity's charter states that redemptions are made at the sole discretion of the entity. However, the charter further states that approval of a redemption request is automatic unless the entity is unable to make payments without violating local regulations regarding liquidity or reserves.	15.ينص تنظيم الجهة على أنه تجري عمليات الاسترداد وفق التقدير المطلق للجهة. إلا أن النظام ينص كذلك على أن الموافقة على طلب الاسترداد هي موافقة تلقائية ما لم تكن الجهة غير قادرة على تسديد الدفعات دون انتهاك الأنظمة المحلية المتعلقة بالسيولة أو الاحتياطات.
Classification	*التصنيف*
16. The entity does not have the unconditional right to refuse redemption and the members' shares are classified as a financial liability. The restrictions described above are based on the entity's ability to settle its liability. They restrict redemptions only if the liquidity or reserve requirements are not met and then only until such time as they are met. Hence, they do not, under the principles established in IPSAS 28, result in the classification of the financial instrument as equity instruments. Paragraph AG49 of IPSAS 28 states: Preference shares may be issued with various rights. In determining whether a preference share is a financial liability or an equity instrument, an issuer assesses the particular rights attaching to the share to determine whether it exhibits the fundamental characteristic of a financial liability. For example, a preference share that provides for redemption on a specific date or at the option of the holder contains a financial liability because the issuer has an obligation to transfer financial assets to the holder of the share. *The potential inability of an issuer to satisfy an obligation to redeem a preference share when contractually required to do so, whether because of a lack of funds, a statutory restriction or insufficient surpluses or reserves, does not negate the obligation.* [Emphasis added]	16.لا يكون للجهة حق غير المشروط برفض الاسترداد وتُصنف حصص الأعضاء على أنها التزام مالي. ترتكز القيود الموضحة أعلاه بناءً على قدرة الجهة على تسوية التزامها. هي تقيد عمليات الاسترداد فقط إذا لم تتحقّق متطلبات السيولة أو الاحتياطي إلى أن تُستَوفَى. لذلك، فهي لا تؤدي، وفقًا للمبادئ الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، إلى تصنيف الأداة المالية كأداة حقوق ملكية. تنص فقرة إرشادات التطبيق 49 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 على ما يلي: من الممكن إصدار أسهم ممتازة بحقوق متعددة. عند تصنيف سهم ممتاز كالتزام أو أداة حقوق ملكية، تُقوّم الجهة الحقوق المتعلقة بالسهم لتحديد ما إذا كانت تتوافر فيه الخصائص الأساسية للالتزام المالي. على سبيل المثال، يستوفي السهم الممتاز الذي ينص على الاسترداد في تاريخ محدد أو حسب اختيار حامل السهم تعريف الالتزام المالي إذا كان على المصدر واجب بتحويل أصول مالية لحامل السهم. *لا ينفي احتمال عدم قدرة المصدر على الوفاء بالواجب باسترداد سهم ممتاز عندما يلتزم تعاقديًا بذلك -سواء كان لعدم وجود الأموال أو لقيود نظامية أو عدم كفاية الفوائض أو الاحتياطات – وجود هذا الواجب.*[تم عرض النص بخط مائل لإبرازه]
Prohibitions against Redemption (Paragraphs B7 and B8)	*حظر الاسترداد (الفقرتان 7 و8 من ملحق ب)*
Example 3	**مثال 3**
Facts	*الوقائع*

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
17. A co-operative entity has issued shares to its members at different dates and for different amounts in the past as follows: a. January 1, 20X1 100,000 shares at CU10 each (CU1,000,000); b. January 1, 20X2 100,000 shares at CU20 each (a further CU2,000,000, so that the total for shares issued is CU3,000,000). Shares are redeemable on demand at the amount for which they were issued.	17.أصدرت جهة تعاونية أسهم إلى أعضائها في تواريخ مختلفة ومقابل مبالغ مختلفة في الماضي على النحو التالي: أ. 1 يناير 1×20 100.000 سهم بقيمة 10 ريال سعودي لكل منها (1.000.000 ريال سعودي)؛ ب. 1 يناير 2×20 100.000 سهم بقيمة 20 ريال سعودي لكل منها (2.000.000 ريال سعودي أخرى، بحيث يكون إجمالي الأسهم الصادرة هو 3.000.000 ريال سعودي). تكون الأسهم قابلة للاسترداد عند الطلب بالمبلغ الذي تم إصدارها به.
18. The entity's charter states that cumulative redemptions cannot exceed 20 percent of the highest number of its members' shares ever outstanding. At December 31, 20X2 the entity has 200,000 of outstanding shares, which is the highest number of members' shares ever outstanding and no shares have been redeemed in the past. On January 1, 20X3 the entity amends its governing charter and increases the permitted level of cumulative redemptions to 25 percent of the highest number of its members' shares ever outstanding.	18.ينص تنظيم الجهة على أن عمليات الاسترداد التراكمية لا يمكن أن تتجاوز 20% من أعلى عدد متداول لأسهم الأعضاء قائم. وفي 31 ديسمبر2×20، كان لدى الجهة 200.000 سهم قائم، وهو أعلى عدد قائم لأسهم الأعضاء ولم يُستَرَد أي أسهم في الماضي. وفي 1 يناير 3×20، عدلت الجهة نظامها الإداري وزادت المستوى المسموح به لعمليات الاسترداد التراكمية إلى 25% من أعلى عدد قائمة لأسهم الأعضاء.
Classification	*التصنيف*
Before the Governing Charter is Amended	قبل تعديل تنظيم الجهة
19. Members' shares in excess of the prohibition against redemption are financial liabilities. The co-operative entity measures this financial liability at fair value at initial recognition. Because these shares are redeemable on demand, the co-operative entity measures the fair value of such financial liabilities in accordance with paragraph 68 of IPSAS 41, which states: "The fair value of a financial liability with a demand feature (e.g., a demand deposit) is not less than the amount payable on demand ..." Accordingly, the co-operative entity classifies as financial liabilities the maximum amount payable on demand under the redemption provisions.	19.تُعَدُّ حصص الأعضاء التي تزيد على حظر الاسترداد هي التزامات مالية. تقيس الجهة التعاونية هذا الالتزام المالي بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي. نظراً لأن هذه الأسهم قابلة للاسترداد عند الطلب، تقيس الجهة التعاونية القيمة العادلة لهذه الالتزامات المالية وفقًا للفقرة 68 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 والتي تنص على ما يلي: "إن القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يتضمن خاصية الطلب (مثل وديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ الواجب الدفع عند الطلب...". وعليه، تصنف الجهة التعاونية أعلى مبلغ واجب الدفع عند الطلب بموجب أحكام الاسترداد كالتزامات مالية.
20. On January 1, 20X1 the maximum amount payable under the redemption provisions is 20,000 shares at CU10 each and accordingly the entity classifies CU200,000 as financial liability and CU800,000 as equity instruments. However, on January 1, 20X2 because of the new issue of shares at CU20, the maximum amount payable under the redemption provisions increases to 40,000 shares at CU20 each. The issue of additional shares at CU20 creates a new liability that is measured on initial	20.في 1 يناير 1×20، يكون أعلى مبلغ واجب الدفع عند الطلب بموجب أحكام الاسترداد هو 20.000 سهم بقيمة 10 ريالات سعودية لكل سهم وعليه تصنف الجهة 200.000 ريال سعودي كالتزام مالي و800.000 ريال سعودي كأدوات حقوق ملكية. إلا أنه في 1 يناير 2×20 وبسبب الإصدار الجديد للأسهم بقيمة 20 ريالاً سعوديًّا لكل سهم، يرتفع أعلى مبلغ واجب الدفع عند الطلب بموجب أحكام الاسترداد إلى 40.000 سهم بقيمة 20 ريالاً سعوديًّا لكل منها. يؤدي إصدار الأسهم الإضافية بقيمة 20 ريالاً سعوديًّا لكل منها إلى نشوء التزام

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
recognition at fair value. The liability after these shares have been issued is 20 percent of the total shares in issue (200,000), measured at CU20, or CU800,000. This requires recognition of an additional liability of CU600,000. In this example no gain or loss is recognized. Accordingly the entity now classifies CU800,000 as financial liabilities and CU2,200,000 as equity instruments. This example assumes these amounts are not changed between January 1, 20X1 and December 31, 20X2.	جديد يقاس عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة. يبلغ الالتزام بعد إصدار هذه الأسهم ما نسبته 20% من إجمالي الأسهم الصادرة (200,000) مقاسة بقيمة 20 ريالاً سعوديًّا لكل منها أو 800,000 ريال سعودي. وهذا يتطلب إثبات التزام إضافي مقداره 600,000 ريال سعودي. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة في هذا المثال. وعليه، تصنف الجهة الآن مبلغ 800,000 ريال سعودي كالتزامات مالية، ومبلغ 2,200,000 ريال سعودي كأدوات حقوق ملكية. يفترض هذا المثال عدم تغير هذه المبالغ بين 1 يناير 1×20 و31 ديسمبر.2×20
After the Governing Charter is Amended	بعد تعديل تنظيم الجهة
21. Following the change in its governing charter the co-operative entity can now be required to redeem a maximum of 25 percent of its outstanding shares or a maximum of 50,000 shares at CU20 each. Accordingly, on January 1, 20X3 the co-operative entity classifies as financial liabilities an amount of CU1,000,000 being the maximum amount payable on demand under the redemption provisions, as determined in accordance with paragraph 68 of IPSAS 41. It therefore transfers on January 1, 20X3 from net assets/equity to financial liabilities an amount of CU200,000, leaving CU2,000,000 classified as equity instruments. In this example the entity does not recognize a gain or loss on the transfer.	21.بعد التغير في تنظيم الجهة، يمكن أن يُطلب الآن من الجهة التعاونية استرداد 25% كحد أقصى من أسهمها المتداولة أو 50.000 سهم كحد أقصى بقيمة 20 ريال سعودي لكل منها. وعليه وفي 1 يناير 3×20، تصنف الجهة التعاونية مبلغ 1.000.000 ريال سعودي كالتزامات مالية كونه أعلى مبلغ واجب الدفع عند الطلب بموجب أحكام الاسترداد، وفقاً للفقرة 68 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. لذلك تقوم الجهة في 1 يناير 3×20 بتحويل مبلغ 200.000 ريال سعودي من صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الالتزامات المالية، مبقية على مبلغ 2.000.000 ريال سعودي لتصنفها كأدوات حقوق ملكية. في هذا المثال، لا تثبت الجهة مكسبا أو خسارة من التحويل.
Example 4	**مثال 4**
Facts	*الوقائع*
22. Local law governing the operations of co-operatives, or the terms of the entity's governing charter, prohibit an entity from redeeming members' shares if, by redeeming them, it would reduce paid-in capital from members' shares below 75 percent of the highest amount of paid-in capital from members' shares. The highest amount for a particular co-operative is CU1,000,000. At the end of the reporting period the balance of paid-in capital is CU900,000.	22.يحظر النظام المحلي الذي يحكم عمليات الجهات التعاونية، أو شروط تنظيم الجهة للجهة، استرداد حصص الأعضاء إذا كان استردادها سيؤدي إلى تخفيض رأس المال المسدد من حصص الأعضاء إلى ما دون 75% من أعلى مبلغ لرأس المال المسدد من حصص الأعضاء. يكون أعلى مبلغ لجهة تعاونية محددة هو 1,000,000 ريال سعودي. في نهاية فترة القوائم المالية، يبلغ رصيد رأس المال المسدد 900,000 ريال سعودي.
Classification	*التصنيف*
23. In this case, CU750,000 would be classified as equity instruments and CU150,000 would be classified as financial liabilities. In addition to the paragraphs already cited, paragraph 22(b) of IPSAS 28 states in part: ... A financial instrument that gives the holder the right to put it back to the issuer for cash or another financial asset (a "puttable instrument") is a financial liability, except	23.في هذه الحالة، يتم تصنيف 750,000 ريال سعودي كأدوات حقوق ملكية و150,000 ريال سعودي كالتزامات مالية. بالإضافة إلى الفقرات المذكورة سابقاً، تنص الفقرة 22(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 جزئياً على ما يلي: إن الأداة المالية التي تعطي صاحبها حق إعادتها إلى الجهة المُصدرة مقابل نقد أو أصل مالي آخر ("أداة قابلة للإعادة") هي التزام مالي، باستثناء تلك الأدوات المصنفة على أنها

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
for those instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18. The financial instrument is a financial liability even when the amount of cash or other financial assets is determined on the basis of an index or other item that has the potential to increase or decrease. The existence of an option for the holder to put the instrument back to the issuer for cash or another financial asset means that the puttable instrument meets the definition of a financial liability, except for those instruments classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18.	أدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18. تكون الأداة المالية هي التزام مالي حتى عند تحديد مبلغ النقد أو الأصول المالية الأخرى على أساس مؤشر معين أو بند آخر يمكن أن يرتفع أو ينخفض. كما أن وجود خيار أمام صاحب الأداة بإعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي آخر يعني أن الأداة القابلة للإعادة تحقق تعريف الالتزام المالي، باستثناء تلك الأدوات المصنفة كأدوات حقوق ملكية وفقًا للفقرتين 15و16 أو الفقرتين 17 و18.
24. The redemption prohibition described in this example is different from the restrictions described in paragraphs 23 and AG49 of IPSAS 28. Those restrictions are limitations on the ability of the entity to pay the amount due on a financial liability, i.e., they prevent payment of the liability only if specified conditions are met. In contrast, this example describes an unconditional prohibition on redemptions beyond a specified amount, regardless of the entity's ability to redeem members' shares (e.g., given its cash resources, surpluses or distributable reserves). In effect, the prohibition against redemption prevents the entity from incurring any financial liability to redeem more than a specified amount of paid-in capital. Therefore, the portion of shares subject to the redemption prohibition is not a financial liability. While each member's shares may be redeemable individually, a portion of the total shares outstanding is not redeemable in any circumstances other than liquidation of the entity.	24.يختلف حظر الاسترداد المبين في هذا المثال عن القيود الموضحة في الفقرة 23 وفقرة إرشادات التطبيق 49 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. هذه القيود هي عبارة عن محددات مفروضة على قدرة الجهة على دفع المبلغ المستحق عن التزام مالي، على سبيل المثال، أي أنها تمنع تسديد الالتزام فقط إذا تحقّقت شروط محددة. خلافًا لذلك، يصف هذا المثال حظرًا غير مشروط على عمليات الاسترداد بعد مبلغ محدد، بغض النظر عن قدرة الجهة على استرداد حصص الأعضاء (على سبيل المثال، مواردها النقدية أو فوائضها أو احتياطاتها القابلة للتوزيع). فعليًا يمنع حظر الاسترداد الجهة من تحمل أي التزام مالي للاسترداد بما يزيد على مبلغ محدد من رأس المال المسدد. لذلك، فإن الجزء الخاضع لحظر الاسترداد من الأسهم ليس التزامًا ماليًا. ولأن كلًّا من حصص الأعضاء يمكن استردادها بشكل منفصل، لا يكون أي جزء من إجمالي الأسهم غير المسددة قابلاً للاسترداد في أي ظروف كانت فيما عدا تصفية الجهة.
Example 5	**مثال 5**
Facts	*الوقائع*
25. The facts of this example are as stated in example 4. In addition, at the end of the reporting period, liquidity requirements imposed in the local jurisdiction prevent the entity from redeeming any members' shares unless its holdings of cash and short-term investments are greater than a specified amount. The effect of these liquidity requirements at the end of the reporting period is that the entity cannot pay more than CU50,000 to redeem the members' shares.	25.إن وقائع هذا المثال مذكورة في المثال 4. بالإضافة إلى ذلك، وفي نهاية فترة القوائم المالية، تمنع متطلبات السيولة المفروضة في دائرة الاختصاص القانوني المحلية التي تتبعها الجهة من استرداد حصص الأعضاء ما لم يكن ما تمتلكه من نقد واستثمارات قصيرة الأجل يزيد على مبلغ محدد. يكون أثر متطلبات السيولة هذه في نهاية فترة القوائم المالية هو أن الجهة لا يمكن أن تدفع أكثر من 50,000 ريال سعودي لاسترداد حصص الأعضاء.

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
Classification	*التصنيف*
26. As in example 4, the entity classifies CU750,000 as equity instruments and CU150,000 as a financial liability. This is because the amount classified as a liability is based on the entity's unconditional right to refuse redemption and not on conditional restrictions that prevent redemption only if liquidity or other conditions are not met and then only until such time as they are met. The provisions of paragraphs 23 and AG49 of IPSAS 28 apply in this case.	26.كما في المثال 4، تصنف الجهة ما مجموعه 750,000 ريال سعودي كأدوات حقوق ملكية و150,000 ريال سعودي كالتزام مالي. وهذا يعزى إلى أن المبلغ المصنف كالتزام مبني على حق الجهة غير المشروط في رفض الاسترداد وليس إلى قيود مشروطة تمنع الاسترداد فقط إذا لم تتحقَّق شروط السيولة أو غيرها من الشروط وإلى أن تتحقَّق فقط حتى يتم الوفاء بها. في هذه الحالة تنطبق أحكام الفقرة 23 وفقرة إرشادات التطبيق 49 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.
Example 6	**مثال 6**
Facts	*الوقائع*
27. The entity's governing charter prohibits it from redeeming members' shares, except to the extent of proceeds received from the issue of additional members' shares to new or existing members during the preceding three years. Proceeds from issuing members' shares must be applied to redeem shares for which members have requested redemption. During the three preceding years, the proceeds from issuing members' shares have been CU12,000 and no member's shares have been redeemed.	27.إن تنظيم الجهة يمنعها من استرداد حصص الأعضاء، إلا في حدود المتحصلات من إصدار حصص الأعضاء الإضافية للأعضاء الجدد أو الحاليين خلال السنوات الثلاث السابقة. يجب استخدام المتحصلات من إصدار حصص الأعضاء لاسترداد الأسهم التي طلب الأعضاء استردادها. خلال السنوات الثلاث السابقة، بلغت المتحصلات من إصدار حصص الأعضاء 12,000 ريال سعودي ولم تُستَرَدّ أي من حصص الأعضاء.
Classification	*التصنيف*
28. The entity classifies CU12,000 of the members' shares as financial liabilities. Consistently with the conclusions described in example 4, members' shares subject to an unconditional prohibition against redemption are not financial liabilities. Such an unconditional prohibition applies to an amount equal to the proceeds of shares issued before the preceding three years, and accordingly, this amount is classified as equity instruments. However, an amount equal to the proceeds from any shares issued in the preceding three years is not subject to an unconditional prohibition on redemption. Accordingly, proceeds from the issue of members' shares in the preceding three years give rise to financial liabilities until they are no longer available for redemption of members' shares. As a result the entity has a financial liability equal to the proceeds of shares issued during the three preceding years, net of any redemptions during that period.	28.تصنف الجهة 12,000 ريال سعودي من حصص الأعضاء كالتزامات مالية. بالاتساق مع النتائج الموضحة في المثال 4، لا تُعَدُّ حصص الأعضاء الخاضعة لحظر الاسترداد غير المشروط التزامات مالية. ينطبق هذا الحظر غير المشروط على مبلغ مساو للمتحصلات عن الأسهم الصادرة قبل السنوات الثلاثة الماضية، ومن ثمّ يُصَنَّف هذا المبلغ كأدوات حقوق ملكية. إلا أن المبلغ المساوي للمتحصلات من أي أسهم صادرة في السنوات الثلاث السابقة لا يخضع لحظر غير مشروط للاسترداد. بالتالي، تؤدي المتحصلات من إصدار حصص الأعضاء في السنوات الثلاث السابقة إلى نشوء التزامات مالية إلى أن تصبح غير متاحة لاسترداد حصص الأعضاء. نتيجة لذلك، يكون على الجهة التزام مالي يساوي المتحصلات من الأسهم الصادرة خلال السنوات الثلاث الماضية، مطروحاً منها أي عمليات استرداد خلال تلك الفترة.
Example 7	**مثال 7**

Appendix B - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments	ملحق ب - حصص الأعضاء في الجهات التعاونية والأدوات المماثلة – ملحق "ب"
Facts	*الوقائع*
29. The entity is a co-operative bank. Local law governing the operations of co- operative banks state that at least 50 percent of the entity's total "outstanding liabilities" (a term defined in the regulations to include members' share accounts) has to be in the form of members' paid-in capital. The effect of the regulation is that if all of a co-operative's outstanding liabilities are in the form of members' shares, it is able to redeem them all. On December 31, 20X1 the entity has total outstanding liabilities of CU200,000, of which CU125,000 represent members' share accounts. The terms of the members' share accounts permit the holder to redeem them on demand and there are no limitations on redemption in the entity's charter.	29.الجهة هي عبارة عن بنك تعاوني. ينص النظام المحلي الذي يحكم عمليات البنوك التعاونية على أن 50 بالمئة على الأقل من إجمالي "الالتزامات غير المسددة" للجهة (وهو مصطلح عُرِّفَ في الأنظمة ليشمل حسابات حصص الأعضاء) يجب أن تكون على شكل رأس مال مسدد للأعضاء. المراد من ذلك أنه لو كانت جميع الالتزامات غير المسددة للجهات التعاونية على شكل حصص للأعضاء، فإن الجهة تكون قادرة على استردادها كلها. في 31 ديسمبر1×20، كان لدى الجهة إجمالي التزامات غير مسددة بمبلغ 200,000 ريال سعودي، تمثل منها 125,000 ريال سعودي حسابات حصص الأعضاء. تسمح شروط حسابات حصص الأعضاء للحامل باستردادها عند الطلب ولا يوجد قيود على الاسترداد في تنظيم الجهة.
Classification	*التصنيف*
30. In this example members' shares are classified as financial liabilities. The redemption prohibition is similar to the restrictions described in paragraphs 23 and AG49 of IPSAS 28. The restriction is a conditional limitation on the ability of the entity to pay the amount due on a financial liability, i.e., they prevent payment of the liability only if specified conditions are met. More specifically, the entity could be required to redeem the entire amount of members' shares (CU125,000) if it repaid all of its other liabilities (CU75,000). Consequently, the prohibition against redemption does not prevent the entity from incurring a financial liability to redeem more than a specified number of members' shares or amount of paid-in capital. It allows the entity only to defer redemption until a condition is met, i.e., the repayment of other liabilities. Members' shares in this example are not subject to an unconditional prohibition against redemption and are therefore classified as financial liabilities.	30.في هذا المثال، تُصنف حصص الأعضاء كالتزامات مالية. يُعَدُّ حظر الاسترداد مشابهًا للقيود الموضحة في الفقرة 23 وفقرة إرشادات التطبيق 49 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. كما يُعَدُّ القيد قيداً مشروطاً بقدرة الجهة على دفع المبلغ المستحق على التزام مالي، أي أنه يمنع تسديد الالتزام فقط إذا تحقَّقَت شروط محددة. على نحو أكثر تحديدًا، يمكن أن يُطلب من الجهة استرداد كامل مبلغ حصص الأعضاء (125,000 ريال سعودي) في حال سددت جميع التزاماتها الأخرى (75,000 ريال سعودي). تبعًا لذلك، لا يمنع حظر الاسترداد الجهة من تكبد التزام مالي لاسترداد ما يزيد عن مبلغ محدد لحصص الأعضاء أو مبلغ رأس المال المسدد. بل يسمح فقط للجهة بتأجيل الاسترداد إلى أن يتحقَّق شرط معين، على سبيل المثال، تسديد الالتزامات الأخرى. ولا تخضع حصص الأعضاء في هذا المثال للحظر غير المشروط للاسترداد ولذلك فإنها تصنف كالتزامات مالية.

7. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
These examples accompany, but are not part of, IPSAS 28.	*ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ولكنها لا تشكل جزءاً منه.*
Accounting for Contracts on Equity Instruments of an Entity	**محاسبة العقود على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة**
The following examples illustrate the application of paragraphs 13–32 and IPSAS 41 to the accounting for contracts on an entity's own equity instruments. In these examples, monetary amounts are denominated in "currency units" (CU).	توضح الأمثلة التالية تطبيق الفقرات 13-32 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 على المحاسبة عن العقود على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة. في هذه الأمثلة، يعبر عن المبالغ النقدية بالريال السعودي.
Example 1: Forward to Buy Shares	*المثال 1: العقود الآجلة لشراء الأسهم*
This example illustrates the journal entries for forward purchase contracts on an entity's own shares that will be settled (a) net in cash, (b) net in shares, or (c) by delivering cash in exchange for shares. It also discusses the effect of settlement options (see (d) below). To simplify the illustration, it is assumed that no dividends are paid on the underlying shares (i.e., the "carry return" is zero) so that the present value of the forward price equals the spot price when the fair value of the forward contract is zero. The fair value of the forward has been computed as the difference between the market share price and the present value of the fixed forward price. **Assumptions:** Contract date: February 1, 20X2 Maturity date: January 31, 20X3 Market price per share on February, 1 20X2: CU100 Market price per share on December, 31 20X2: CU110 Market price per share on January, 31 20X3: CU106 Fixed forward price to be paid on January, 31 20X3: CU104	يوضح المثال قيود اليومية لعقود الشراء الآجلة على أسهم الجهة ذاتها والتي ستتم تسويتها (أ) بالصافي نقدا، (ب) بالصافي في شكل أسهم، أو (ج) عن طريق تسليم نقد مقابل الأسهم. كما يناقش أيضاً تأثير خيارات التسوية (راجع (د) أدناه). ولتبسيط التوضيح، يفترض عدم سداد توزيعات أرباح على الأسهم موضوع العقد (أي أن "العائد" هو صفر) وبالتالي فإن القيمة الحالية للسعر الآجل تساوي السعر الفوري عندما تكون القيمة العادلة للعقد الآجل مساوية للصفر. حُسِبَت القيمة العادلة للعقد الآجل على أنها الفرق بين سعر الأسهم في السوق والقيمة الحالية لسعر آجل ثابت. **الافتراضات** تاريخ العقد: 1 فبراير 20×2 تاريخ الاستحقاق: 31 يناير 20×3 سعر السوق لكل سهم، 1 فبراير 20×2: 100 ريال سعودي سعر السوق لكل سهم، 31 ديسمبر 20×2: 110 ريال سعودي سعر السوق لكل سهم، 31 يناير 20×3: 106 ريال سعودي السعر الآجل الثابت الواجب سداده في 31 يناير 20×3: 104 ريال سعودي القيمة الحالية للسعر الآجل في 1 فبراير 20×2: 104 ريال سعودي

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
عدد الأسهم بموجب العقد الآجل 1,000 القيمة العادلة للعقد الأجل في 1 فبراير 20×2 0 ريال سعودي القيمة العادلة للعقد الأجل في 31 ديسمبر 20×2 6,300 ريال سعودي القيمة العادلة للعقد الأجل في 31 يناير 20×3 2,000 ريال سعودي	Present value of forward price on February, 1 20X2 CU100 Number of shares under forward contract 1,000 Fair value of forward on February, 1 20X2 CU0 Fair value of forward on December, 31 20X2 CU6,300 Fair value of forward on January, 31 20X3 CU2,000
(أ) النقد مقابل النقد ("التسوية بصافي النقد")	**(a) Cash for Cash ("Net Cash Settlement")**
في هذا الجزء الفرعي، فإن عقد الشراء الآجل على أسهم الجهة ذاتها ستتم تسويته بصافي النقد، أي أنه ليس هناك حصول على أو تسليم لأسهم الجهة ذاتها بناءً على تسوية العقد الآجل. في 1 فبراير 20×2، تبرم الجهة (أ) عقداً مع الجهة (ب) للحصول على القيمة العادلة لعدد 1.000 سهم من الأسهم العادية المتداولة الخاصة بالجهة (أ) اعتبارا من 31 يناير 20×3 مقابل دفعة نقدية تساوي 104,000 ريال سعودي (أي 104 ريالات سعودية لكل سهم) في 31 يناير20×3. ستتم تسوية صافي العقد نقدا. تسجل الجهة (أ) قيود اليومية التالية. **1 فبراير 20×2** سعر السهم عند الاتفاق على العقد في 1 فبراير 20×2 هو 100 ريال سعودي. والقيمة العادلة الأولية للعقد الآجل في 1 فبراير 20×2 هي صفر. *لا يتطلب إجراء أي قيد لأن القيمة العادلة للمشتقة هي صفر ولم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد.* **31 ديسمبر 20×2** في 31 ديسمبر 20×2، ارتفع سعر السوق لكل سهم إلى 110 ريالات سعودية ونتيجةً لذلك، ارتفعت القيمة العادلة للعقد الآجل إلى 6.300 ريال سعودي. في هذه الحالة يكون القيد: 6.300 من حـ/ الأصل الآجل 6.300 إلى حـ/ مكاسب	In this subsection, the forward purchase contract on the entity's own shares will be settled net in cash, i.e., there is no receipt or delivery of the entity's own shares upon settlement of the forward contract. On February 1, 20X2, Entity A enters into a contract with Entity B to receive the fair value of 1,000 of Entity A's own outstanding ordinary shares as of January 31, 20X3 in exchange for a payment of CU104,000 in cash (i.e., CU104 per share) on January 31, 20X3. The contract will be settled net in cash. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** The price per share when the contract is agreed on February 1, 20X2 is CU100. The initial fair value of the forward contract on February 1, 20X2 is zero. *No entry is required because the fair value of the derivative is zero and no cash is paid or received.* **December 31, 20X2** On December 31, 20X2, the market price per share has increased to CU110 and, as a result, the fair value of the forward contract has increased to CU6,300. Dr Forward asset CU6,300 Cr Gain CU6,300

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
To record the increase in the fair value of the forward contract. **January 31, 20X3** On January 31, 20X3, the market price per share has decreased to CU106. The fair value of the forward contract is CU2,000 ([CU106 × 1,000] – CU104,000). On the same day, the contract is settled net in cash. Entity A has an obligation to deliver CU104,000 to Entity B and Entity B has an obligation to deliver CU106,000 (CU106 × 1,000) to Entity A, so Entity B pays the net amount of CU2,000 to Entity A. Dr Loss CU4,300 Cr Forward asset CU4,300 *To record the decrease in the fair value of the forward contract (i.e., CU4,300 = CU6,300 – CU2,000).* Dr Cash CU2,000 Cr Forward asset CU2,000 *To record the settlement of the forward contract.*	*لتسجيل الارتفاع في القيمة العادلة للعقد الآجل.* **31 يناير 3×20** في 31 يناير 3×20، انخفض سعر السوق لكل سهم إلى 106 ريال سعودي. والقيمة العادلة للعقد الآجل هي 2000 ريال سعودي ([106 ريالات سعودية × 1,000] – 104,000 ريال سعودي) . في نفس اليوم، تمت تسوية صافي العقد نقداً. لدى الجهة (أ) واجب بتسليم 104,000 ريال سعودي إلى الجهة (ب) ولدى الجهة (ب) واجب بتسليم 106,000 ريال سعودي (106 ريالات سعودية × 1,000) إلى الجهة (أ)، وبالتالي تدفع الجهة (ب) مبلغ صافي 2,000 ريال سعودي إلى الجهة (أ). يكون القيد: 4,300 من حـ/ خسائر 4,300 إلى حـ/ الأصل الآجل *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة للعقد الآجل* (أي 4,300 ريال سعودي = 6,300 ريال سعودي – 2,000 ريال سعودي). 2,000 من حـ/ النقد 2,000 إلى حـ/ الأصل الآجل *لتسجيل التسوية في العقد الآجل.*
(b) Shares for Shares ("Net Share Settlement")	**(ب) الأسهم مقابل الأسهم ("تسوية صافي الأسهم")**
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made net in shares instead of net in cash. Entity A's journal entries are the same as those shown in (a) above, except for recording the settlement of the forward contract, as follows: **January 31, 20X3** The contract is settled net in shares. Entity A has an obligation to deliver CU104,000 (CU104 × 1,000) worth of its shares to Entity B and Entity B has an obligation to deliver CU106,000 (CU106 × 1,000) worth of shares	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أنه ستتم بتسوية صافي العقد بالأسهم بدلاً من النقد. تكون قيود اليومية للجهة (أ) هي نفسها المبينة في (أ) أعلاه، باستثناء تسجيل تسوية العقد الآجل، كما يلي: **31 يناير 3×20** يتم تسوية صافي العقد بالأسهم. لدى الجهة (أ) واجب بتسليم ما قيمته 104,000 ريال سعودي (104 ريالات سعودية × 1,000) من أسهمها إلى الجهة (ب) ولدى الجهة (ب) واجب بتسليم ما قيمته 106,000 ريال سعودي (106 ريالات سعودية × 1,000) من أسهمها إلى الجهة (أ)، وبالتالي تقوم الجهة (ب) بتسليم قيمة مبلغ صافي

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
to Entity A. Thus, Entity B delivers a net amount of CU2,000 (CU106,000 – CU104,000) worth of shares to Entity A, i.e., 18.9 shares (CU2,000/CU106). Dr Net assets/equity CU2,000 Cr Forward asset CU2,000 *To record the settlement of the forward contract.*	2,000 ريال سعودي (106,000ريال سعودي – 104,000 ريال سعودي) من الأسهم إلى الجهة (أ). أي 18.9 من الأسهم (2,000 ريال سعودي / 106 ريالات سعودية). 2,000 من حـ/ صافي الأصول / حقوق الملكية 2,000 إلى حـ/ الأصل الآجل *لتسجيل تسوية العقد الآجل.*
(c) Cash for Shares ("Gross Physical Settlement")	(ج) النقد مقابل الأسهم (إجمالي التسوية المادية)
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made by delivering a fixed amount of cash and receiving a fixed number of Entity A's shares. Similarly, to (a) and (b) above, the price per share that Entity A will pay in one year is fixed at CU104. Accordingly, Entity A has an obligation to pay CU104,000 in cash to Entity B (CU104 × 1,000) and Entity B has an obligation to deliver 1,000 of Entity A's outstanding shares to Entity A in one year. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dry Net assets/equity CU100,000 Cr Liability CU100,000 *To record the obligation to deliver CU104,000 in one year at its present value of CU100,000 discounted using an appropriate interest rate (see IPSAS 41, paragraph AG115).* **December 31, 20X2** Dr Interest expense CU3,660 Cr Liability CU3,660 *To accrue interest in accordance with the effective interest method on the liability for the share redemption amount* **January 31, 20X3** Dr Interest expense CU340 Cr Liability CU340	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بتسليم مبلغ نقدي ثابت والحصول عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ). بطريقة مشابهة لكل من (أ) و(ب) سابقاً، فإن سعر كل سهم ستدفعه الجهة (أ) في السنة الواحدة ثابت عند 104 ريالات سعودية. تبعاً لذلك، يكون لدى الجهة (أ) واجب بدفع 104,000 ريال سعودي من النقد إلى الجهة (ب) (104 ريالات سعودية × 1,000) ولدى الجهة (ب) واجب بتسليم 1,000 من أسهم الجهة (أ) غير المسددة إلى الجهة (أ) في سنة واحدة. تقوم الجهة (أ) بتسجيل قيود اليومية التالية: **1 فبراير 20×2** 100,000 من حـ/ صافي الأصول/ حقوق الملكية 100,000 إلى حـ/ الالتزام *لتسجيل الواجب بتسليم 104,000 ريال سعودي في سنة واحدة بقيمتها الحالية 100,000 ريال سعودي مخصومة باستخدام سعر الفائدة الملائم (راجع معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فقرة إرشادات التطبيق 115).* **31 ديسمبر 20×2** 3,660 من حـ/ مصروف الفائدة 3,660 إلى حـ/ الالتزام *استحقاق الفائدة وفقًا لطريقة سعر الفائدة الفعلي على الالتزام لمبلغ استرداد الأسهم.* **31 يناير 20×3** 340 من حـ/ مصروف الفائدة 340 إلى حـ/ الالتزام *استحقاق الفائدة وفقًا لطريقة سعر الفائدة الفعلي على الالتزام لمبلغ استرداد الأسهم.*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
To accrue interest in accordance with the effective interest method on the liability for the share redemption amount. Entity A delivers CU104,000 in cash to Entity B and Entity B delivers 1,000 of Entity A's shares to Entity A. Dr Liability CU104,000 Cr Cash CU104,000 *To record the settlement of the obligation to redeem Entity A's own shares for cash.*	تقوم الجهة (أ) بتسليم 104,000 ريال سعودي نقداً إلى الجهة (ب) وتقوم الجهة (ب) بتسليم 1,000 من أسهم الجهة (أ) إلى الجهة (أ). 104,000 من حـ/ الالتزام 104,000 إلى حـ/ النقد *لتسجيل تسوية الواجبات باسترداد أسهم الجهة (أ) مقابل النقد.*
(d) Settlement Options	**(د) خيارات التسوية**
The existence of settlement options (such as net in cash, net in shares, or by an exchange of cash and shares) has the result that the forward repurchase contract is a financial asset or a financial liability. If one of the settlement alternatives is to exchange cash for shares ((c) above), Entity A recognizes a liability for the obligation to deliver cash, as illustrated in (c) above. Otherwise, Entity A accounts for the forward contract as a derivative.	إن وجود خيارات التسوية (مثل تسوية الصافي نقداً، تسوية الصافي بالأسهم، أو التسوية من خلال مبادلة النقد بالأسهم) يترتب عليه اعتبار عقد إعادة الشراء الآجل أصلًا أو التزامًا ماليًا. إذا كان أحد بدائل التسوية هو مبادلة النقد بالأسهم ((ج) أعلاه)، تعترف الجهة (أ) بالتزام للواجب التعاقدي بتسليم النقد، كما هو موضح في (ج) أعلاه. خلافاً لذلك، تحاسب الجهة (أ)العقد الآجل على أنه مشتقة.
Example 2: Forward to Sell Shares	*المثال 2: العقود الآجلة لبيع الأسهم*
This example illustrates the journal entries for forward sale contracts on an entity's own shares that will be settled (a) net in cash, (b) net in shares, or (c) by receiving cash in exchange for shares. It also discusses the effect of settlement options (see (d) below). To simplify the illustration, it is assumed that no dividends are paid on the underlying shares (i.e., the "carry return" is zero) so that the present value of the forward price equals the spot price when the fair value of the forward contract is zero. The fair value of the forward has been computed as the difference between the market share price and the present value of the fixed forward price. **Assumptions:**	يوضح هذا المثال قيود اليومية لعقود البيع الآجلة على أسهم الجهة الخاصة والتي ستتم تسويتها (أ) بالصافي نقداً، (ب) بالصافي في شكل أسهم، أو (ج) عن طريق تسليم النقد مقابل الأسهم، ويناقش أيضاً تأثير خيارات التسوية (راجع (د) أدناه). لتبسيط الشرح، يفترض عدم وجود توزيعات أرباح مسددة على الأسهم موضوع العقد (أي أن "العائد " هو صفر) وبالتالي فإن القيمة الحالية للسعر الآجل تساوي السعر الفوري عندما تكون القيمة العادلة للعقد الآجل مساوية للصفر. حُسِبَت القيمة العادلة للعقد الآجل على أنها الفرق بين سعر الأسهم في السوق والقيمة الحالية للسعر الآجل الثابت. **الافتراضات** تاريخ العقد 1 فبراير 20×2 تاريخ الاستحقاق 31 يناير 20×3

Illustrative Examples		أمثلة توضيحية	
Contract date	February 1, 20X2	سعر السوق لكل سهم 1 فبراير 20×2	100 ريال سعودي
Maturity date	January 31, 20X3		
Market price per share on February 1, 20X2	CU100	سعر السوق لكل سهم 31 ديسمبر 20×2	110 ريال سعودي
Market price per share on December 31, 20X2	CU110	سعر السوق لكل سهم 31 يناير 20×3	106 ريال سعودي
Market price per share on January 31, 20X3	CU106		
Fixed forward price to be paid on January 31, 20X3	CU104	السعر الآجل الثابت الواجب سداده في 31 يناير 20×3	104 ريال سعودي
Present value of forward price on February 1, 20X2	CU100	القيمة الحالية للسعر الآجل في 1 فبراير 20×2	100 ريال سعودي
Number of shares under forward contract	1,000	عدد الأسهم بموجب العقد الآجل	1.000
Fair value of forward on February 1, 20X2	CU0	القيمة العادلة للعقد الأجل في 1 فبراير 20×2	0 ريال سعودي
Fair value of forward on December 31, 20X2	(CU6,300)	القيمة العادلة للعقد الأجل في 31 ديسمبر 20×2	(6,300) ريال سعودي
Fair value of forward on January 31, 20X3	(CU2,000)	القيمة العادلة للعقد الأجل في 31 يناير 20×3	(2,000) ريال سعودي
(a) Cash for Cash ("Net Cash Settlement")		(أ) النقد مقابل النقد ("التسوية بصافي النقد")	
On February 1, 20X2, Entity A enters into a contract with Entity B to pay the fair value of 1,000 of Entity A's own outstanding ordinary shares as of January 31, 20X3 in exchange for CU104,000 in cash (i.e., CU104 per share) on January 31, 20X3. The contract will be settled net in cash. Entity A records the following journal entries.		في 1 فبراير 20×2، تبرم الجهة (أ) عقداً مع الجهة (ب) لدفع القيمة العادلة 1.000 من الأسهم العادية المتداولة الخاصة بالجهة (أ) اعتبارا من 31 يناير 20×3 مقابل دفعة نقدية تساوي 104,000 ريال سعودي (بمعنى آخر، 104 ريالات سعودية لكل سهم) في 31 يناير20×3. ستتم تسوية صافي العقد نقدًا. تسجل الجهة (أ) قيود اليومية التالية:	
February 1, 20X2 *No entry is required because the fair value of the derivative is zero and no cash is paid or received.*		**1 فبراير 20×2** *لا يتطلب إجراء أي قيد لأن القيمة العادلة للمشتقة هي صفر ولم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد.*	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
December 31, 20X2 Dr Loss CU6,300 Cr Forward liability CU6,300 *To record the decrease in the fair value of the forward contract.* **January 31, 20X3** Dr Forward liability CU4,300 Cr Gain CU4,300 *To record the increase in the fair value of the forward contract (i.e., CU4,300 = CU6,300– CU2,000).* The contract is settled net in cash. Entity B has an obligation to deliver CU104,000 to Entity A, and Entity A has an obligation to deliver CU106,000 (CU106 × 1,000) to Entity B. Thus, Entity A pays the net amount of CU2,000 to Entity B. Dr Forward liability CU2,000 Cr Cash CU2,000 *To record the settlement of the forward contract.*	**31 ديسمبر 20×2** 6,300 من حـ/ خسائر 6,300 إلى حـ/ الالتزام الآجل *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة للعقد الآجل.* **31 يناير** 20×3 4,300 من حـ/ الالتزام الآجل 4,300 إلى حـ/ مكاسب *لتسجيل الارتفاع في القيمة العادلة للعقد الآجل* (أي 4,300 ريال سعودي = 6,300 ريال سعودي – 2,000 ريال سعودي). وتتم تسوية صافي العقد نقداً. الجهة (ب) عليها واجب بتسليم 104,000 ريال سعودي إلى الجهة (أ) والجهة (أ) عليها واجب بتسليم 106,000 ريال سعودي (106 ريالات سعودية × 1,000) إلى الجهة (ب)، وبالتالي تدفع الجهة (أ) مبلغ صافي 2,000 ريال سعودي إلى الجهة (ب). 2,000 من حـ/ الالتزام الآجل 2,000 إلى حـ/ النقد *لتسجيل التسوية في العقد الآجل.*
(b) Shares for Shares ("Net Share Settlement")	**(ب) الأسهم مقابل الأسهم ("تسوية صافي الأسهم")**
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made net in shares instead of net in cash. Entity A's journal entries are the same as those shown in (a), except: **January 31, 20X3** The contract is settled net in shares. Entity A has a right to receive CU104,000 (CU104 × 1,000) worth of its shares and an obligation to deliver CU106,000 (CU106 × 1,000) worth of its shares to Entity B. Thus, Entity A delivers a net amount of CU2,000 (CU106,000 – CU104,000) worth of its shares to Entity B, i.e., 18.9 shares (CU2,000/CU106). Dr Forward liability CU2,000 Cr Net assets/equity CU2,000	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بصافي الأسهم بدلاً من صافي النقد. تكون قيود دفتر اليومية للجهة (أ) هي نفسها المبينة في (أ) باستثناء: **31 يناير** 20×3 تتم تسوية العقد بصافي الأسهم. لدى الجهة (أ) حق باستلام ما قيمته 104,000 ريال سعودي (104 ريالات سعودية × 1,000) من أسهمها وواجب بتسليم ما قيمته 106,000 ريال سعودي (106 ريالات سعودية × 1,000) من أسهمها إلى الجهة (ب)، وبالتالي تقوم الجهة (أ) بتسليم قيمة مبلغ صافي 2,000 ريال سعودي (106,000ريال سعودي – 104,000 ريال سعودي) من الأسهم إلى الجهة (ب). أي 18.9 من الأسهم (2,000 ريال سعودي / 106 ريالات سعودية).

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
To record the settlement of the forward contract. The issue of the entity's own shares is treated as a transaction in net assets/equity.	2,000 من حـ/ الالتزام الآجل 2,000 إلى حـ/ صافي الأصول / حقوق الملكية *لتسجيل تسوية العقد الآجل. يعامل إصدار أسهم الجهة الخاصة على أنه معاملة حقوق ملكية.*
(c) Shares for Cash ("Gross Physical Settlement")	(ج) الأسهم مقابل النقد ("إجمالي التسوية المادية")
Assume the same facts as in (a), except that settlement will be made by receiving a fixed amount of cash and delivering a fixed number of the entity's own shares. Similarly to (a) and (b) above, the price per share that Entity A will pay in one year is fixed at CU104. Accordingly, Entity A has a right to receive CU104,000 in cash (CU104 × 1,000) and an obligation to deliver 1,000 of its own shares in one year. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** *No entry is made on February 1. No cash is paid or received because the forward has an initial fair value of zero. A forward contract to deliver a fixed number of Entity A's own shares in exchange for a fixed amount of cash or another financial asset meets the definition of an equity instrument because it cannot be settled otherwise than through the delivery of shares in exchange for cash.* **December 31, 20X2** *No entry is made on December 31, because no cash is paid or received and a contract to deliver a fixed number of Entity A's own shares in exchange for a fixed amount of cash meets the definition of an equity instrument of the entity.* **January 31, 20X3** *On January 31, 20X3, Entity A receives CU104,000 in cash and delivers 1,000 shares.* Dr Cash CU104,000	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم باستلام مبلغ نقدي ثابت وتسليم عدد ثابت من أسهم الجهة الخاصة. بطريقة مشابهة لكل من (أ) و(ب) أعلاه، فإن سعر كل سهم ستدفعه الجهة (أ) في سنة واحدة ثابت عند 104 ريالات سعودية. تبعاً لذلك، فإنه يكون لدى الجهة (أ) حق لاستلام 104,000 ريال سعودي من النقد (104 ريالات سعودية × 1,000) وواجب بتسليم 1,000 من أسهمها في سنة واحدة. تقوم الجهة (أ) بتسجيل قيود اليومية التالية: **1 فبراير 2×20** *لم تُسَجَّل أي قيود في 1 في فبراير. لم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد لأن القيمة العادلة الأولية للعقد الآجل هي صفر. يحقق العقد الآجل لتسليم عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ) مقابل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر تعريف أداة حقوق الملكية لأنه لا يمكن تسويتها بغير تسليم الأسهم مقابل النقد.* **31 ديسمبر 2×20** *لم تُسَجَّل أي قيود في 31 ديسمبر لأنه لم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد ولأن العقد لتسليم عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ) مقابل مبلغ نقدي ثابت يحقق تعريف أداة حقوق الملكية الخاصة بالجهة.* **31 يناير** 3×20 *في 31 يناير 3×20، تستلم الجهة (أ) 104,000 ريال سعودي نقداً وتورد 1,000 من الأسهم.* 104,000 من حـ/ النقد 104,000 إلى حـ/ صافي الأصول / حقوق الملكية *لتسجيل تسوية العقد الآجل.*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Cr Net assets/equity CU104,000 *To record the settlement of the forward contract.*	
(d) Settlement Options	**(د) خيارات التسوية**
The existence of settlement options (such as net in cash, net in shares, or by an exchange of cash and shares) has the result that the forward contract is a financial asset or a financial liability. It does not meet the definition of an equity instrument because it can be settled otherwise than by Entity A repurchasing a fixed number of its own shares in exchange for paying a fixed amount of cash or another financial asset. Entity A recognizes a derivative asset or liability, as illustrated in (a) and (b) above. The accounting entry to be made on settlement depends on how the contract is actually settled.	إن وجود خيارات التسوية (مثل صافي النقد، صافي الأسهم، أو من خلال مبادلة النقد بالأسهم) ينتج عنه اعتبار عقد الشراء الآجل أصلاً أو التزامًا ماليًا. وهو لا يحقق تعريف أداة حقوق الملكية لأنه لا يمكن تسويته إلا بأن تعيد الجهة (أ) شراء عدد ثابت من أسهمها الخاصة مقابل دفع مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر. تعترف الجهة (ب) بالأصل أو الالتزام المشتق، كما هو موضح في (أ) و(ب) أعلاه. يعتمد إدراج قيد المحاسبة عند التسوية على كيفية تسوية العقد الفعلية.
Example 3: Purchased Call Option on Shares	*المثال 3: خيار لشراء للأسهم مشتري*
This example illustrates the journal entries for a purchased call option right on the entity's own shares that will be settled (a) net in cash, (b) net in shares, or (c) by delivering cash in exchange for the entity's own shares. It also discusses the effect of settlement options (see (d) below): **Assumptions:** Contract date February 1, 20X2 Exercise date January 31, 20X3 (European terms, i.e., it can be exercised only at maturity) Exercise right holder Reporting entity (Entity A) Market price per share on February 1, 20X2 CU100	يوضح هذا المثال قيود اليومية لحق خيار الشراء الذي اشتُرِيَ على الأسهم الخاصة بالجهة والذي سيتم تسويته (أ) بالصافي نقداً، (ب) بالصافي في شكل الأسهم، (ج) أو عن طريق تسليم النقد مقابل الأسهم الخاصة بالجهة. يناقش أيضاً تأثير خيارات التسوية (راجع (د) أدناه: **الافتراضات:** تاريخ العقد 1 فبراير 20×2 تاريخ الممارسة 31 يناير 20×3 (يمكن ممارستها فقط في تاريخ الاستحقاق) مالك حق الممارسة الجهة المعدة للقوائم المالية (الجهة (أ)) سعر السوق لكل سهم 1 فبراير 20×2 100 ريال سعودي سعر السوق لكل سهم 31 ديسمبر 20×2 104 ريالات سعودية سعر السوق لكل سهم 31 يناير 20×3 104 ريالات سعودية سعر الممارسة الثابت الواجب سداده في 31 يناير 20×3 102 ريال سعودي

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
عدد الأسهم بموجب العقد الخيار 1.000 القيمة العادلة للخيار في 1 فبراير 2×20 5,000 ريال سعودي القيمة العادلة للخيار في 31 ديسمبر 2×20 3,000 ريال سعودي القيمة العادلة للخيار في 31 يناير 3×20 2,000 ريال سعودي	Market price per share on December 31, 20X2 CU104 Market price per share on January 31, 20X3 CU104 Fixed exercise price to be paid on January 31, 20X3 CU102 Number of shares under option contract 1,000 Fair value of option on February 1, 20X2 CU5,000 Fair value of option on December 31, 20X2 CU3,000 Fair value of option on January 31, 20X3 CU2,000
(أ) النقد مقابل النقد ("تسوية الصافي نقدا")	**(a) Cash for Cash ("Net Cash Settlement")**
في 1 فبراير 2×20، تبرم الجهة (أ) عقداً مع الجهة (ب) يُنشئ واجباً على المنشأة (ب) بالتسليم، ويعطي الجهة (أ) الحق باستلام القيمة العادلة 1,000 من الأسهم العادية الخاصة بالجهة (أ) اعتباراً من 31 يناير 3×20 مقابل 102,000 ريال سعودي من النقد (أي 102ريال سعودي لكل سهم) في 31 يناير3×20، إذا مارست الجهة (أ) حقها وسيتم تسوية العقد بصافي النقد. إذا لم تمارس الجهة (أ) حقها، فلا تتم أي دفعات. وتسجل الجهة (أ) قيود اليومية التالية: **1 فبراير 2×20** يكون سعر السهم عند الاتفاق على العقد في 1 فبراير 2×20 هو 100 ريال سعودي، والقيمة العادلة الأولية لعقد الخيار في 1 فبراير 2×20 هي 5,000 ريال سعودي، والتي تدفعها الجهة (أ) إلى الجهة (ب) نقداً في ذلك التاريخ. في ذلك التاريخ، لا يكون للخيار قيمة جوهرية، بل قيمة زمنية فقط، لأن سعر الممارسة 102 ريال سعودي يتجاوز سعر السوق لكل سهم 100 ريال سعودي ولذلك يكون من غير المجدي اقتصاديا للجهة (أ) أن تمارس الخيار. بمعنى آخر، يكون سعر خيار الشراء أعلى من سعر السوق. 5,000 من حـ/ أصل خيار الشراء 5,000 إلى حـ/ النقد *لإثبات خيار الشراء المشترى.*	On February 1, 20X2, Entity A enters into a contract with Entity B that gives Entity B the obligation to deliver, and Entity A the right to receive the fair value of 1,000 of Entity A's own ordinary shares as of January 31, 20X3 in exchange for CU102,000 in cash (i.e., CU102 per share) on January 31, 20X3, if Entity A exercises that right. The contract will be settled net in cash. If Entity A does not exercise its right, no payment will be made. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** The price per share when the contract is agreed on February 1, 20X2 is CU100. The initial fair value of the option contract on February 1, 20X2 is CU5,000, which Entity A pays to Entity B in cash on that date. On that date, the option has no intrinsic value, only time value, because the exercise price of CU102 exceeds the market price per share of CU100 and it would therefore not be economic for Entity A to exercise the option. In other words, the call option is out of the money. Dr Call option asset CU5,000 Cr Cash CU5,000 *To recognize the purchased call option.*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
December 31, 20X2 On December 31, 20X2, the market price per share has increased to CU104. The fair value of the call option has decreased to CU3,000, of which CU2,000 is intrinsic value ([CU104 – CU102] × 1,000), and CU1,000 is the remaining time value. Dr Loss CU2,000 Cr Call option asset CU2,000 *To record the decrease in the fair value of the call option.*	**31 ديسمبر 20×2** في 31 ديسمبر 20×2، ارتفع سعر السوق لكل سهم إلى 104 ريالات سعودية. وانخفضت القيمة العادلة لخيار الشراء إلى 3,000 ريال سعودي، والتي يكون منها 2,000 ريال سعودي هي القيمة الجوهرية ([104 ريالات سعودية – 102 ريال سعودي] × 1,000) و1,000 ريال سعودي هي القيمة الزمنية المتبقية. 2,000 من حـ/ خسائر 2,000 إلى حـ/ أصل خيار الشراء *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الشراء.*
January 31, 20X3 On January 31, 20X3, the market price per share is still CU104. The fair value of the call option has decreased to CU2,000, which is all intrinsic value ([CU104 – CU102] × 1,000) because no time value remains. Dr Loss CU1,000 Cr Call option asset CU1,000 *To record the decrease in the fair value of the call option.* On the same day, Entity A exercises the call option and the contract is settled net in cash. Entity B has an obligation to deliver CU104,000 (CU104 × 1,000) to Entity A in exchange for CU102,000 (CU102 × 1,000) from Entity A, so Entity A receives a net amount of CU2,000. Dr Cash CU2,000 Cr Call option asset CU2,000 *To record the settlement of the option contract.*	**31 يناير 20×3** في 31 يناير 20×3، لا يزال سعر السوق لكل سهم هو 104 ريالات سعودية. وانخفضت القيمة العادلة لخيار الشراء إلى 2,000 ريال سعودي، والتي تكون ذات قيمة جوهرية ([104 ريالات سعودية – 102 ريال سعودي] × 1,000)، لأنه لم يتبقَ أي قيمة زمنية. 1,000 من حـ/ خسائر 1,000 إلى حـ/ أصل خيار الشراء *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الشراء.* وفي نفس اليوم، تمارس الجهة (أ) خيار الشراء ويتم تسوية العقد بصافي النقد. على الجهة (ب) واجب بتسليم 104,000 ريال سعودي (104 ريالات سعودية × 1,000) إلى الجهة (أ) مقابل 102,000 ريال سعودي (102 ريال سعودي × 1,000) من الجهة (أ)، وبالتالي تستلم الجهة (أ) مبلغ صافي يعادل 2,000 ريال سعودي. 2,000 من حـ/ النقد 2,000 إلى حـ/ أصل خيار الشراء *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(b) Shares for Shares ("Net Share Settlement")	**(ب) الأسهم مقابل الأسهم ("تسوية الصافي بالأسهم")**
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made net in shares instead of net in cash. Entity A's journal entries are the same as those shown in (a) except for recording the settlement of the option contract as follows:	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بصافي الأسهم بدلاً من صافي النقد. تكون قيود اليومية للجهة (أ) هي نفس تلك المبينة في (أ) أعلاه، باستثناء تسجيل تسوية عقد الخيار على النحو التالي: -

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
31 يناير 3×20 تمارس الجهة (أ) خيار الشراء ويتم تسوية العقد بصافي الأسهم. على الجهة (ب) واجب بتسليم ما قيمته 104,000 ريال سعودي (104 ريالات سعودية × 1,000) من أسهم الجهة (أ) إلى الجهة (ب) مقابل ما قيمته 102,000 ريال سعودي (102 ريال سعودي × 1,000) من أسهم الجهة (أ)، وبالتالي تقوم الجهة (ب) بتسليم قيمة مبلغ صافي يعادل 2,000 ريال سعودي من الأسهم إلى الجهة (أ)، أي 19.2 من الأسهم (2,000 ريال سعودي/ 104 ريالات سعودية). 2,000 من/ صافي الأصول/ حقوق الملكية 2,000 إلى حـ/ أصل خيار الشراء *لتسجيل تسوية عقد الخيار. تتم المحاسبة عن التسوية على أنها معاملة أسهم خزينة (أي عدم وجود مكسب أو خسارة)*	**January 31, 20X3** Entity A exercises the call option and the contract is settled net in shares. Entity B has an obligation to deliver CU104,000 (CU104 × 1,000) worth of Entity A's shares to Entity A in exchange for CU102,000 (CU102 × 1,000) worth of Entity A's shares. Thus, Entity B delivers the net amount of CU2,000 worth of shares to Entity A, i.e., 19.2 shares (CU2,000/CU104). Dr Net assets/equity CU2,000 Cr Call option asset CU2,000 *To record the settlement of the option contract. The settlement is accounted for as a treasury share transaction (i.e., no gain or loss).*
(ج) النقد مقابل الأسهم ("إجمالي التسوية المادية") لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم باستلام عدد ثابت من الأسهم ودفع مبلغ نقدي ثابت، إذا قامت الجهة (أ) بممارسة الخيار. بطريقة مشابهة لكل من (أ) و(ب) أعلاه، يكون سعر الممارسة لكل سهم ثابتاً عند 102 ريال سعودي. تبعاً لذلك، لدى الجهة (أ) حق باستلام 1,000 من الأسهم المتداولة الخاصة بالجهة (أ) مقابل 102,000 ريال سعودي (102 ريال سعودي × 1,000) من النقد، إذا قامت الجهة (أ) بممارسة الخيار. تقوم الجهة (أ) بتسجيل قيود اليومية التالية: **1 فبراير 2×20** 5,000 من / صافي الأصول / حقوق الملكية 5,000 إلى حـ/ النقد *لتسجيل النقد المسدد مقابل الحق باستلام الأسهم الخاصة بالجهة (أ) في سنة واحدة مقابل سعر ثابت. يتم اثبات العلاوة المسددة في صافي الأصول حقوق الملكية.* **31 ديسمبر 2×20** *لم تُسجَّل أي قيود في31 ديسمبر لأنه لم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد لأن العقد الذي يعطي الحق باستلام عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ) مقابل مبلغ نقدي ثابت يحقق تعريف أداة حقوق الملكية الخاصة بالجهة.*	**(c) Cash for Shares ("Gross Physical Settlement")** Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made by receiving a fixed number of shares and paying a fixed amount of cash, if Entity A exercises the option. Similarly to (a) and (b) above, the exercise price per share is fixed at CU102. Accordingly, Entity A has a right to receive 1,000 of Entity A's own outstanding shares in exchange for CU102,000 (CU102 × 1,000) in cash, if Entity A exercises its option. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dr Net assets/equity CU5,000 Cr Cash CU5,000 *To record the cash paid in exchange for the right to receive Entity A's own shares in one year for a fixed price. The premium paid is recognized in net assets/equity.* **December 31, 20X2** *No entry is made on December 31, because no cash is paid or received and a contract that gives a right to receive a fixed number of Entity A's*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
own shares in exchange for a fixed amount of cash meets the definition of an equity instrument of the entity. January 31, 20X3 Entity A exercises the call option and the contract is settled gross. Entity B has an obligation to deliver 1,000 of Entity A's shares in exchange for CU102,000 in cash. Dr Net assets/equity CU102,000 Cr Cash CU102,000 *To record the settlement of the option contract.*	**31 يناير** 3×20 تمارس الجهة (أ) خيار الشراء ويتم تسوية العقد بالإجمالي. على الجهة (ب) واجب بتسليم 1,000 من أسهم الجهة (أ) مقابل 102,000 ريال سعودي من النقد. من / صافي الأصول / حقوق الملكية 102,000 إلى ح/ النقد 102,000 *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(d) Settlement Options	**(د) خيارات التسوية**
The existence of settlement options (such as net in cash, net in shares, or by an exchange of cash and shares) has the result that the call option is a financial asset. It does not meet the definition of an equity instrument because it can be settled otherwise than by Entity A repurchasing a fixed number of its own shares in exchange for paying a fixed amount of cash or another financial asset. Entity A recognizes a derivative asset, as illustrated in (a) and (b) above. The accounting entry to be made on settlement depends on how the contract is actually settled.	إن وجود خيارات التسوية (مثل صافي النقد، صافي الأسهم، أو من خلال مبادلة النقد بالأسهم) ينتج عنه اعتبار خيار الشراء أصلاً مالياً. هو لا يحقق تعريف أداة حقوق الملكية لأنه لا يمكن تسويته إلا بأن تعيد الجهة (أ) شراء عدد ثابت من أسهمها الخاصة مقابل دفع مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر. تعترف الجهة (أ) بالأصل المشتق، كما هو موضح في (أ) و(ب) أعلاه. يعتمد تسجيل قيد المحاسبة على كيفية تسوية العقد الفعلية.
Example 4: Written Call Option on Shares	*المثال 4: خيار الشراء للأسهم المكتوبة*
This example illustrates the journal entries for a written call option obligation on the entity's own shares that will be settled (a) net in cash, (b) net in shares, or (c) by delivering cash in exchange for shares. It also discusses the effect of settlement options (see (d) below). **Assumptions:** Contract date February 1, 20X2 Exercise date January 31, 20X3 (European terms, i.e., it can be	يوضح هذا المثال قيود اليومية لواجب خيار الشراء المكتوب على الأسهم الخاصة بالجهة والتي سيتم تسويتها (أ) بالصافي نقدا، (ب) بالصافي على شكل أسهم، (ج) أو عن طريق تسليم النقد مقابل الأسهم. يناقش أيضاً تأثير خيارات التسوية (راجع (د)). **الافتراضات:** تاريخ العقد 1 فبراير 2×20 تاريخ الممارسة 31 يناير 3×20 (يمكن ممارستها فقط في تاريخ الاستحقاق)

أمثلة توضيحية		Illustrative Examples	
مالك حق الممارسة	الجهة التي تقوم بالإبلاغ (الجهة (ب))	Exercise right holder	exercised only at maturity) Counterparty (Entity B)
سعر السوق لكل سهم 1 فبراير 20×2	100 ريال سعودي	Market price per share on February 1, 20X2	CU100
سعر السوق لكل سهم 31 ديسمبر 20×2	104 ريالات سعودية	Market price per share on December 31, 20X2	CU104
سعر السوق لكل سهم 31 يناير 20×3	104 ريالات سعودية	Market price per share on January 31, 20X3	CU104
سعر الممارسة الثابت الواجب سداده في 31 يناير 20×3	102 ريال سعودي	Fixed exercise price to be paid on January 31, 20X3	CU102
عدد الأسهم بموجب عقد الخيار	1.000	Number of shares under option contract	1,000
القيمة العادلة للخيار في 1 فبراير 20×2	5,000 ريال سعودي	Fair value of option on February 1, 20X2	CU5,000
القيمة العادلة للخيار في 31 ديسمبر 20×2	3,000 ريال سعودي	Fair value of option on December 31, 20X2	CU3,000
القيمة العادلة للخيار في 31 يناير 20×3	2,000 ريال سعودي	Fair value of option on January 31, 20X3	CU2,000
(أ) النقد مقابل النقد ("التسوية بصافي النقد")		**(a) Cash for Cash ("Net Cash Settlement")**	
لنفترض نفس الحقائق كما في المثال 3(أ) أعلاه باستثناء أن لدى الجهة (أ)خيار شراء مكتوباً على أسهمها الخاصة بدلاً من أن تكون قد اشترت خيار شراء عليها. وتبعاً لذلك، في 1 فبراير 2×20 تبرم الجهة (أ) عقداً مع الجهة (ب) يعطي الجهة (ب) الحق بالاستلام وعلى الجهة (أ) واجب بدفع القيمة العادلة 1000 من الأسهم العادية الخاصة بالجهة (أ) اعتباراً من 31 يناير 3×20 مقابل دفعة نقدية تساوي 102,000 ريال سعودي (أي 102 لكل سهم) في 31 يناير 3×20، إذا قامت الجهة (ب) بممارسة الخيار. سيتم تسوية العقد بصافي النقد. إذا لم تمارس الجهة (ب) الحق، فلا توجد أي دفعات. تسجل الجهة (أ) قيود اليومية التالية:		Assume the same facts as in Example 3(a) above except that Entity A has written a call option on its own shares instead of having purchased a call option on them. Accordingly, on February 1, 20X2 Entity A enters into a contract with Entity B that gives Entity B the right to receive and Entity A the obligation to pay the fair value of 1,000 of Entity A's own ordinary shares as of January 31, 20X3 in exchange for CU102,000 in cash (i.e., CU102 per share) on January 31, 20X3, if Entity B exercises that right. The contract will be settled net in cash. If Entity B does not exercise its	
1 فبراير 2×20			

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
right, no payment will be made. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dr Cash CU5,000 Cr Call option obligation CU5,000 *To recognize the written call option.* **December 31, 20X2** Dr Call option obligation CU2,000 Cr Gain CU2,000 *To record the decrease in the fair value of the call option.* **January 31, 20X3** Dr Call option obligation CU1,000 Cr Gain CU1,000 *To record the decrease in the fair value of the call option.* On the same day, Entity B exercises the call option and the contract is settled net in cash. Entity A has an obligation to deliver CU104,000 (CU104 × 1,000) to Entity B in exchange for CU102,000 (CU102 × 1,000) from Entity B, so Entity A pays a net amount of CU2,000. Dr Call option obligation CU2,000 Cr Cash CU2,000 *To record the settlement of the option contract.*	5,000 من ح/ النقد 5,000 إلى ح/ واجب خيار الشراء *لاثبات خيار الشراء المكتوب.* **31 ديسمبر 20×2** 2,000 من ح/ واجب خيار الشراء 2,000 إلى ح/ مكاسب *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الشراء.* **31 يناير** 20×3 1,000 من ح/ واجب خيار الشراء 1,000 إلى ح/ مكاسب *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الشراء.* في نفس اليوم، تمارس الجهة (ب) خيار الشراء ويتم تسوية العقد بصافي النقد. على الجهة (أ) واجب بتسليم 104,000 ريال سعودي (104 ريالات سعودية × 1,000) إلى الجهة (ب) مقابل 102,000 ريال سعودي (102 ريال سعودي × 1,000) من الجهة (ب)، وبالتالي تدفع الجهة (أ) مبلغ صافي يعادل 2,000 ريال سعودي. 2,000 من ح/ واجب خيار الشراء 2,000 إلى ح/ النقد *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(b) Shares for Shares ("Net Share Settlement")	(ب) الأسهم مقابل الأسهم (تسوية صافي الأسهم)
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made net in shares instead of net in cash. Entity A's journal entries are the same as those shown in (a), except for recording the settlement of the option contract, as follows: **December 31, 20X3**	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بصافي الأسهم بدلاً من صافي النقد. تكون قيود اليومية للجهة (أ) هي نفس تلك المبينة في (أ) أعلاه، باستثناء تسجيل تسوية عقد الخيار على النحو التالي: - **31 ديسمبر** 20×3 تمارس الجهة (ب) خيار الشراء ويتم تسوية العقد بصافي الأسهم. على الجهة (ب) واجب بتسليم ما قيمته

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Entity B exercises the call option and the contract is settled net in shares. Entity A has an obligation to deliver CU104,000 (CU104 × 1,000) worth of Entity A's shares to Entity B in exchange for CU102,000 (CU102 × 1,000) worth of Entity A's shares. Thus, Entity A delivers the net amount of CU2,000 worth of shares to Entity B, i.e., 19.2 shares (CU2,000/CU104). Dr Call option obligation CU2,000 Cr Net assets/equity CU2,000 *To record the settlement of the option contract. The settlement is accounted for as a transaction in net assets/equity.*	104,000 ريال سعودي (104 ريالات سعودية × 1,000) من أسهم الجهة (أ) إلى الجهة (ب) مقابل ما قيمته 102,000 ريال سعودي (102 ريال سعودي × 1,000) من أسهم الجهة (أ)، وبالتالي تقوم الجهة (أ) بتسليم قيمة مبلغ صافي يعادل 2,000 ريال سعودي من الأسهم إلى الجهة (ب)، أي 19.2 من الأسهم (2,000 ريال سعودي / 104 ريالات سعودية). 2,000 من حـ / واجب خيار الشراء 2,000 إلى/ صافي الأصول / حقوق الملكية *لتسجيل تسوية عقد الخيار. تتم المحاسبة عن التسوية على أنها معاملة صافي الأصول/ حقوق ملكية.*
(c) Cash for Shares ("Gross Physical Settlement")	(ج) النقد مقابل الأسهم ("إجمالي التسوية المادية")
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made by delivering a fixed number of shares and receiving a fixed amount of cash, if Entity B exercises the option. Similarly to (a) and (b) above, the exercise price per share is fixed at CU102. Accordingly, Entity B has a right to receive 1,000 of Entity A's own outstanding shares in exchange for CU102,000 (CU102 × 1,000) in cash, if Entity B exercises its option. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dr Cash CU5,000 Cr Net assets/equity CU5,000 *To record the cash received in exchange for the obligation to deliver a fixed number of Entity A's own shares in one year for a fixed price. The premium received is recognized in net assets/equity. Upon exercise, the call would result in the issue of a fixed number of shares in exchange for a fixed amount of cash.* **December 31, 20X2** *No entry is made on December 31 because no cash is paid or received and a contract to deliver a fixed number of Entity A's own shares in*	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بتسليم عدد ثابت من الأسهم واستلام مبلغ نقدي ثابت، إذا قامت الجهة (ب) بممارسة الخيار. بطريقة مشابهة لكل من (أ) و(ب) أعلاه، يكون سعر الممارسة لكل سهم ثابتاً عند 102 ريال سعودي. تبعاً لذلك، لدى الجهة (أ) حق باستلام 1000 من الأسهم المتداولة الخاصة بالجهة (أ) مقابل 102,000 ريال سعودي (102 ريال سعودي × 1,000) من النقد، إذا قامت الجهة (ب) بممارسة الخيار. تقوم الجهة (أ) بتسجيل قيود اليومية التالية: **1 فبراير 2×20** 5,000 من حـ/ النقد 5,000 إلى/ صافي الأصول/ حقوق الملكية *لتسجيل النقد المستلم مقابل الواجب بتسليم عدد ثابت الأسهم الخاصة بالجهة (أ) في سنة واحدة بسعر ثابت. يتم اثبات العلاوة المستلمة في صافي الأصول/ حقوق الملكية. بناءً على الممارسة، فقد ينتج عن الشراء إصدار عدد ثابت من الأسهم مقابل مبلغ نقدي ثابت.* **31 ديسمبر 2×20** *لم تُسجَّل أي قيود في31 ديسمبر لأنه لم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد لأن العقد هو تسليم عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ) مقابل مبلغ نقدي ثابت يحقق تعريف أداة حقوق الملكية الخاصة بجهة.*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
exchange for a fixed amount of cash meets the definition of an equity instrument of the entity. **January 31, 20X3** Entity B exercises the call option and the contract is settled gross. Entity A has an obligation to deliver 1,000 shares in exchange for CU102,000 in cash. Dr Cash CU102,000 Cr Net assets/equity CU102,000 *To record the settlement of the option contract.*	**31 يناير** 20×3 تمارس الجهة (ب) خيار الشراء ويتم تسوية العقد بالإجمالي. على الجهة (أ) واجب بتسليم 1,000 من الأسهم مقابل 102,000 ريال سعودي من النقد. 102,000 من حـ/ النقد 102,000 إلى حـ/ صافي الأصول/ حقوق الملكية *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(d) Settlement Options	**(د) خيارات التسوية**
The existence of settlement options (such as net in cash, net in shares, or by an exchange of cash and shares) has the result that the call option is a financial liability. It does not meet the definition of an equity instrument because it can be settled otherwise than by Entity A issuing a fixed number of its own shares in exchange for receiving a fixed amount of cash or another financial asset. Entity A recognizes a derivative liability, as illustrated in (a) and (b) above. The accounting entry to be made on settlement depends on how the contract is actually settled.	إن وجود خيارات التسوية (مثل صافي النقد، صافي الأسهم، أو من خلال مبادلة النقد بالأسهم) ينتج عنه اعتبار خيار الشراء التزاما مالياً. هو لا يحقق تعريف أداة حقوق الملكية لأنه لا يمكن تسويته إلا بأن تصدر الجهة (أ) عدداً ثابتاً من أسهمها الخاصة مقابل استلام مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر. تعترف الجهة (أ) بالالتزام المشتق، كما هو موضح في (أ) و(ب) أعلاه. يعتمد تسجيل قيد المحاسبة على كيفية تسوية العقد الفعلية.
Example 5: Purchased Put Option on Shares	*المثال 5: خيار الإعادة المشترى على الأسهم*
This example illustrates the journal entries for a purchased put option on the entity's own shares that will be settled (a) net in cash, (b) net in shares, or (c) by delivering cash in exchange for shares. It also discusses the effect of settlement options (see (d) below). **Assumptions:** Contract date February 1, 20X2 Exercise date January 31, 20X3	يوضح المثال قيود اليومية لخيار الإعادة المشترى على الأسهم الخاصة بالجهة والتي سيتم تسويتها (أ) بالصافي نقداً، (ب) بالصافي على شكل أسهم، (ج) أو عن طريق تسليم النقد مقابل الأسهم. يناقش أيضاً تأثير خيارات التسوية (راجع (د)). **الافتراضات:** تاريخ العقد 1 فبراير 2×20 تاريخ الممارسة 31 يناير 3×20 (يمكن ممارستها فقط في تاريخ الاستحقاق)

أمثلة توضيحية		Illustrative Examples	
مالك حق الممارسة	الجهة المعدة للقوائم المالية (الجهة (أ))	Exercise right holder	Reporting entity (Entity A)
سعر السوق لكل سهم 1 فبراير 2×20	100 ريال سعودي		(European terms, i.e., it can be exercised only at maturity)
سعر السوق لكل سهم 31 ديسمبر 2×20	95 ريالاً سعودياً	Market price per share on February 1, 20X2	CU100
سعر السوق لكل سهم 31 يناير 3×20	95 ريالاً سعودياً	Market price per share on December 31, 20X2	CU95
		Market price per share on January 31, 20X3	CU95
سعر الممارسة الثابت الواجب سداده في 31 يناير 3×20	98 ريالاً سعودياً	Fixed exercise price to be paid on January 31, 20X3	CU98
عدد الأسهم بموجب عقد الخيار	1,000	Number of shares under option contract	1,000
القيمة العادلة للخيار في 1 فبراير 2×20	5,000 ريال سعودي	Fair value of option on February 1, 20X2	CU5,000
القيمة العادلة للخيار في 31 ديسمبر 2×20	4,000 ريال سعودي	Fair value of option on December 31, 20X2	CU4,000
القيمة العادلة للخيار في 31 يناير 3×20	3,000 ريال سعودي	Fair value of option on January 31, 20X3	CU3,000
(أ) النقد مقابل النقد ("التسوية بصافي النقد")		**(a) Cash for Cash ("Net Cash Settlement")**	
في 1 فبراير 2×20 تبرم الجهة (أ) عقداً مع الجهة (ب) يعطي الجهة (ب) حق البيع، ويُنشئ واجباً على الجهة (ب) بشراء القيمة العادلة 1,000 من الأسهم العادية المتداولة الخاصة بالجهة (أ) اعتباراً من 31 يناير 3×20 بسعر تنفيذ 98,000 ريال سعودي (أي 98 لكل سهم) في 31 يناير 3×20، إذا قامت الجهة (أ) بممارسة الحق. سيتم تسوية العقد بصافي النقد. إذا لم تمارس الجهة (أ) حقها، فلا توجد أي دفعات. وتسجل الجهة (أ) قيود اليومية التالية:		On February 1, 20X2, Entity A enters into a contract with Entity B that gives Entity A the right to sell, and Entity B the obligation to buy the fair value of 1,000 of Entity A's own outstanding ordinary shares as of January 31, 20X3 at a strike price of CU98,000 (i.e., CU98 per share) on January 31, 20X3, if Entity A exercises that right. The contract will be settled net in cash. If Entity A does not exercise its right, no payment will be made. Entity A records the following journal entries.	
1 فبراير 2×20		**February, 1 20X2**	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
The price per share when the contract is agreed on February 1, 20X2 is CU100. The initial fair value of the option contract on February 1, 20X2 is CU5,000, which Entity A pays to Entity B in cash on that date. On that date, the option has no intrinsic value, only time value, because the exercise price of CU98 is less than the market price per share of CU100. Therefore it would not be economic for Entity A to exercise the option. In other words, the put option is out of the money. Dr Put option asset CU5,000 Cr Cash CU5,000 *To recognize the purchased put option.*	يكون السعر لكل سهم عند الاتفاق على العقد في 1 فبراير 2×20 هو 100 ريال سعودي. القيمة العادلة الأولية لعقد الخيار في 1 فبراير 2×20 هي 5,000 ريال سعودي، والتي تدفعها الجهة (أ) إلى الجهة (ب) نقداً في ذلك التاريخ، لا يكون للخيار قيمة جوهرية، بل قيمة زمنية فقط، لأن سعر الممارسة 98 ريالاً سعودياً أقل من سعر السوق لكل سهم 100 ريال سعودي. لذلك يكون من غير المجدي اقتصاديا للجهة (أ) أن تمارس الخيار. بمعنى آخر، يكون سعر خيار الإعادة أعلى من سعر السوق. 5,000 من حـ/ أصل خيار الإعادة 5,000 إلى/ النقد *لاثبات خيار الإعادة الذي تم شراؤه.*
December 31, 20X2 On December 31, 20X2 the market price per share has decreased to CU95. The fair value of the put option has decreased to CU4,000, of which CU3,000 is intrinsic value ([CU98 – CU95] × 1,000) and CU1,000 is the remaining time value. Dr Loss CU1,000 Cr Put option asset CU1,000 *To record the decrease in the fair value of the put option.*	**31 ديسمبر 2×20** في 31 ديسمبر 2×20، انخفض سعر السوق لكل سهم إلى 95 ريالاً سعودياً. انخفضت القيمة العادلة لخيار الإعادة إلى 4,000 ريال سعودي، منها 3000 ريال سعودي هي قيمة جوهرية ([98 ريالاً سعودياً – 95 ريالاً سعودياً] × 1,000)، وتكون القيمة الزمنية المتبقية هي 1,000 ريال سعودي. 1,000 من حـ/ الخسائر 1,000 إلى حـ/ أصل خيار الإعادة *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الإعادة.*
January 31, 20X3 31. On January 31, 20X3 the market price per share is still CU95. The fair value of the put option has decreased to CU3,000, which is all intrinsic value ([CU98 – CU95] × 1,000) because no time value remains. Dr Loss CU1,000 Cr Put option asset CU1,000 *To record the decrease in the fair value of the put option.*	**31 يناير** 3×20 في 31 ديسمبر 2×20، لا يزال سعر السوق لكل سهم هو 95 ريالاً سعودياً. انخفضت القيمة العادلة لخيار الإعادة إلى 3,000 ريال سعودي، والتي تكون كلها قيمة جوهرية ([98 ريالاً سعودياً – 95 ريالاً سعودياً] × 1,000)، لأنه لم يتبقَ أي قيمة زمنية. 1,000 من حـ/ خسائر 1,000 إلى حـ/ أصل خيار الإعادة *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الإعادة.*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
On the same day, Entity A exercises the put option and the contract is settled net in cash. Entity B has an obligation to deliver CU98,000 to Entity A and Entity A has an obligation to deliver CU95,000 (CU95 × 1,000) to Entity B, so Entity B pays the net amount of CU3,000 to Entity A. Dr Cash CU3,000 Cr Put option asset CU3,000 *To record the settlement of the option contract.*	في نفس اليوم، تمارس الجهة (أ) خيار الإعادة ويتم تسوية العقد بصافي النقد. على الجهة (ب) واجب بتسليم 98,000 ريال سعودي إلى الجهة (أ) وعلى الجهة (أ) واجب بتسليم 95,000 ريال سعودي (95 ريالاً سعودياً × 1,000) إلى الجهة (ب)، وبالتالي تدفع الجهة (ب) مبلغ صافي يعادل 3,000 ريال سعودي إلى الجهة (أ). 3,000 من حـ/ النقد 3,000 إلى حـ/ أصل خيار الإعادة *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(b) Shares for Shares ("Net Share Settlement")	**(ب) الأسهم مقابل الأسهم ("تسوية الصافي بالأسهم")**
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made net in shares instead of net in cash. Entity A's journal entries are the same as shown in (a), except: **January 31, 20X3** Entity A exercises the put option and the contract is settled net in shares. In effect, Entity B has an obligation to deliver CU98,000 worth of Entity A's shares to Entity A, and Entity A has an obligation to deliver CU95,000 worth of Entity A's shares (CU95 × 1,000) to Entity B, so Entity B delivers the net amount of CU3,000 worth of shares to Entity A, i.e., 31.6 shares (CU3,000/ CU95). Dr Net assets/equity CU3,000 Cr Put option asset CU3,000 *To record the settlement of the option contract.*	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بصافي الأسهم بدلاً من صافي النقد. تكون قيود اليومية للجهة (أ) هي نفس تلك المبينة في (أ) أعلاه، باستثناء: **31 يناير** 3×20 تمارس الجهة (أ) خيار الإعادة ويتم تسوية العقد بصافي الأسهم. فعلياً، يكون على الجهة (ب) واجب بتسليم ما قيمته 98,000 ريال سعودي من أسهم الجهة (أ) إلى الجهة (أ)، وعلى الجهة (أ) واجب بتسليم ما قيمته 95,000 ريال سعودي من أسهمها (95 ريالاً سعودياً × 1,000) إلى الجهة (ب)، وبالتالي تقوم الجهة (ب) بتسليم قيمة مبلغ صافي 3000 ريال سعودي من الأسهم إلى الجهة (ب)، أي 31.6 من الأسهم (3,000 ريال سعودي / 95 ريالاً سعودياً). 30,000 من/ صافي الأصول/ حقوق الملكية 30,000 إلى حـ/ أصل خيار الإعادة *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(c) Cash for Shares ("Gross Physical Settlement")	**(ج) النقد مقابل الأسهم (إجمالي التسوية المادية)**
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made by receiving a fixed amount of cash and delivering a fixed number of Entity A's shares, if Entity A exercises the option. Similarly to (a) and (b) above, the exercise price per share is fixed at CU98. Accordingly, Entity B has an obligation to pay CU98,000 in cash to Entity A (CU98 × 1,000) in	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم باستلام مبلغ نقدي ثابت وتسليم عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ)، إذا قامت الجهة (أ) بممارسة الخيار. وبطريقة مشابهة لكل من (أ) و(ب) أعلاه، يكون سعر الممارسة لكل سهم ثابت 98 ريالاً سعودياً. تبعاً لذلك، فإن على الجهة (ب) واجب بدفع 98,000 ريال سعودي من النقد إلى الجهة (أ) (1,000×98 ريال سعودي) مقابل 1,000 من الأسهم المتداولة الخاصة بالجهة (أ)، إذا قامت الجهة (أ) بممارسة الخيار. تقوم الجهة (أ) بتسجيل قيود اليومية التالية:

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
exchange for 1,000 of Entity A's outstanding shares, if Entity A exercises its option. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dr Net assets/equity CU5,000 Cr Cash CU5,000 *To record the cash received in exchange for the right to deliver Entity A's own shares in one year for a fixed price. The premium paid is recognized directly in net assets/equity. Upon exercise, it results in the issue of a fixed number of shares in exchange for a fixed price.* **December 31, 20X2** *No entry is made on December 31, because no cash is paid or received and a contract to deliver a fixed number of Entity A's own shares in exchange for a fixed amount of cash meets the definition of an equity instrument of Entity A.* **January 31, 20X3** Entity A exercises the put option and the contract is settled gross. Entity B has an obligation to deliver CU98,000 in cash to Entity A in exchange for 1,000 shares. Dr Cash CU98,000 Cr Net assets/equity CU98,000 *To record the settlement of the option contract.*	**1 فبراير 20×2** 5,000 من/ صافي الأصول/ حقوق الملكية 5,000 إلى حـ/ النقد *لتسجيل النقد المستلم مقابل الحق بتسليم عدد الأسهم الخاصة بالجهة (أ) في سنة واحدة بسعر ثابت. تُثبت العلاوة المسددة في صافي الأصول/ حقوق الملكية. بناءً على الممارسة، ينتج عنها إصدار لعدد ثابت من الأسهم مقابل سعر ثابت.* **31 ديسمبر 20×2** *لم تُسَجَّل أي قيود في31 ديسمبر لأنه لم يُسَدَّد أو يُستَلَم أي نقد ولأن العقد بتسليم عدد ثابت من الأسهم الخاصة بالجهة (أ) مقابل مبلغ نقدي ثابت يحقق تعريف أداة حقوق الملكية الخاصة بالجهة (أ).* **31 يناير 20×3** تمارس الجهة (أ) خيار التداول ويتم تسوية العقد بالإجمالي. على الجهة (ب) واجب بتسليم 98,000 ريال سعودي نقدا إلى الجهة (أ) مقابل 1,000 من الأسهم. 98,000 من حـ/ النقد 98,000 إلى/ صافي الأصول/ حقوق الملكية *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(d) Settlement Options	**(د) خيارات التسوية**
The existence of settlement options (such as net in cash, net in shares, or by an exchange of cash and shares) has the result that the put option is a financial asset. It does not meet the definition of an equity instrument because it can be settled otherwise than by Entity A issuing a fixed	إن وجود خيارات التسوية (مثل صافي النقد أو صافي الأسهم، أو من خلال مبادلة النقد بالأسهم) ينتج عنه اعتبار خيار الإعادة أصلاً مالياً. وهو لا يحقق تعريف أداة حقوق الملكية لأنه يمكن تسويته بأن تصدر الجهة (أ) عدداً ثابتاً

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
number of its own shares in exchange for receiving a fixed amount of cash or another financial asset. Entity A recognizes a derivative asset, as illustrated in (a) and (b) above. The accounting entry to be made on settlement depends on how the contract is actually settled.	من أسهمها الخاصة مقابل استلام مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر. تعترف الجهة (أ) بالأصل المشتق، كما هو موضح في (أ) و(ب) أعلاه. يعتمد تسجيل قيد المحاسبة للتسوية على كيفية تسوية العقد الفعلية.
Example 6: Written Put Option on Shares	*المثال 6: خيار الإعادة المكتوب على الأسهم*
This example illustrates the journal entries for a written put option on the entity's own shares that will be settled (a) net in cash, (b) net in shares, or (c) By delivering cash in exchange for shares. It also discusses the effect of settlement options (see (d) below). **Assumptions:** Contract date — February 1, 20X2 Exercise date — January 31, 20X3 (European terms, i.e., it can be exercised only at maturity) Exercise right holder — Counterparty (Entity B) Market price per share on February 1, 20X2 — CU100 Market price per share on December 31, 20X2 — CU95 Market price per share on January 31, 20X3 — CU95 Fixed exercise price to be paid on January 31, 20X3 — CU98	يوضح هذا المثال قيود اليومية لخيار الإعادة المكتوب على الأسهم الخاصة بالجهة والتي سيتم تسويتها (أ) بالصافي نقداً، (ب) بالصافي في شكل أسهم، (ج) أو عن طريق تسليم النقد مقابل الأسهم. يناقش أيضاً تأثير خيارات التسوية (راجع (د)). **الافتراضات:** تاريخ العقد — 1 فبراير 2×20 تاريخ الممارسة — 31 يناير 3×20 (يمكن ممارستها فقط في تاريخ الاستحقاق) مالك حق الممارسة — الطرف المقابل (الجهة (ب)) سعر السوق لكل سهم 1 فبراير 2×20 — 100 ريال سعودي سعر السوق لكل سهم 31 ديسمبر 2×20 — 95 ريالاً سعودياً سعر السوق لكل سهم 31 يناير 3×20 — 95 ريالاً سعودياً سعر الممارسة الثابت الواجب سداده في 31 يناير 3×20 — 98 ريالاً سعودياً القيمة الحالية لسعر الممارسة في 1 فبراير 2×20 — 95 ريالاً سعودياً عدد الأسهم بموجب عقد الخيار — 1,000 القيمة العادلة للخيار في 1 فبراير 2×20 — 5,000 ريال سعودي القيمة العادلة للخيار في 31 ديسمبر 2×20 — 4,000ريال سعودي

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Present value of exercise price on February 1, 20X2 CU95 Number of shares under option contract 1,000 Fair value of option on February 1, 20X2 CU5,000 Fair value of option on December 31, 20X2 CU4,000 Fair value of option on January 31, 20X3 CU3,000	القيمة العادلة للخيار في 31 يناير 3×20 3,000 ريال سعودي
(a) Cash for Cash ("Net Cash Settlement")	(أ) النقد مقابل النقد ("تسوية الصافي نقدا")
Assume the same facts as in Example 5(a) above, except that Entity A has written a put option on its own shares instead of having purchased a put option on its own shares. Accordingly, on February, 1 20X2, Entity A enters into a contract with Entity B that gives Entity B the right to receive and Entity A the obligation to pay the fair value of 1,000 of Entity A's outstanding ordinary shares as of January 31, 20X3 in exchange for CU98,000 in cash (i.e., CU98 per share) on January 31, 20X3, if Entity B exercises that right. The contract will be settled net in cash. If Entity B does not exercise its right, no payment will be made. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dr Cash CU5,000 Cr Put option liability CU5,000 *To recognize the written put option.* **December 31, 20X2** Dr Put option liability CU1,000 Cr Gain CU1,000 *To record the decrease in the fair value of the put option.* **January 31, 20X3**	لنفترض نفس الحقائق كما في المثال 5(أ) أعلاه باستثناء أن لدى الجهة (أ)خيار إعادة مكتوباً على أسهمها الخاصة بدلاً أن يكون لديها شراء خيار الإعادة على أسهمها. تبعاً لذلك، في 1 فبراير 2×20 تبرم الجهة (أ) عقداً مع الجهة (ب) يعطي الجهة (ب) الحق بالاستلام ويُنشئ واجباً على الجهة (أ) بدفع القيمة العادلة 1,000 من الأسهم المتداولة الخاصة بالجهة (أ) اعتبارًا من 31 يناير 3×20 مقابل 98,000 ريال سعودي من النقد (يعني ذلك 98 ريالاً سعودياً لكل سهم) في 31 يناير 3×20، إذا قامت الجهة (ب) بممارسة الخيار. سيتم تسوية العقد بصافي النقد. إذا لم تمارس الجهة (ب) حقها، فلا توجد أي دفعات. تسجل الجهة (أ) قيود اليومية التالية: **1 فبراير 2×20** 5,000 من حـ/ النقد 5,000 إلى حـ/ التزام خيار الإعادة *لاثبات خيار الإعادة المكتوب.* **31 ديسمبر 2×20** 1,000 من حـ/ التزام خيار الإعادة 1,000 إلى حـ/ مكاسب *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الإعادة.* **31 يناير 3×20** 1,000 من حـ/ التزام خيار الإعادة

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Dr Put option liability CU1,000 Cr Gain CU1,000 *To record the decrease in the fair value of the put option.* On the same day, Entity B exercises the put option and the contract is settled net in cash. Entity A has an obligation to deliver CU98,000 to Entity B, and Entity B has an obligation to deliver CU95,000 (CU95 × 1,000) to Entity A. Thus, Entity A pays the net amount of CU3,000 to Entity B. Dr Put option liability CU3,000 Cr Cash CU3,000 *To record the settlement of the option contract.*	1,000 إلى حـ/ مكاسب *لتسجيل الانخفاض في القيمة العادلة لخيار الإعادة.* في نفس اليوم، تمارس الجهة (ب) خيار الإعادة ويتم تسوية العقد بصافي النقد. يكون على الجهة (أ) واجب بتسليم 98,000 ريال سعودي إلى الجهة (ب) ويكون على الجهة (ب) واجب بتسليم 95,000 ريال سعودي (95 ريال سعودي × 1,000) من الجهة (أ)، وبالتالي تدفع الجهة (أ) مبلغ صافي يعادل 3,000 ريال سعودي إلى الجهة (ب). 3,000 من حـ/ التزام خيار الإعادة 3,000 إلى حـ/ النقد *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(b) Shares for Shares ("Net Share Settlement")	**(ب) الأسهم مقابل الأسهم ("تسوية الصافي بالأسهم")**
Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made net in shares instead of net in cash. Entity A's journal entries are the same as those in (a), except for the following: January 31, 20X3 Entity B exercises the put option and the contract is settled net in shares. In effect, Entity A has an obligation to deliver CU98,000 worth of shares to Entity B, and Entity B has an obligation to deliver CU95,000 worth of Entity A's shares (CU95 × 1,000) to Entity A. Thus, Entity A delivers the net amount of CU3,000 worth of Entity A's shares to Entity B, i.e., 31.6 shares (3,000/95). Dr Put option liability CU3,000 Cr Net assets/equity CU3,000 *To record the settlement of the option contract. The issue of Entity A's own shares is accounted for as a transaction in net assets/equity.*	لنفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بصافي الأسهم بدلاً من صافي النقد. تكون قيود اليومية للجهة (أ) هي نفس تلك المبينة في (أ)، باستثناء ما يلي: - **31 يناير 3×20** تمارس الجهة (ب) خيار الإعادة ويتم تسوية العقد بصافي الأسهم. فعلياً، يكون على الجهة (أ) واجب بتسليم ما قيمته 98,000 ريال سعودي من الأسهم إلى الجهة (ب)، وعلى الجهة (ب) واجب بتسليم ما قيمته 95,000 ريال سعودي من أسهم الجهة (أ) (95 ريالاً سعودياً × 1,000) إلى الجهة (أ)، وبالتالي تقوم الجهة (أ) بتسليم قيمة مبلغ صافي 3,000 ريال سعودي من أسهم الجهة (أ) إلى الجهة (ب)، أي 31.6 من الأسهم (3,000/ 95). 3,000 من حـ/ التزام خيار الإعادة 3,000 إلى/ صافي الأصول / حقوق الملكية *لتسجيل تسوية عقد الخيار. يتم محاسبة إصدار الجهة (أ) لأسهمها الخاصة على أنها معاملة صافي الأصول/ حقوق ملكية.*
(c) Cash for Shares ("Gross Physical Settlement")	**(ج) النقد مقابل الأسهم ("إجمالي التسوية المادية")**

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
نفترض نفس الحقائق كما في (أ) باستثناء أن التسوية ستتم بتسليم مبلغ نقدي ثابت واستلام عدد ثابت من الأسهم، إذا قامت الجهة (ب) بممارسة الخيار. بطريقة مشابهة لكل من (أ) و(ب) أعلاه، يكون سعر الممارسة لكل سهم ثابتاً عند 98 ريالاً سعودياً. وتبعاً لذلك، يكون على الجهة (أ) واجب بدفع 98,000 ريال سعودي من النقد إلى الجهة (ب) (98 ريالاً سعودياً × 1,000) مقابل 1,000 من الأسهم المتداولة الخاصة بالجهة (أ)، إذا قامت الجهة (ب) بممارسة الخيار. تقوم الجهة (أ) بتسجيل قيود اليومية التالية: **1 فبراير 20×2** 5,000 من حـ/ النقد 5,000 إلى/ صافي الصول/ حقوق الملكية *اثبات علاوة الخيار 5,000 ريال سعودي المستلمة في حقوق الملكية.* 95,000 من/ صافي الأصول/ حقوق الملكية 95,000 إلى حـ/ الالتزام *لاثبات القيمة الحالية للواجب بتسليم 98,000 ريال سعودي في سنة واحدة، أي 95,000 على أنها التزام.* **31 ديسمبر 20×2** 2,750 من حـ/ مصروف الفائدة 2,750 إلى حـ/ الالتزام *استحقاق الفائدة وفقاً لطريقة سعر الفائدة الفعلي على* الالتزام بمبلغ استرداد الأسهم. **31 يناير 20×3** 250 من حـ/ مصروف الفائدة 250 إلى حـ/ الالتزام *استحقاق الفائدة وفقاً لطريقة سعر الفائدة الفعلي على* الالتزام بمبلغ استرداد الأسهم.	Assume the same facts as in (a) except that settlement will be made by delivering a fixed amount of cash and receiving a fixed number of shares, if Entity B exercises the option. Similarly to (a) and (b) above, the exercise price per share is fixed at CU98. Accordingly, Entity A has an obligation to pay CU98,000 in cash to Entity B (CU98 × 1,000) in exchange for 1,000 of Entity A's outstanding shares, if Entity B exercises its option. Entity A records the following journal entries. **February 1, 20X2** Dr Cash CU5,000 Cr Net assets/equity CU5,000 *To recognize the option premium received of CU5,000 in net assets/equity.* Dr Net assets/equity CU95,000 Cr Liability CU95,000 *To recognize the present value of the obligation to deliver CU98,000 in one year, i.e., CU95,000, as a liability.* **December 31, 20X2** Dr Interest expense CU2,750 Cr Liability CU2,750 *To accrue interest in accordance with the effective interest method on the liability for the share redemption amount.* **January 31, 20X3** Dr Interest expense CU250 Cr Liability CU250 *To accrue interest in accordance with the effective interest method on the liability for the share redemption amount.*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
On the same day, Entity B exercises the put option and the contract is settled gross. Entity A has an obligation to deliver CU98,000 in cash to Entity B in exchange for CU95,000 worth of shares (CU95 × 1,000). Dr Liability CU98,000 Cr Cash CU98,000 *To record the settlement of the option contract.*	في نفس اليوم، تمارس الجهة (ب) خيار الإعادة ويتم تسوية العقد بالإجمالي. يكون على الجهة (أ) واجب بتسليم 98,000 ريال سعودي نقداً إلى الجهة (ب) مقابل ما قيمته 95,000 ريال سعودي (95 ريالاً سعودياً × 1,000). من ح/ الالتزام 98,000 إلى ح/ النقد 98,000 *لتسجيل تسوية عقد الخيار.*
(d) Settlement Options	**(د) خيارات التسوية**
The existence of settlement options (such as net in cash, net in shares, or by an exchange of cash and shares) has the result that the written put option is a financial liability. If one of the settlement alternatives is to exchange cash for shares ((c) above), Entity A recognizes a liability for the obligation to deliver cash, as illustrated in (c) above. Otherwise, Entity A accounts for the put option as a derivative liability.	إن وجود خيارات التسوية (مثل تسوية الصافي نقدًا، تسوية الصافي بأسهم، أو عن طريق مبادلة النقد بالأسهم) ينتج عنه اعتبار خيار الإعادة المكتوب التزامًا مالياً. إذا كان واحد من بدائل التسوية يعني مبادلة النقد بالأسهم أعلاه ((ج) فتعترف الجهة (أ) بالتزام مقابل الواجب التعاقدي بتسليم النقد، كما هو موضح في (ج) أعلاه. وخلافاً لذلك، تحاسب الجهة (أ) عن خيار الإعادة على أنه التزام مشتق.
Entities such as Mutual Funds and Co-operatives Whose Share Capital is not Net Assets/Equity	**الجهات مثل صناديق الاستثمار المشترك والتعاونيات التي لا يمثل رأسمالها المساهم به صافي أصول/ حقوق ملكية**
Example 7: Entities with No Net Assets/Equity	*المثال 7: الجهات التى ليس لها صافى أصول/ حقوق ملكية*
The following example illustrates a format of a statement of financial performance and statement of financial position that may be used by entities such as mutual funds that do not have net assets/equity. Other formats are possible. **Statement of Financial Performance for the year ended December 31, 20X1** 		20X1	20X0
	CU	CU
Revenue	2,956	1,718
Total Revenue	2,956	1,718 | | Expenses (classified by nature or function)	(644)	(614)		يوضح المثال التالي صيغة قائمة الأداء المالي وقائمة المركز المالي التي يمكن استخدامها من قبل الجهات مثل صناديق الاستثمار المشترك التي ليس لديها صافي أصول/ حقوق ملكية. من الممكن استخدام صيغ أخرى. **قائمة الأداء المالي المنتهية في 31 ديسمبر** 20×1

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
Finance costs	(47)	(47)		20×1	20×0
- other finance costs				ريال سعودي	ريال سعودي
- distributions to unitholders	(50)	(50)			
Total Expenses	(741)	(711)			
Surplus for the year	2,215	1,007			
Change in net assets attributable to unitholders	2,215	1,007			
Statement of Financial Position at December 31, 20X1					
		20X1	الإيرادات	2,956	1,718
	CU	CU	إجمالي الإيرادات	2,956	1,718
ASSETS					
Non-current assets (classified in accordance with IPSAS 1)	91,374		المصروفات (مصنفة حسب طبيعتها أو وظيفتها)	(614)	(614)
Total non-current assets		91,374	تكاليف التمويل		
Current assets (classified in accordance with IPSAS 1)	1,422		تكاليف التمويل الأخرى	(47)	(47)
Total current assets		1,422	التوزيعات على حملة الوحدات الاستثمارية	(50)	(50)
Total assets		92,796	إجمالي المصروفات	(741)	(711)
LIABILITIES					
Current liabilities (classified in accordance with IPSAS 1)	647		الفائض للسنة	2,215	1,007
Total current liabilities		(647)	التغير في صافي الأصول المنسوب إلى حملة الوحدات الاستثمارية	2,215	1,007
Non-current liabilities excluding net assets attributable to unitholders (classified in accordance with IPSAS 1)	280				
		(280)			
Net assets attributable to unitholders		91,869			

قائمة الأداء المالي في 31 ديسمبر 20×1

	20×1		20×0	
	ريال سعودي		ريال سعودي	
الأصول				

أمثلة توضيحية				Illustrative Examples
الأصول غير المتداولة (المصنفة وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)	91,374	78,484		
مجموع الأصول غير المتداولة		91,374	78,484	
الأصول المتداولة (المصنفة وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)	1,422	1,769		
مجموع الأصول المتداولة		1,422	1,769	
مجموع الأصول		92,796	80,253	
الالتزامات				
الالتزامات المتداولة (المصنفة وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)	647	66		
مجموع الالتزامات المتداولة		(647)	(66)	
الالتزامات غير المتداولة باستثناء صافي الأصول المنسوبة إلى حملة الوحدات الاستثمارية (المصنفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)	280	136		
		(280)	(136)	
صافي الأصول المنسوبة إلى حملة الوحدات الاستثمارية		91,869	80,051	
المثال 8: الجهات التى لها صافى أصول/ حقوق ملكية ما				*Example 8: Entities with Some Net Assets/Equity*

أمثلة توضيحية

يوضح المثال التالي صيغة قائمة الأداء المالي وقائمة المركز المالي التي يمكن استخدامها من قبل الجهات التي لا تكون أسهم رأسمالها عبارة عن صافي أصول/ حقوق ملكية لأن على الجهة واجباً بسداد أسهم رأس المال عند الطلب. من الممكن استخدام صيغ أخرى.

قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×1

	20×1 ريال سعودي	20×0 ريال سعودي
الإيرادات	472	498
إجمالي الإيرادات	472	498
المصروفات (مصنفة حسب طبيعتها أو وظيفتها)	(367)	(396)
تكاليف التمويل		
تكاليف التمويل الأخرى	(4)	(4)
التوزيعات على حملة الوحدات الاستثمارية	(50)	(50)
إجمالي المصروفات	(421)	(450)
الفائض للسنة	51	48
التغير في صافي الأصول المنسوب إلى حملة الوحدات الاستثمارية	51	48

قائمة الأداء المالي المنتهية في 31 ديسمبر 20×1

	ريال سعودي	20×1 ريالاً سعودياً	ريالاً سعودياً	20×0 ريالاً سعودياً
الأصول				

Illustrative Examples

The following example illustrates a format of a statement of financial performance and statement of financial position that may be used by entities whose share capital is not net assets/equity because the entity has an obligation to repay the share capital on demand. Other formats are possible.

Statement of Financial Performance for the year ended December 31, 20X1

	20X1 CU	20X0 CU
Revenue	472	498
Total Revenue	472	498
Expenses (classified by nature or function)	(367)	(396)
Finance costs	(4)	(4)
- other finance costs		
- distributions to unitholders	(50)	(50)
Total Expenses	(421)	(450)
Surplus for the year	51	48
Change in net assets attributable to unitholders	51	48

Statement of Financial Position at December 31, 20X1

	CU	20X1 CU	CU	20X0 CU
ASSETS				
Non-current assets (classified	908		830	

أمثلة توضيحية				Illustrative Examples			
الأصول غير المتداولة (المصنفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)	908	830		in accordance with IPSAS 1)			
مجموع الأصول غير المتداولة		908	830	**Total non-current assets**		908	830
الأصول المتداولة (المصنفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)	383	350		Current assets (classified in accordance with IPSAS 1)	383	350	
مجموع الأصول المتداولة		383	350	**Total current assets**		383	350
مجموع الأصول		1,291	1,180	**Total assets**		1,291	1,180
الالتزامات							
الالتزامات المتداولة (المصنفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)				LIABILITIES Current liabilities (classified in accordance with IPSAS 1)	372	338	
	371	338					
أسهم رأس المال مستحقة السداد عند الطلب	202	161		**Share capital repayable on demand**	202	161	
مجموع الالتزامات المتداولة		(574)	(499)	**Total current liabilities**		(574)	(499)
مجموع الأصول مطروحا منها الالتزامات المتداولة		717	681	**Total assets less current liabilities**		717	681
الالتزامات غير المتداولة (المصنفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1)				Non-current liabilities (classified in accordance with IPSAS 1)	187	196	
	187	196					
		(187)	(196)			(187)	(196)
المكونات الأخرى لصافي الأصول/ حقوق الملكية							
الاحتياطات مثل فائض إعادة التقييم، الفائض المتراكم، الخ	530	485					
		530	485				
		717	681				

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
OTHER COMPONENTS OF NET ASSETS/ EQUITY[a] Reserves, e.g., revaluation surplus, accumulated surplus, etc. 530 485 530 485 717 681 **MEMORANDUM NOTE – Total members' interests** Share capital repayable on demand 202 161 Reserves 530 485 732 646 In this example, the entity has no obligation to deliver a share of its reserves to its members.	**مذكرة** **إيضاح - مجموع حصص الأعضاء** أسهم رأس المال مستحقة السداد 202 161 عند الطلب 530 485 الاحتياطات 732 646 في هذا المثال، لا يترتب على الجهة واجب بتسليم حصص من احتياطاتها لأعضائها.
Accounting for Compound Financial Instruments	**المحاسبة عن الأدوات المالية المركبة**
Example 9: Separation of a Compound Financial Instrument on Initial Recognition	*المثال 9: فصل الأداة المالية المركبة عند الاثبات الأولي*
Paragraph 33 describes how the components of a compound financial instrument are separated by the entity on initial recognition. The following example illustrates how such a separation is made.	تصف الفقرة 33 كيفية فصل مكونات الأداة المالية المركبة من قبل الجهة عند الاثبات الأولي. يوضح المثال التالي كيفية حصول الفصل.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
An entity issues 2,000 convertible bonds at the start of year 1. The bonds have a three-year term, and are issued at par with a face value of CU1,000 per bond, giving total proceeds of CU2,000,000. Interest is payable annually in arrears at a nominal annual interest rate of 6 percent. Each bond is convertible at any time up to maturity into 250 ordinary shares. When the bonds are issued, the prevailing market interest rate for similar debt without conversion options is 9 percent.	تصدر الجهة 2,000 سند قابل للتحويل في بداية السنة الأولى. تكون مدة السندات 3 سنوات، وتُصْدر بقيمة اسمية 1,000 ريال سعودي لكل سند، بحيث تعطي إجمالي متحصلات بقيمة 2,000,000 ريال سعودي. يستحق دفع الفائدة سنوياً في مبالغ متأخرة السداد بسعر فائدة سنوي اسمي مقداره 6 بالمئة ويكون كل سند قابل للتحويل في أي وقت حتى تاريخ الاستحقاق إلى 250 سهماً عادياً. عند إصدار السندات، فإن سعر الفائدة السائد في السوق للديون المشابهة بدون خيارات تحويل هو 9 بالمئة.
The liability component is measured first, and the difference between the proceeds of the bond issue and the fair value of the liability is assigned to the net assets/equity component. The present value of the liability component is calculated using a discount rate of 9 percent, the market interest rate for similar bonds having no conversion rights, as shown below. CU Present value of the principal – CU2,000,000 payable at the end of three years 1,544,367 Present value of the interest – CU120,000 payable annually in arrears for three years 303,755 Total liability component 1,848,122 Net assets/equity component (by deduction) 151,878 Proceeds of the bond issue 2,000,000	يُقاسُ مكوّن الالتزام أولاً، ويُحَدَّدُ الفرق بين متحصلات إصدار السند والقيمة العادلة للالتزام إلى مكون صافي الأصول/ حقوق الملكية. تُحسَبُ القيمة الحالية لمكوّن الالتزام باستخدام معدل خصم نسبته 9 بالمئة، وهو سعر الفائدة في السوق لسندات مشابهة ليس لها حقوق تحويل، كما هو مبين أدناه. ريال سعودي القيمة الحالية للمبلغ الأصلي – 2,000,000 ريال سعودي مستحقة الدفع في نهاية الثلاث سنوات 1,544,367 القيمة الحالية للفائدة – 120,000 ريال سعودي مستحقة الدفع سنوياً في نهاية السنة لثلاث سنوات 303,755 إجمالي مكون الالتزام 1,848,122 مكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية (من خلال الطرح) 151,878 متحصلات إصدار السند 2,000,000
Example 10: Separation of a Compound Financial Instrument with Multiple Embedded Derivative Features	*المثال 10: فصل الأداة المالية المركبة ذات خصائص مشتقة متعددة مُضمنة فيها*
The following example illustrates the application of paragraph 36 to the separation of a compound financial instrument with multiple embedded derivative features into the liability and net assets/equity component.	يوضح المثال التالي تطبيق الفقرة 36 على فصل الأداة المالية المركبة ذات خصائص مشتقة متعددة مُضمنة فيها إلى مكوني الالتزام وصافي الأصول/ حقوق الملكية.
Assume that the proceeds received on the issue of a callable convertible bond are CU60. The value of a similar bond without a call or equity conversion option is CU57. Based on an option pricing model, it is determined that the value to the entity of the embedded call feature in a	نفترض أن المتحصلات المستلمة عند إصدار سند قابل للاستدعاء وقابل للتحويل هي بقيمة 60 ريالاً سعودياً. تكون قيمة السند المشابه بدون خيار الشراء أو خيار تحويل حقوق الملكية هي 57 ريالاً سعودياً. بناءً على نموذج تسعير الخيارات، حُدِّدت قيمة خاصية الشراء بالنسبة للجهة المُضمن في سند مماثل بدون خيار تحويل إلى حقوق

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
similar bond without an equity conversion option is CU2. In this case, the value allocated to the liability component under paragraph 36 is CU55 (CU57 – CU2) and the value allocated to the net assets/equity component is CU5 (CU60 – CU55).	ملكية لتكون 2 ريال سعودي. في هذه الحالة، فإن القيمة المخصصة لمكوّن الالتزام بموجب الفقرة 36 هي 55 ريالاً سعوديا (57 ريالاً سعودي – 2 ريال سعودي) والقيمة المخصصة لمكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية هي 5 ريالات سعودية (60 ريالاً سعودياً – 55 ريالاً سعودياً).
Example 11: Repurchase of a Convertible Instrument	*المثال 11: إعادة شراء أداة قابلة للتحويل*
The following example illustrates how an entity accounts for a repurchase of a convertible instrument. For simplicity, at inception, the face amount of the instrument is assumed to be equal to the aggregate carrying amount of the liability and the net assets/equity components in the financial statements, i.e., no original issue premium or discount exists. Also, for simplicity, tax considerations have been omitted from the example.	يوضح المثال التالي كيفية محاسبة الجهة عن إعادة شراء الأداة القابلة للتحويل. من أجل التبسيط فإنه يفترض، في البداية، أن المبلغ الإسمي للأداة يساوي إجمالي القيمة الدفترية لمكوني الالتزام وصافي الأصول/ حقوق الملكية الخاصة بها في القوائم المالية، أي أنه لا يوجد علاوة إصدار أصلية أو خصم. كذلك، ومن أجل التبسيط، تم حذف الاعتبارات الضريبية من المثال.
On January 1, 20X0, Entity A issued a 10 percent convertible debenture with a face value of CU1,000 maturing on December 31, 20X9. The debenture is convertible into ordinary shares of Entity A at a conversion price of CU25 per share. Interest is payable half-yearly in cash. At the date of issue, Entity A could have issued non-convertible debt with a ten-year term bearing a coupon interest rate of 11 percent.	في 1 يناير 0×20، أصدرت الجهة (أ) سند دين غير مضمون قابل للتحويل بنسبة 10 بالمئة وبقيمة اسمية 1,000 ريال سعودي يستحق في 31 ديسمبر 9×20. سند الدين غير المضمون قابل للتحويل إلى أسهم عادية للجهة (أ) بسعر تحويل قيمته 25 ريالاً سعودياً لكل سهم. يستحق دفع الفائدة نقداً بشكل نصف سنوي. في تاريخ الإصدار، يمكن أن تكون الجهة (أ) قد أصدرت ديناً غير قابل للتحويل مدته 10 سنوات ويحمل سعر فائدة اسمي بنسبة 11%.
In the financial statements of Entity A the carrying amount of the debenture was allocated on issue as follows: CU **Liability component** Present value of 20 half-yearly interest payments of CU50, discounted at 11% 597 Present value of CU1,000 due in 10 years, discounted at 11%, compounded half-yearly 343 **Net assets/equity component** 940 (difference between CU1,000 total proceeds and CU940 allocated above) 60 **Total proceeds** 1,000	في القوائم المالية للجهة (أ)، تم تخصيص القيمة الدفترية لسند الدين غير المضمون عند الإصدار كما يلي: ريال سعودي **مكون الالتزام** القيمة الحالية لعشرين دفعة فائدة نصف سنوية بقيمة 50 ريالاً سعودياً، مخصومة بنسبة 11 بالمئة 597 القيمة الحالية لمبلغ 1000 ريال سعودي مستحقة خلال 10 سنوات، مخصومة بنسبة 11 بالمئة ومركبة بشكل نصف سنوي 343 **مكون صافي الأصول/ حقوق الملكية** 940 (الفرق بين إجمالي المتحصلات بقيمة 1,000 ريال سعودي وقيمة 940 ريالاً سعودياً المخصصة أعلاه) 60 **إجمالي المتحصلات** 1,000

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
On January 1, 20X5 the convertible debenture has a fair value of CU1,700.	في 1 يناير 5×20، يكون لسند الدين غير المضمون القابل للتحويل قيمة عادلة تساوي 1,700 ريال سعودي.
Entity A makes a tender offer to the holder of the debenture to repurchase the debenture for CU1,700, which the holder accepts. At the date of repurchase, Entity A could have issued non-convertible debt with a five-year term bearing a coupon interest rate of 8 percent.	تقدم الجهة (أ) عرض عطاء إلى مالك سند الدين غير المضمون لإعادة شراء سند الدين غير المضمون مقابل 1,700 ريال سعودي، والذي يقبله المالك. في تاريخ إعادة الشراء، يمكن أن تكون الجهة (أ) قد أصدرت ديناً غير قابل للتحويل مدته خمس سنوات يحمل سعر فائدة اسمي بنسبة 8 بالمئة
The repurchase price is allocated as follows: **Carrying value** / **Fair value** / **Difference** **Liability component:** CU / CU / CU Present value of 10 remaining half-yearly interest payments of CU50, discounted at 11% and 8%, respectively: 377 / 405 Present value of CU1,000 due in 5 years, discounted at 11% and 8%, compounded half-yearly, respectively: 585 / 676 962 / 1081 / (119) **Net assets/equity component** 60 / 619[a] / (559) **Total** 1,022 / 1,700 / (678) This amount represents the difference between the fair value amount allocated to the liability component and the repurchase price of CU1,700.	يُخصَّص سعر إعادة الشراء كما يلي: **مكون الالتزام** / **القيمة الدفترية** ريال سعودي / **القيمة العادلة** ريال سعودي / **الفرق** ريال سعودي القيمة الحالية لعشر دفعات فائدة متبقية نصف سنوية بقيمة 50 ريالاً سعودياً، مخصومة بنسبة 11% و8% على التوالي: 377 / 405 القيمة الحالية لمبلغ 1,000 ريال سعودي مستحقة خلال 5 سنوات، مخصومة بنسبة 11% و8%، مركبة بشكل نصف سنوي، على التوالي: 585 / 676 962 / 1.081 / (119) **مكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية** 60 / 619 / (559) **الإجمالي** 1.022 / 1.700 / (6678) يمثل هذا المبلغ الفرق بين مبلغ القيمة العادلة المخصص لمكوّن الالتزام وسعر إعادة الشراء بقيمة 1,700 ريال سعودي.
Entity A recognizes the repurchase of the debenture as follows: Dr Liability component CU962	تثبت الجهة (أ) إعادة شراء سند الدين غير المضمون كما يلي: من/ مذكورين

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Dr Debt settlement expense (surplus or deficit) CU119 Cr Cash CU1,081 *To recognize the repurchase of the liability component.* Dr Net assets/equity CU619 Cr Cash CU619 *To recognize the cash paid for the net assets/equity component.*	962 حـ/ مكوّن الالتزام 119 حـ/ مصروف تسوية الدين (الفائض أو العجز) 1,081 إلى حـ/ النقد *لاثبات إعادة شراء مكون الالتزام.* 619 من/ صافي الأصول/ حقوق الملكية 619 إلى حـ/ النقد *لاثبات النقد المسدد مقابل مكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية.*
The net assets/equity component remains as net assets/equity, but may be transferred from one line item within net assets/equity to another.	يظل مكوّن صافي الأصول/ حقوق الملكية كصافي أصول/ حقوق ملكية، ولكن يمكن أن ينقل من أحد بنود ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى بند آخر ضمنها.
Example 12: Amendment of the Terms of a Convertible Instrument to Induce Early Conversion	*المثال 12: تعديل شروط الأداة القابلة للتحويل للحث على التحويل المبكر*
The following example illustrates how an entity accounts for the additional consideration paid when the terms of a convertible instrument are amended to induce early conversion.	يوضح المثال التالي كيفية المحاسبة من قبل الجهة عن العوض الإضافي المسدد عندما يتم تعديل شروط الأداة القابلة للتحويل للحث على التحويل المبكر.
On January 1, 20X0, Entity A issued a 10 percent convertible debenture with a face value of CU1,000 with the same terms as described in Example 9. On January 1, 20X1, to induce the holder to convert the convertible debenture promptly, Entity A reduces the conversion price to CU20 if the debenture is converted before March 1, 20X1 (i.e., within 60 days).	في 1 يناير0×20، أصدرت الجهة (أ) سند دين غير مضمون قابل للتحويل بنسبة 10 بالمئة وبقيمة اسمية هي 1,000 ريال سعودي بنفس الشروط المذكورة في المثال 9. في 1 يناير 1×20، ومن أجل تشجيع المالك على تحويل سند الدين غير المضمون القابل للتحويل مباشرة، تخفض الجهة (أ) سعر التحويل إلى 20 ريالاً سعودياً إذا حوِّلَ سند الدين غير المضمون قبل 1 مارس 1×20 (أي خلال 60 يوماً).
Assume the market price of Entity A's ordinary shares on the date the terms are amended is CU40 per share. The fair value of the incremental consideration paid by Entity A is calculated as follows: **Number of ordinary shares to be issued to debenture holders under amended conversion terms:** Face amount CU1,000	نفترض أن سعر السوق للأسهم العادية الخاصة بالجهة (أ) في التاريخ الذي يتم فيه تعديل الشروط هو 40 ريالاً سعودياً لكل سهم. تُحسَب القيمة العادلة للعوض الإضافي المسدد من قبل الجهة (أ) كما يلي: - **عدد الأسهم العادية التي ستصدر لحملة سندات الدين غير المضمونة بموجب شروط التحويل المعدلة:** المبلغ الإسمي 1,000 ريال سعودي

أمثلة توضيحية			Illustrative Examples		
سعر التحويل الجديد	20/ ريالاً سعودياً	لكل سهم	New conversion price	/CU20	per share
عدد الأسهم العادية التي ستصدر عند التحويل	50	سهماً	Number of ordinary shares to be issued on conversion	50	shares
عدد الأسهم العادية الصادرة لمالكي سندات الدين غير المضمونة بموجب شروط التحويل **الأصلية**:			*Number of ordinary shares to be issued to debenture holders under* **original** *conversion terms:*		
المبلغ الاسمي	1,000 ريال سعودي		Face amount	CU1,000	
سعر التحويل الجديد	25/ ريالاً سعودياً	لكل سهم	Original conversion price	/CU25	per share
عدد الأسهم العادية التي ستصدر عند التحويل	40	سهماً	Number of ordinary shares to be issued on conversion	40	shares
عدد الأسهم العادية **الإضافية** *الصادرة عند التحويل*	10	أسهم	*Number of incremental ordinary shares issued upon conversion*	10	shares
قيمة الأسهم العادية الإضافية الصادرة عند التحويل	400 ريال سعودي		*Value of* **incremental** *ordinary shares issued upon conversion*		
40 ريالاً سعودياً لكل سهم × 10 أسهم إضافية			CU40 per share x 10 incremental shares	CU400	
ويُثبَت العوض الإضافي البالغ 400 ريال سعودي على أنه خسارة في الفائض أو العجز.			The incremental consideration of CU400 is recognized as a loss in surplus or deficit.		